الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2017

الموضـــوع

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للإقتصاديات الدول العربية

دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

* **بصيري شيرين**

الأستاذ المشرف:

رحال فاطمة

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكـــــرات

بعد شكر الله تعالى وحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم **«من لا يشكر الناس لا يشكر الله»** نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وساعد في إتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد، ونخص بالذكر:

- الأستاذ الكريم **خنشور جمال** المشرف على هذا العمل على توجيهاته، و إثراءاته الثمينة والقيمة، فهو لم يدخر أي جهدا لإنجاح هذا العمل.
- العائلة الكريمة والتي قدمت لي الدعم المادي والمعنوي وأحاطت بالعناية الفائقة عملي هذا و كانت دوما تتطلع إليه.
- أصدقائي والذين لم يبخلوا علي بملاحظاتهم القيمة والدعم المعنوي الكبير

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو من بعيد راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

الإهـــداء

إلى من قال فيهم عز و جل:

(و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما)(الإسراء23)

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي و أختي وكتكوتي الصغيرة لميس.

إلى جميع صديقاتي الذين عرفتهم طول المشوار الدراسي راجية من الله تعالى أن يوفقهم في حياتهم العلمية و العملية.

شكر وعرفان.

أشكر الله تعالى على إتمام هذا العمل

أشكر أستاذتي الفاضلة المشرفة أستاذة "رحال" على توجيهاتها ونصائحها القيمة كما أتقدم بالشكر

الجزيل للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموفرة على قبولهم قراءة عملي هذا ومناقشه.

إلى كل من ساعدني ونصحني أو وجهني برأي سواء من قريب أو من بعيد.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الأفاضل

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث .

أتقدم إلى كل هؤلاء بخالص شكري.

إهداء

الهم أسعد قلوبنا بذكرك وألهمنا شكر نعمتك وأكفنا كل ذي شر ومنع عنا كل ضر وحقق أمانينا وسخر لنا قلوب عبادك وسدد أقوالنا وأفعالنا .

يا إلاهي برضاك عني وبرحمتك التي لا تسمعها حدود منيت عليا بنجاحي هذا الذي أهديه بتحية عطرة لتملأ ما بين السماء والأرض روح جدي طاهرة (شعيب) الذي أحن وأشتاق له في كل لحظة وثانية ، أسأل الله عز وجل أن يرحمه ويسكنه فسيح جناته .

لمن سهرت الليالي ،روحي تعشق أن تعانقك ،وعيني لا تمل من رأيتك وقلب يأبى أن يهوى سواك ، ولساني لا يكفى على طلب رضاك ، أحبك أمي

إلى أجمل الورود وأطيب العطور وأصفى القلوب إلى من أحمل إسمه بكل فخر وإعتزاز أبي حنون سليمان .

ألى مصدر فخري وكبريائي إلى تاج رأسي وعزة نفسي أشقائي : عثمان ، حمزة ، طارق ، أحمد . إلى بلسم الروح : ليلى ورونق الجمال : كمولة .

إلى كافة أفراد عائلتي كريمة بدأ من جدتي حبيبة (عارم) إلى كافة عماتي ونساء أخواتي .

إلى الجوهرة الكريمة، وجودك بحياتي ثراء لا يقدر بثمن صديقتي وحبيبة قلبي (خولة) لو ألف الدنيا وأدور أقطع سبع بحور لن أنادي إلا بإسمك الذي يحمل بمعانيه رمز الوفاء والعطاء (نصيرة).

إلى من أضاءت لي طريقي وساندتي في سرائي وضرائي إلى تلك الوردة النرجسية التي طرقت باب قلبي وتغلغت دون إستأذان أجل أنتي حنونة مشاغبة لطيفة صاحبة الإبتسامة الدائمة (سميرة).

لكل من شاركتهم الحلوة والمرة أحبكم حبا لو مرة على أرض قاحلة إنفجرت منابيع المحبة (جميلة ، سمية ، وداد ، صبرينة ، عائشة ، بثينة)

إلى منبع محبة روح طيبة إلى غاليتي ماركو (توكي) وإلى أمي الثانية أدامك الله لي أطلب دوما رضائي (أم وناسة).

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل التنمية ، حيث يحتل مكانة هامة بين وسائل التمويل الدولي الأخرى التي تكلف مدينيها أعباء تثقل كاهلها ، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر انتقال رؤوس الأموال دون تكاليف كبيرة .

وتبعا لهذه الأهمية التي يكتسبها تنافست الدول لاجتذابه إليها من خلال التحسين من مناخها الإستثماري وسن قوانين تشجعه وتضمن حمايته وانتهاج سياسات اقتصادية ومالية واستثمارية متكاملة تسير المناخ الاستثماري بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بوضع سياسات و أنظمة متكاملة وفقا لمعايير دولية لضمان استقرار اقتصادها خارج المحروقات، لذلك وضعت جملة من الإصلاحات تتمثل في سياسة اقتصادية واضحة، تشمل تشجيع الاستثمارات الأجنبية و تطوير الصناعة لتقوية الإنتاجية الاقتصادية و تحفيز النمو الاقتصادي المتنوع. هذا الإصلاح أدى إلى ارتفاع طفيف في الأسعار و نسبة التضخم، إلا أن الميزانية توفر مقياسا جيدا للاتجاه العام لسياسة الدولة المالية و قدرتها على الصمود في الظروف الاقتصادية المختلفة.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر , سياسات الاستثمار , محددات الاستثمار الأجنبي المباشر , مناخ الاستثمار ,مؤشرات مناخ الاستثمار.

Résumé :

L'investissement direct étranger est parmi les sources les plus importantes de financement pour le développement, Il occupe une place importante parmi les autres services de financement international, qui coute à ces débiteurs des fardeaux qui pèse eux-mêmes, Contrairement à l'investissement direct étranger qui fournit les mouvements de capitaux sans frais,en conséquence de cette importance qui l'achève ,Les pays ont concouru pour les attirer a travers l'amélioration du climat d'investissement, Et édicter des lois qui l'encourage et protège sa protection , Et adopter des politiques économiques et financières et d'investissement intégré qui gère le climat d'investissement en général et l'investissement direct étranger en particulier.

Les EAU ont élaboré des politiques et des systèmes intégrés conformes aux normes internationales pour assurer la stabilité de leur économie en dehors des hydrocarbures, notamment une politique économique claire, encourageant les investissements étrangers et développant l'industrie pour améliorer la productivité économique et stimuler une croissance économique diversifiée. Cette réforme a entraîné une légère hausse des prix et de l'inflation, mais le budget fournit une bonne mesure de l'orientation générale de la politique budgétaire du pays et de sa capacité à faire face aux différentes conditions économiques.

Les mots clés: L'investissement direct étranger, les politiques d'investissement, les déterminants des investissements directs étrangers, le climat d'investissement, les indicateurs du climat d'investissement.

الفهـــــــرس

العنوان	الصفحة
البسملة	I.
الآية	II.
التشكرات	III.
الإهداء	IV.
ملخص	V.
فهرس المحتويات	VI.
قائمة الجداول	VII.
قائمة الأشكال	VIII.
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر	**1-36**
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلوب الأول: مفهوم وخصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	3
أولا : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر	1-5
ثانيا :مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر	5-6
ثالثا : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	6-9
مطلب الثاني : أشكال الأستثمار الأجنبي المباشر	9
أولا :أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية	9-11
ثانيا : الأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الإقتصادي	11

ثالثا : الإستثمار في المناطق الحرة	12-11
رابعا :مشروعات أو عمليات التجميع	12
المطلب الثالث : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه	12
أولا : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	13-12
ثانيا : أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الرابع : جدوى الإستثمار الإستثمار الأجنبي المباشر	**17-14**
المبحث الثاني : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه	17
المطلب الأول : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	17
أولا : محددات المستثمر الأجنبي	18-17
ثانيا : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر خاص بالدول المضيفة	22-19
المطلب الثاني : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	24-22
المبحث الثالث : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر	24
المطلب الأول : نظرية عدم كمال السوق والنظرية الحماية	24
أولا : نظرية عدم كمال السوق	26-25
ثانيا: النظرية الحماية .	27-26
المطلب الثاني : نظرية دورة حياة المنتج الدولي ونظرية الموقع	27
أولا : النظرية دورة المنتج الدولي	28-27
ثانيا : نظرية الموقع	29
المطلب الثالث : النظرية الإنتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي	30-29
المبحث الرابع : إنعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاديات النامية	30
المطلب الأول : العولمة الإقتصادية والإقتصاديات النامية .	32-30

المطلب الثاني: أثار الإستثمار الأجنبي المباشر	32
أولا : مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر	34-32
ثانيا : عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر	35-34
خلاصة الفصل الأول	**36**
الفصل الثاني : مدخل للميزة التنافسية	84-38
تمهيد	38
المبحث الأول : ماهية التنافسية	39
المطلب الأول : مفهوم التنافسية	39
الفرع الأول : تعريف التنافسية	40-39
الفرع الثاني : الفرق بين الميزة التنافسية والقدرة التنافسية والمركز التنافسي.	41
المطلب الثاني : أنواع التنافسية وأهميتها	41
الفرع الأول : أنواع التنافسية	42-41
الفرع الثاني : أهمية التنافسية	43-42
المطلب الثالث :عوامل ومؤشرات القدرة التنافسية	43
الفرع الأول : عوامل القدرة التنافسية	45-43
الفرع الثاني :مؤشرات القدرة التنافسية	47-45
الفرع الثالث:أسس تطوير وتنمية القدرة التنافسية	48-47
المطلب الرابع :الإستراتجيات التنافسية	48
الفرع الأول : إستراتجية التكلفة المنخفضة	52-48
الفرع الثاني: إستراتجية التمييز	54-52
الفرع الثالث : إستراتجية التركيز	59-55
المبحث الثاني : محددات التنافسية	59
االمطلب الأول : محددات القدرة التنافسية بين " ماسة بورتر"- مستوى الكلي -	60-59

الفرع الأول : محددات الرئيسية	62-61
الفرع الثاني :محددات المساعدة والمكملة	62-61
المطلب الثاني : محددات التنافسية في الصناعة –قوى الخمس لبورتر –مستوى القطاع–	67-62
المطلب الثالث : محددات وعوامل أخرى تؤدي إلى خلق القدرة القدرة التنافسية	68
الفرع الأول: حسب دراستي" تلسون" عام 1993 و"لال" عام 1999	68
الفرع الثاني :حسب تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية عام 2016	69-68
الفرع الثالث: حسب تقرير المنتدى العالمي والإقتصادي .2012	69
الفرع الرابع : محددات التنافسية حسب تقرير التنافسية العربية	70-69
المبحث الثالث : الميزة التنافسية	71
المطلب الأول: ماهية ميزة التنافسية	71
الفرع الأول:تعريف الميزة التنافسية	74-71
الفرع الثاني: أهمية الميزة التنافسية	74
الفرع الثالث : خصائص ومراحل تحققها	75-74
المطلب الثاني : أنواع محددات الميزة التنافسية	75
الفرع الأول : أنواع الميزة التنافسية	77-76
الفرع الثاني : محددات التنافسية	79-77
المطلب الثالث : أهداف الميزة التنافسية ومصادرها	79
الفرع الأول :أهداف الميزة التنافسية	80
الفرع الثاني : مصادرها التنافسية	83-81
خلاصة الفصل	84
الفصل الثالث : إنعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر عللى رفع القدرة التناغسية للإقتصاد الإمارات العربية المتحدة.	140-86
مقدمة الفصل الثالث	86
المبحث الأول : واقع المناخ الإستثماري للإمارات العربية المتحدة	87
المطلب الأول : تحليل البيئة الإقتصادية في الإمارات	101-87

المطلب الثاني : البنية التشريعية	102-101
المطلب الثالث : موقع الإمارت في مؤثرات التنافسية العالمية والعربية	106-102
المبحث الثاني :سياسات النهوض بالقدرة التنافسية لإقتصاد الإمارات	106
المطلب الأول : مميزات البيئة الإقتصادية لدولة	109-106
المطلب الثاني : سياسات النهوض بالإقتصاد الإمارتي والقدرة التنافسية فيه	113-109
المطلب الثالث : إنجازات دولة الإمارت العربية المتحدة لتعزيز الإبتكار	114-113
الفرع الأول: قطاع التعليم	117-114
الفرع الثاني: قطاع الصحة	118-117
الفرع الثالث : بنية التحتية للإنتصالات وتكنولوجبات	120-118
المبحث الثالث: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للإمارت العربية المتحدة	120
المطلب الأول تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للإمارات	123-120
المطلب الثاني : أهم الدول المستثمرة في الإمارات	125-124
المطلب الثالث : التوزيع للتدفقات الإستثمارات الأجنبي المباشرة في الإمارات العربية	127-125
المبحث الرابع :دور الإستثمار الأجنبي المباشر في رفع من القدرة التنافسية للإقتصاد الإمارات العربية المتحدة.	128
المطلب الاول : إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي الأجنبي على ميزان المدقوعات	128
أولا : إنعكاسات تدفق إستثمار الأجنبي المباشر الميزان التجاري	129-128
ثانيا : إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصادرات	131-129
ثالث : إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الواردات	133-131
المطلب الثاني : إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال	134-133
المطلب الثالث: إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي	134
أولا : إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي	134-134
ثانيا: إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل	138-135
خلاصة الفصل	139
خاتمة العامة	

خلاصة عامة	
نتائج الفرضيات	
نتائج الدراسة	
التوصيات	
أفاق الدراسة	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(01)	أنواع الميزة التنافسية	76
(02)	معدل التضخم عن الفترة 2001 -2015	88
(03)	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وترتيب الدول عالميا للفترة 2012- 2014	90
(04)	معدل نمو **االناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات**	91
(05)	الإنفاق الإستهلاكي النهائي لعام 2015-2016	92
(06)	تطورات لسوق الإمارات للأوراق المالية لعامي 20015-2016	93
(07)	التطورات النقدية للربع الأول عامي 2016-2017 (مليار دولار).	95
(08)	التطورات المصرفية لعامي2015-2016 (مليار درهم)	96

(09)	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة بما فيها المناطق الحرة خلال الفترة 2014-2016 .	99
(10)	الصادرات غير نفطية لدولة الإمارت مع أهم الدول حسب القيمة لعام 2016 .	101
(10)	ترتيب العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير المؤسسات الدولية من 2011 إلى غاية 2016	103
(11)	المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2018	112
(12)	عدد المدراس والفصول والطلبة والمعلمين بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2017 .	115
(13)	تطور الإنفاق على التعليم العام والعالي خلال الفترة 2013- 2017	117
(14)	مؤشرات ومتغيرات قطاع الإتصالات وتتكنولوجيا المعلومات عن الفترة 2013 – يوليو 2017.	119
(15)	يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية السنوية والمتراكمة	122
(16)	أهم الدول المستثمرة في الامارات من 2012 الى 2016	124
(17)	: الميزان التجاري للإمارت وباقي الدول العربية خلال الفترة (2011-2015	128
(18)	الصادرات الإمارات المحققة خلال عامين 2014 و 2015.	130
(19)	الواردات حسب أصناف السلع خلال الفترة 2014 إلى 2016.	131
(20)	تدفقات الإستتثمارات الأجنبية المباشرة وكذا ميزان حركة رأس المال .	133
(21)	تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على سوق العمل	136

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجية في العالم، لعام2016.	6
(02)	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرات إلى الدول العربية 2016	7
(03)	تأثير الإستثمار الأجنبي على التنمية الإقتصادية	34
(04)	أنواع إستراتيجيات على مستوى النشاط.	57
(05)	إستراتجيات الميزة التنافسية	59
(06)	المحددات الرئيسية للتنافسية	61
(07)	نموذج بورتر القوى التنافس الخمس .	63
(08)	دورة حياة المنتج .	79
(09)	مصادر الميزة التنافسية	83

(10)	**معدل التضخم عن فترة 2001-2015**	**89**
(11)	**متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وترتيب الدولة عالميا للفترة 2012– 2014**	**90**
(12)	**الواردات والصادرات الغير نفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2012 - 2016 (القيمه بالمليار درهم).**	**100**
(13)	**مؤشر الجاهزية للتغيير لدولة الإمارت العربية المتحدة 2017**	**112**
(13)	**المدارس والفصول والمعلمين بدولة الإمارات العربية المتحدة 2012–2017**	**115**
(14)	**مؤشرات قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2014 – يوليو 2017**	**120**
(15)	**تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى دولة الإمارات العربية عن فترة 2011-2016 (مليار دولار).**	**123**
(16)	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات مابين يناير 2012 وديسمبر 2016.	**127**
(17)	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2014	**137**

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامـــة

خاتمة عامــة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثالث:

إنعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر على رفع القدرة التنافسية للإقتصاد الإمارت العربية المتحدة

الفصل الثاني:

مدخل

للتنافسية

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

مقدمة عامة

I- تمهيد

تهيئة المناخ الاستثماري بتحديث قوانين الاستثمار وتفعيل التشريعات المالية والاتفاقيات الدولية , منهج علمي سليم لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ,ونظرا لما تواجهه الاقتصاديات العربية من تحديات وعقبات تقف دون تحقيق الطموحات , فإنه لزما عليها أن تستجمع قواها لتشغيل جميع الإمكانيات المتاحة لديها كي تتضمن حدا أعلى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس , وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة من العولمة كنتيجة حتمية لثروة المعلومات وانتشار المعرفة وانسياب التدفقات النقدية وتسهيل حركة رأس المال.

ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الميادين المنافسة بين مختف دول العالم بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي، بحيث يتوقف استقطاب دولة أن العلاقة ليست بالضرورة طردية بين حجم الإعفاءات والحوافز التي تمنحها الدولة للمستثمرين.

فقد تضحي الدولة بالعديد من إيرادات الضرائب أو من أثمان بيع الأراضي والأصول وتسهل من عملية تحويل الأرباح إلى خارج ومع ذلك لا تجذب من الاستثمار ما يعوض هذه التضحيات لأن هناك عوامل أخرى تحكم تدفق الاستثمارات تفوق في أثارها أثر الإعفاءات والحوافز والتشريعات ...الخ، وذلك لأن مناخ الاستثمار في الدول المضيفة أصبح يخضع للرقابة والتقييم من المستثمرين الأجانب والمؤسسات الدولية.

تركز الإمارت العربية المتحدة على الإستثمار الأجنبي المباشرة لتحريك عجلة النمو الإقتصادي وإنتعاش الإقتصاد الإمارتي ،فهي تسعى دائما لجذب المستثمرين الأجانب من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات التي تحفز المستثمر الأجنبي على الإستثمار في البلد ،حيث تعد الإمارات العربية المتحدة أكبر مستثمر بالخارج حيث تطور حجم إستثماراتها السنوية بالخارج من 8,8 مليار دولار عام 2012 إلى 9 مليار دولار عام 2016 بمتوسط معدل نمو سنوي كبير بلغ 48,2%.

II- تحديد إشكالية البحث

وانطلاقا مماتم ذكره يمكننا القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر سيخلق قفزة في وتيرة التنمية الاقتصادية للدولة الإمارات إذا ما تم استغلاله على الشكل الأمثل. وبناء على هذا يمكن استعراض إشكالية هذا البحث كالتالي:

كيف تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنهوض بالقدرة التنافسية لإقتصاد الإمارت العربية المتحدة في السوق العالمية ؟

وهذه الإشكالية تقودنا إلى طرح التساؤلات التالية:

1. ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وماهي محدداته؟

2. ماذا نقصد بالتنافسية ، وهل هناك علاقة بين ما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية مباشرة ودرجة ترتيبها في مؤشرات التنافسية الدولية؟

3. ما موقع الإمارات ضمن مؤشرات التنافسية الدولية ؟

4. كيف يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دورا في رفع من القدرة التنافسية للدول العربية؟

III- فرضيات البحث:

ان الإجابة عن الأسئلة السابقة تجعلنا نضع الفرضيات التالية:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق رؤوس الأموال أيا كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة . وتعتبر الدول المتقدمة أكبر مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر لما تملكه من بنية تحتية عالية وكفاءة اليد العاملة وتقنيات الحديثة وأنظمة المالية جد فعالة.

2. القدرة التنافسية هي قدرة الشركات أو القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها ، في ظل المنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية،حيث أن هناك علاقة إحصائية لترتيب الدول في مؤشرات التنافسية الدولية، وما تستقطب من الاستثمارات أجنبية مباشرة.

3. إستطاعت الإمارت إحتلال مركز هام ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

4. إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي قد يلعبه في عملية التنمية، من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص عمل جديدة، هو ما جعل كل الدول بغرض النظر عن درجة تقديمها تتنافس وتتسابق لجذبه.

IV- أهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الإستثمار لما له من إهتمام كبير من قبل حكومات جميع الدول العالم، متقدمة أو النامية أو أقل نموا، حتى أصبح التنافس على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية يمثل جانبا مهما من السياسات الاقتصادية للدول لما لها من فوائد هامة على إقتصاديات الدول المضيفة بما فيها الإسراع في عمليات التنمية ونقل التكنولوجيا المتقدمة وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات.

- كما تساهم الإستثمارات الأجنبية من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبي المضافة إلى حساب العمليات الرأسمالية في الميزان، ومن خلال الإمكانيات التي ستوفرها الشركات للدخول أسواق التصدير، في دعم ميزان المدفوعات.

V- أسباب إختيارا لموضوع:

تكمن دافع إختيار الموضوع فيما يلي:

-يعتبر موضوع ذو صلة بالوضع الراهن للإقتصاد الوطني خاصة ما يتعلق بضرورة فك الارتباط مع الاقتصاد الريعي والزامية تنويع الاقتصاد.

- الاهتمام الشخصي بمواضيع الإقتصاد الدولي.

- الدور البارز الذي يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الدولي.

VI-أهداف البحث:

إن الغرض الأساسي من دراسة هذا الموضوع يكمن في محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- أبراز أهمية الإستثمار الأجنبي والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة.
- تسليط الضوء على الدور الجديد للدول العربية في مجال دعم القدرة التنافسية للإقتصاديتها بعيدا عن الحماية الجمركية والإعفاءات الضريبة.
- تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الدول العربية من خلال تحليل واقع الاقتصادي لها في أهم التقارير التنافسية الدولية، وتسليط الضوء على أهم العقبات التي تعيق العملية الإستثمارية والإجراءات والإصلاحات التي تسعى من خلالها إزاحة هذه التحديات.
- المساهمة في إثراء المعرفة الإقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل ومناقشة بعض جوانب هذا الموضوع وتجميع الإحصائيات والمعطيات والمؤشرات الكمية والنوعية ذات الصلة بالإستثمار الأجنبي المباشر ومناخه بصفة عامة والوارد إلى الإمارت بصفة خاصة.

VII- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة،نوع الباحث في المناهج التي إستخدمها وفقا لحاجة كل جزء من هذا البحث. إذا يمكن تقسيم محتوى هذا الأخير ، لأعراض منهجية ، إلى قسمين : أحداهما وصفي والآخر تحليلي.مما يجعل الدراسة تستخدم منهجين معا تارة وأحدهما فقط ، كل في موضعه ، تارة أخرى.

وقد إستعمل المنهج الوصفي بمناسبة عرض مفهوم الإستثمار وسياسته وأنواعه ومناخه أما المنهج التحليلي فإستعمل عند دراسة الآثار التي يحدثها الإستثمار الأجنبي وقد وقع المزج بين المنهجين السابقين في مواطن أخرى من الدراسة كالنظريات التي تناولت هذا النوع من الإستثمار الأجنبي ومناقشتها ، بالإضافة إلى تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا وتوزيعه الجغرافي وأهم القطاعات التي تستقطبه ...الخ، وهذا ما سيلمسه القارىء في ثنايا هذا البحث .

أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث فقد اعتمدنا على عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، قوانين، ملتقيات وطنية ودولية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية؛ كما استعنا بشبكة الإنترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات؛ بالإضافة إلى الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.

VIII- الصعوبات التي تلقاها الباحث .

هناك العديد من والمشاكل التي واجهتنا أثناء إعداد بحثنا هذا ومن أبرزها مايلي:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات من المراكز والهيئات المتخصصة ، وإن حصلنا عليها تكون بعد جهد وتكون شحيحة

- النقص الكبير في المعلومات التي لها علاقة بالبيئة التشريعية للإقتصاد الإمارتي .

IX-الدراسات السابقة:

1. الدراسة التي تناولتها كريمة قويدري تحت عنوان: **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو –حالة الجزائر 2011/2010-**، والتي كانت تهدف إلى تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في جزائر نظرا لطبيعة البحث ، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، حيث قامت الدراسة بوصف مختلف النظريات المفسرة للإستثمار المباشر وبوصف العلاقة بين الإستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي وذلك من خلال النمادج النيوكلاسيكية ونمادج النمو الداخلي ، وكذا تحليل ووصف واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما تم إستعمال المنهج الإستقرائي من الإعتماد على الملاحظة في إستنباط وإستقراء حيث إتضح أن نتائج القياس كانت متوافقة مع نظرية الإقتصادية ، إذا أظهرت الدراسة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره إلهام في تعزيز النمو الإقتصادي كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للإستثمار المحلي والواردات على الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في الإقتصاد الجزائري ، وذلك نتيجة إرتفاع حجم الإعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج .
2. الدراسة التي تناولها سلمان حسين2004 ، تحت عنوان **الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، إهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر الإستثمار الأجنبي على الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، ومن بين الناتئج التي توصلت إليها أن نصيب الدول النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي يستحوذ عليه عددقليل من دول شرق آسيا ودول أمريكا الاتينية ، بفصل موجه الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها هذه الدول ، كما توصل إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة بناء إستراتجية الدول التنموية على المدى الطويل ، وان الكثير من الدول النامية تمتلك إمكانيات محلية غير مستغلة بطريقة فعالة ، وهذا يعود إلى عدم الصرامة في تنفيذ الإستراتجيات المسطرة ، وإعتقادها الخاطىء بأنها دول ضعيفة ليس بإمكانها الدخول في المنافسة على المستوى الدولي، رغم أنه إستطاعتها أن تحول الكثير من المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعتها إنطلاقا من تحسين مستوى الأداء الصناعي لمؤسساتها المحلية ، وتهيئة الظروف اللازمة للإندماج في الأسواق الدولية ، كما إعتبرت هذه الدراسة أن الإستثمار الأجنبي من أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة ، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الإستثمارية بالبلد المضيف ، وأن هذا الأخير يعمل على تحسين مستوى الأداء الصناعي بالدول النامية المضيفة . إظافة إلى إعتباره أحد أهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، كما يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في تحسين مستوى العمل وعملية تدريب العمال المحليين، لذا أصبحت الدول النامية في وصع تنافسي من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، إدراكا منها أن هذا الأخير يمكن أن

يخلق مزايا تنافسية في الصناعة، وبالتالي إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية. إلا أن هذه المذكرة لم تتناول العديد من مقاييس الإقتصاد الكلي كالمديونية وأسعار الصرف والموازنة العمة ، مع التركيزعلى إقتصاديات الدول النامية بصفة دون التطرق إلى معطيات الدول النامية بصفة علامة دون التطرق إلى معطيات الإقتصاد الجزائري، كما أنها ركزت على ربط الإستثمار مع تنافسية القطاع االصناعي وأهملت بقية القطاعات التي يؤثر عليها هذا ما سوف نتطرق إليه في بحثنا هذا.

وقد جاء بحثنا ليتمم ذلك بدراسة تحت عنوان دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية لدول العربية .

تقسيمات البحث:

بهدف الإلمام الجيد بجميع جوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة تقوم بتقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول كل فصل يقسم إلى مباحث وكل مبحث إلى مطالب كالآتي :

الفصل الأول : الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر .

نتطرق فيه إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي و اهميته ،دوافعه ،محدداته ، بالإصافة لمعرفة أهم النظريات وأثار وكذا الإنعكاسات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية .

الفصل الثاني : مدخل التنافسية.

نتناول فيه الإطار النظري للتنافسية، فبداية مفهوم التناقسية وأهمية وأنواع التنافسية ،ثم نستعرض أهم محددات التنافسية ، وبعدها نبين المؤشرات التي بواسطتها نقيس مدى التنافسية هذا الإقتصاد مع الشرح والتحليل ، وفي الختام نتطرق مفهوم الميزة التنافسية وأنواعها ،أهميتها ، اهدافها ..الخ .

الفصل الثالث :تأثير الإستثمار الأجنبي على تنافسية الإقتصاد الإمارت العربية المتحدة.

نتناول فيه مناخ الإستثمار الأجنبي في الإمارت ، إطاره المنظم ، الهيئات والإتفاقيات المكلفة بترقيته وتشجيعه ، ثم نتعرف على موقع الإمارت ضمن المؤشرات التنافسية الدولية ، ثم نتطرق إلى سياسات المنتهجة لنهوض بالقدرة التنافسية للإقتصاد الإمارتي وأخيرا نتائج تأثيره على تنافسية الإقتصاد الإمارتي .

كما أن هذا الهيكل تسبقه مقدمة وتختمه خاتمة .

الفصل الاول الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

يحتل الاستثمار الاجنبي المباشر اهمية اقتصادية كبيرة لجميع دول العالم، ادى لاحتدام التنافس بين مختلف دول العالم حول جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك نتيجة لدور الهام الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الانتاجية ونقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل و المعيشة و ايجاد المزيد من فرص العمل و تحسين المهارات و الخبرات الادارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير ، وقد اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال ازالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها الى السوق المحلي عن طريق سن قوانين استثمار تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الاجانب او المحليين على حد سواء او انشاء مناطق تتميز عن الاقليم الجمركي للدولة المضيفة تتمتع بقوانين خاصة و ذات كثافة انتاجية، وسنتناول في هذا العنصر من البحث وضع مفهوم شامل للاستثمار الاجنبي المباشر ونبين العوامل الجاذبة له وليتم الالمام بالموضوع قمنا بتقسيم الفصل الاول الى:

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني : دوافع ومزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثالث :عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الاول: المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر

لإعطاء مفهوم للاستثمار الاجنبي المباشر يجب معرفة ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر والتي اختلف فيها الكثير من الباحثين وسنتطرق في هذا العنصر الى محددات واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يبقى الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم مصادر التمويل وسبب اساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نحو الامام.

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

لا يوجد تعريف محدد للاستثمار الاجنبي المباشر بل هناك عدة تعاريف تختلف فيما بينها، وقبل معرفة الاستثمار الاجنبي المباشر نتعرف على الاستثمار بصفة عامة.

اولا: الاستثمار بصفة عامة

– هو عبارة عن مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب أي أن الاستثمار هو استخدام المال و تشغيله قصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال و ينمو على مدى الزمن.[1]

– ويعرف الاستثمار على انه ذلك التيار من الانفاق الاستثماري الذي يقوم به المنظمون ورجال الاعمال و المشروعات في الاقتصاد القومي على شراء تكوين او انشاء الاصول الانتاجية او السلع الراس مالية الجديدة بمختلف انواعها خلال فترة زمنية محددة.[2]

– وهو ايضا استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.[3]

– الاستثمار هو أي نشاط اقتصادي يكون له عائد للمالك بشكل مباشر أو غير مباشر، ويأخذ الاستثمار عدة أشكال مثل "الشركة"، وتعني أي هيئة تم تأسيسها او تنظيمها بموجب القوانين المطبقة، سواء كانت أم لم تكن تهـدف إلى الربح، وسواء كانت مملوكة او مسيطر عليها من قبل القطاع الخاص او الحكومي، وتشمل الشركة او الشراكة او الائتمان او المشاريع المشتركة او المؤسسة الفردية او الفرع، او الرابطة او أي هيئة أخرى.[4]

---

[1] إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 02.

[2] مروان محمد السمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص210.

[3] الزين منصوري، **آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 03.

[4] مبارك سلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 115.

وعليه فالاستثمار هو توظيف الاموال او الاصول المالية في مشاريع اقتصادية سواء اكانت طويلة او قصيرة الاجل للحصول على عائد متوقع في اقل فترة زمنية ممكنة وباقل التكاليف.

ثانيا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

1- تعاريف بعض الباحثين:

لم يصل اغلب الاقتصاديين الى تعريف موحد للاستثمار الاجنبي المباشر وسنقوم بعرض بعض التعاريف لبعض الدارسين فيما يلي:

- **تعريف فريد النجار:** "يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك اصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، اي بمعنى اخر تأسيس شركات او الدخول مع شركاء في شركات لتحقيق عددا من الاهداف الاقتصادية المختلفة".[1]

- **تعريف فار عبد الواحد:** "عبارة عن الاستثمارات الناشئة عبر الحدود نتيجة انتقال رأس المال الاستثماري و الموارد الاقتصادية بين مختلف الدول، و يكون تمويلها كاملا أو جزءا منه برأس مال أجنبي، و يتساوى في ذلك أن تكون الأموال المستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك الاستثمارات".[2]

- **تعريف عبد السلام أبو قحف:** "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة للمشروع، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه في الدولة المضيفة".[3]

- **منصوري الزين:** "كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل و بغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات و تسويقها".[4]

---

[1] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

[2] الفار عبد الواحد، **الاستثمارات الأجنبية**، دار المعارف، مصر، 1972، ص 09.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 401.

[4] الزين منصوري، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص 23 .

2- من وجهة نظر بعض الهيئات الدولية والاقليمية:

- **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):** "هو نوع من الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطن آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة، إضافة إلى تمتعه بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[1]

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):** "على انه استثمار طويل الاجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد اخر".[2]

- **تعريف تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD):** "هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع".[3]

ومن خلال هذه التعاريف نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو قيام طرف اجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول اخرى ويكون للمستثمر دور فعال في ادارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات او المشاركات او الاندماج مع شركة وطنية ويدخل ذلك ضمن عملية الخوصصة، فالاستثمار الاجنبي المباشر يكون بواسطة شركات متعددة الجنسيات لأنها تملك القدرة الهيكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثالثا: خصائص الاستثمارات الاجنبية المباشرة

ومما سبق تتميز الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعدة خصائص اهمها :[4]

- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل و كذا توسيع نطاق السوق المحلية و من جهة اخرى يساهم في نقل التكنولوجيا الى البلد المضيف، اضافة الى انه يدعم مبادلات التجارة

---

[1] عبد المجيد قــدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

[2] بيوض محمد العيد، **تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 02.

[3] نشأت على عبد العال، **الاستثمار والترابط الاقتصادي** الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012، ص 203.

[4] عبد المجيد قــدي، مرجع سابق، ص 254.

الخارجية، من خلال اتجاهه، للاستثمارات في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة و بذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح حيث توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية و المساعدات الإنمائية الرسمية، التي أصبحت شديدة المشروطية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمبدأ النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون و مدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيها، وايضا من الممكن تواجد مستثمر وطني إلى جانب مستثمر أجنبي، وذلك تبعا لنسبة المساهمة المتفق عليها عند بداية الاستثمار.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

حظي الاستثمار الاجنبي المباشر باهتمام العديد من الاقتصاديين ومحاولة اعطاء تفاسير نظرية عن سبب ظاهرة تدفق رؤوس الاموال بمختلف اشكالها بين مختلف الدول و سنحاول في هذا العنصر التطرق لاهم النظريات التي فسرت ظاهرة الاستثمار الاجنبي فيما يلي:

- نظرية عدم كمال السوق.
- نظرية دورة حياة المنتوج.
- نظرية الموقع.
- نظرية الحماية.

- نظرية عدم كمال السوق:[2]

تم صياغة هذه النظرية من قبل الباحث الاقتصادي الكندي "ستيفن هايمر" في عام 1960، الذي حاول تحليل اسباب اختيار الشركات الكبيرة تحويل استثماراتها الى الخارج بدل البلد الاصلي للشركة، انطلاقا من نظريته عدم كمال السوق والتي تعمد على فكرتين هي ان اسواق الدول النامية خالية من المنافسة، وعدم قدرة

[1] ضياء مجيد الموسوي، **العولمة و اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 129.

[2] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 108.

الشركات المحلية على المنافسة، اي ان هذه النظرية تقوم على احتكار السوق من طرف الشركات الاجنبية نظرا لغياب السلع وعدم توفر الخدمات في البلد الضيف او البلدان النامية.

وحسب هذه النظرية فان تدفق رؤوس الاموال الى الدولة المضيفة يعتمد على احدى هذه العوامل:

- حالة وجود اختلافات جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية بالمقارنة بشركات بدول المضيفة.
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية متميزة لدى الشركات الأجنبية عن مثيلتها بالدولة المضيفة.
- كبر حجم الشركات الأجنبية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- حالة امتلاك الشركة الأجنبية لتكنولوجيا متقدمة عن تلك الموجودة لدى شركات الدولة المضيفة.
- حالة تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدولة المضيفة والذي قد ينشأ عنها صعوبة عملية التصديرلهذه الدول وبذلك تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل لغزو مثل هذه الأسواق.
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات الجمركية والضريبية والمالية التي تمنحها لها الدولة المضيفة.

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من قبل بعض الاقتصاديين و جاء في مجملها:[1]

- افتراض ادراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص و قيود الاستثمار بجميع دول العالم، ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية.
- لم تقدم هذه النظرية بأية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الانتاجية خارج الدولة الام كوسيلة لتحقيق الارباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل اخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق.

- نظرية دورة حياة المنتوج: [2]

لقد قامت هذه النظرية على انقاذ عيوب النظرية السابقة، وكان من رواد هذه النظرية الامريكي "ريموند فرنون" عام 1966 حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، والذي يعتبر اول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية و الاستثمار المباشر، كما ترى هذه النظرية ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر دفاعيا يقصد به حماية اسواق التصدير من الشركات المنافسة المحتملة، كما انها تفسر التوطنات المباشرة للعديد من الشركات وخاصة الشركات الامريكية في الخارج، بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعارف التكنولوجية التي تتمتع بها.

---

[1] ملوكة بروورة، **أثر المخاطر القطرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر– حالة الجزائر–** ، مذكرة شهادة الماستر (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 18.

[2] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربة – دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر والسعودية –** ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 75.

و تمر حياة المنتوج الدولي على عدة مراحل و التي سنوضحها من خلال هذا الشكل التالي:

شكل رقم (01-01): دورة حياة المنتوج الدولي.

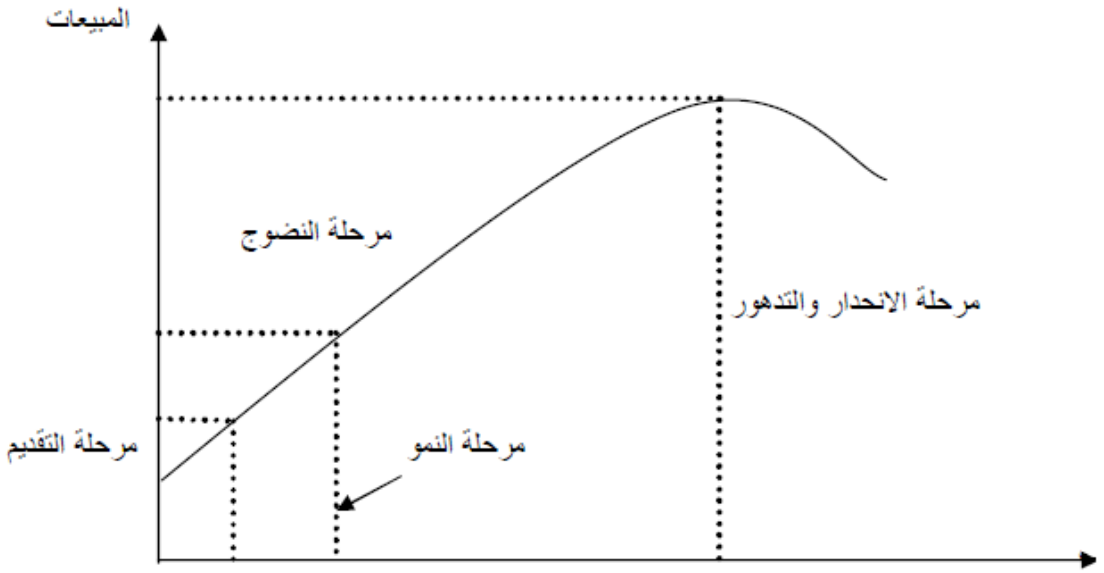

المصدر: علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص166.

ومن خلال الشكل رقم: (01-01)، نلاحظ انه هناك اربعة مراحل يمر عليها المنتوج الدولي وهي:[1]

- مرحلة التقديم
- مرحلة النمو
- مرحلة النضوج
- مرحلة الانحدار و التدهور

- **المرحلة الاولى:** تبدا مرحلة التقديم عندما تتوافر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول السباقة للاختراع تتميز بإحدى الميزات التي تمكنها من انتاج منتوج جديد، حيث نجد من بين هذه الشروط توفر اليد العاملة المؤهلة ورؤوس الاموال الكافية بالإضافة الى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رقعة السوق الداخلي.
- **المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة تبدا الدول عملية التوسع الحقيقي بحيث يتم تسويق النتوج في اغلب الاسواق العالمية، نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الاجانب على هذا المنتوج وهذا ما ينجم عنه تحقيق ارباح طائلة.

[1] فارس فضيل، مرجع سابق، ص76.

- **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة تبدا الدول المتقدمة الاخرى بإنتاج هذا المنتوج او تقوم الشركات المخترعة الام بإنتاج هذا المنتج في الدول الاجنبية و ذلك نتيجة ظهور منافسين جدد حيث يتم اختيار هذه الدول على اساس توفر تكاليف انتاج اقل.
- **المرحلة الرابعة:** في هذه المرحلة تسود المنافسة الكاملة حيث تبدا صادرات الدول المخترعة في الانخفاض وتضعف قدرة الشركات الام على الاستمرار نتيجة انخفاض التكاليف في الدول الاخرى، ومنه تبدا دول الشركات الاصلية في استيراد نفس السلع من الدول الاخرى.

ولقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات لأنها تهتم فقط بالاستثمار في المنتوجات الجديدة اضافة الى عدم تمكنها من تقديم تفسيرا لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الانتاجية خارج الدولة الام كوسيلة لتحقيق الارباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل اخرى للاستثمار و العمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق، فرغم اهتمام" فرنون "بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية عن غيرها، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي التي تدفع البلد للاستثمار الخارجي من خلال تحليل دورة حياة المنتج، ذلك أن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالمياً، وهناك ايضا من يعيب على النظرية انها تقوم بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات والستينات، حيث كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما في الوقت الراهن ومع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي، لا يكون هناك أي أساس وراء قيام الاستثمارات المتشابكة فيما بين الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها بالاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

- نظرية الموقع:

ترتكز هذه النظرية على الدوافع و العوامل التي فسرها " جون دنينغ" و تدعوا الشركات متعددة الجنسيات الى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار وتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفة الانتاج و التسويق و الادارة وهي :[2]

- **العوامل التسويقية:** منافذ التوزيع، وكالات الاعلان، حجم الاسواق، درجة التقدم التكنولوجي.

[1] عمار زودة، مرجع سابق، ص 115.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 403-404.

- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، انخفاض في مستويات الاجور، درجة التقدم التكنولوجي.
- **اجراءات الحماية:** التعريفة الجمركية، القيود المفروضة على الاستيراد و التصدير.
- **عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الاجنبية المباشرة، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنى التحتية، بالإضافة الى الاغراءات و الامتيازات و الحوافز المقدمة للمستثمرين الاجانب.

- نظرية الحماية:[1]

تقوم هذه النظرية على توضيح اهم الاجراءات و التدابير التي تعتمدها الشركات الاصلية لحماية الاختراعات التي طورتها في كل المجالات وضمان عدم تسربها الى الدول الاخرى المضيفة لأطول فترة ممكنة، فالشركات المستثمرة تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل بحوث التطوير والابتكارات أو أي عمليات أخرى جديدة، وذلك بإجرائها في سرية بموطنها الأصلي، حتى لا تزول صفة الاحتكار عنها وتبقى مسيطرة على الإنتاج في السوق، وفي هذا الشأن يرى" هود وينج" بضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات...) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة، وقد ظهرت أساليب حديثة لممارسة الحماية، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات المستثمرة، مثل التعديلات التي وردت على اتفاقية الجات" GATT" والتي تمت بعد جولة الأورغواي (1986-1993)، والخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الاتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وقد التزمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة "برن" وحماية برامج الكمبيوتر، وحماية العلامة التجارية، والمعارف التقنية والأسرار التجارية، وبراءات الاختراعات.

المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تتحدد اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الاهداف التي يأمل المستثمرون تحقيقها من وراء انتقالهم الى الدول المضيفة وهناك اشكال للاستثمار الاجنبي المباشر تحدد حسب نسبة الملكية للمشروع من طرف المستثمر الاجنبي المباشر.

اولا: حسب اهداف المستثمر الاجنبي.

ومن بين اهم اشكال هذا المعيار تتمثل فيما يلي:[2]

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 404.

[2] مصطفى صالح القريشي، **المالية الدولية**، دار الوراق للنشر و التوزيع، الاردن، 2008، ص 168.

1- الاستثمار الباحث عن الموارد:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ان هذا النوع من الاستثمار يستهدف تلك البلدان التي تحتوي على حجم سوق كبير لمواجهة حاجات اسواقها المحلية، فقد ساد قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شان هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما انه له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

تقوم الاستثمارات الاجنبية في هذا النوع باتباع اسلوب تجزئة الانتاج بين عدد من الدول المجاورة و كمثال واضح على ذلك فشركة "تسليه" العاملة في منطقة شمال افريقيا و الشرق الاوسط حيث يختص كل فرع منها في منتج واحد في السوق الاقليمية، بينما يقوم كل فرع منها باستيراد السلع الاخرى من الفروع الزميلة في الدول المجاورة، ومنه اصبح بمقدور المنطقة الحصول كافة السلع الا ان كل الفروع مسؤول بمفرده عن انتاج جزء صغير من مجموع السلع.

4- الاستثمار الباحث عن الاصول الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملّك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

ثانيا: حسب نسبة الملكية للمشروع من طرف المستثمر الاجنبي

ومن بين اهم اشكال هذا المعيار تتمثل فيما يلي:[1]

1- الاستثمار المشترك:

وهو مشروع يمتلكه طرفان او اكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة و لا تقتصر المشاركة على راس المال المساهم بل قد تشمل الادارة، الخبرة، براءات الاختراع و العلامات التجارية، ويساهم الاستثمار المشترك في زيادة تراكم راس المال وادخال التقنيات والمهارات وتوفير فرص العمل وتحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال تعزيز الصادرات و احلال الواردات، تنمية قدرات الكوادر الوطنية وايجاد روابط مع المشاريع المحلية.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر اجنبي:

ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات من الاشكال المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات بسبب خوفها من تسرب التكنولوجيا التي تمتلكها الى الشركات المحلية على عكس الدول المضيفة التي تتردد كثيرا في السماح بتواجد هذا الشكل خوفا من الاحتكار و التبعية الاقتصادية الا ان المشهد في الواقع يظهر تواجدها و بشكل نتزايد في الدول النامية.

وتتجسد في قيام الشركات الاجنبية بإنشاء فروع لها في الاقتصاد المضيف ومن مميزاته زيادة تراكم راس المال واحلال الواردات و زيادة الصادرات مما ينجم عنه تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما تساهم في ادخال التكنولوجيا المتقدمة و المهارات الادارية والتنظيمية والتسويقية.[2]

3- عمليات التجميع عن طريق مشروعات ضخمة

كما انه توجد بعض الاشكال التي تقام عليها عمليات التجميع والمشروعات الكبرى، تتميز بكثافة الاعمال الاقتصادية خاصة الصناعية التي تحتضنها المناطق الحرة والتي تكون جذابة للاستثمارات بمختلف اشكالها و سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصل القادم.

ومما سبق نجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو قيام طرف اجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول اخرى ويكون للمستثمر دور فعال في ادارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات او المشاركات او الاندماج مع شركة وطنية ويدخل ذلك ضمن عملية الخوصصة، فالاستثمار الاجنبي المباشر تأتي به الشركات متعددة الجنسيات لأنها تملك القدرة الهيكلية على الاستثمار في مثل هذا النوع من المشاريع، ولدراسة اسباب الاستثمار الاجنبي المباشر قام بعض الاقتصاديين بتحليله عن طريق صياغة نظريات تفسر دوافع الاستثمار

[1] مصطفى صالح القريشي، مرجع سابق، ص 170.

[2] عبد السلام ابو قحف، مرجع سابق، ص 491.

في الخارج بمختلف اشكاله سواء اكان حسب اهدافه او حسب نسبة ملكية المستثمر الاجنبي للمشروع وهناك مناطق حاضنة للمشاريع الاقتصادية تسمى بالمناطق الحرة والتي سنتطرق اليها في عنصر اخر.

المبحث الثاني: دوافع ومزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

تختلف دوافع الاستثمار بالنسبة للمستثمر الراغب في الاستثمار خارج بلده عن البلد المضيف للمستثمر كما ان هناك مزايا و عيوب للاستثمار الاجنبي المباشر والتي سوف نتكلم عنها في هذا العنصر.

المطلب الاول: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا: دوافع المستثمر الاجنبي

والتي تتمثل معظمها في ما يلي:[1]

1- طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الإنتاجية و التسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها، لغرض تفادي الإخفاق.

2- زيادة العوائد:

وذلك دون زيادة نسب المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر، وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة اوجه منها التخلص من تكاليف المواد الاولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، اما اذا كان التحويل غير مسموح به كليا او جزئيا مما يعني ضرورة اعادة استثمار العوائد من جديد، وتبعا لهذا التحليل فان اغلب الشركات الكبرى التابعة للدول المتقدمة تقوم بنقل العمليات الانتاجية الى الدول المجاورة او غير المجاورة التي تتوفر بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى اجورها.

3- زيادة المبيعات:

مهما كبر حجم سوق دولة ما، فانه يبدو صغيراً جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، و بهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فانه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، و في حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى و هي عديدة، تلجا الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

---

[1] دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الاجنبي- المعوقات والضمانات القانونية** - ، مركز الدراسات العربية، لبنان، 2006، ص 77.

4- تخفيض المخاطر:

يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج اذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيف عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

5- تحسين الموارد و ضمان توفيرها:

قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، و بهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانيتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6- الاستفادة من المزايا المكانية:

التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة الى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الاجنبي، و التي تنعكس في تكاليف الانتاج او انخفاض معدلات الضرائب على الارباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة:

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار إن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ انه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.

ثانيا : دوافع البلد المضيف

تسعى مختلف الدول، المتقدمة و النامية، الى جلب الاستثمار الاجنبي المباشر وقد اصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة، و تتمثل هذه الدوافع ما يلي: [1]

1- سد فجوة الادخار و الاستثمار:

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعلانات و المنح و القروض الخارجية، غير أن هذه

[1] كريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 56- 58.

الأخيرة غير متاحة بسهولة و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي يدفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي، وأمام تراجع الإعلانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية، نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعلانات الأجنبية، وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي، و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، و المتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين دفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل.

3- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني:

ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي و منه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، و هذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

4-الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، بينما القروض و الاعلانات المالية الاجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة او منعدمة او تستغل في غير اغراضها الاولية.

5- تخفيض مستوى البطالة:

من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، و بالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

6- نقل التكنولوجيا الحديثة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته، و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويرها و توطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما و النامية، حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث و طرقه التقنية المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة.

7- الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية:

تتمتع اغلب البلدان النامية بموارد طبيعية مختلفة لكن لا يتم استغلالها بالشكل المطلوب بسبب ضعف الطاقات الانتاجية الذاتية للبلد التي لا تسمح بالاستغلال الامثل لهذه الموارد وهذا ما يتوفر في الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك من الامكانيات ما يسح لها بالاستغلال المناسب للموارد الطبيعية، حيث يعد الاستثمار الاجنبي عنصرا مكملا لهذه الطاقات الانتاجية.

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الاجنبي عدة مزايا وتختلف بين الدولة المضيفة و المستثمر الاجنبي.

اولا: مزايا الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدولة المضيفة

وتتمثل اهم هذه المزايا فيما يلي: [1]

- ان مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر تساهم في زيادة تدفق و حجم رؤوس الاموال الاجنبية للدول النامية من خلال اقامة مشروعات انتاجية يتاح انتاجها لأغراض التصدير او تحل محل الواردات وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الاجنبية لتمويل واردات جديدة.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الاعمال وذلك عن طريق قيام افراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الاجنبية.
- تدفق التكنولوجيا الحديثة هذا بإقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة ومن جهة اخرى اكتساب و استغلال تقنيات جديدة للإنتاج و كذا المعارف التكنولوجية الاخرى مما يؤدي الى خلق قيمة مضافة اكبر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] عبد السلام ابوقحف، مرجع سابق، ص 426.

- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الاجنبية واكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام احدث اساليب العمل والتدريب.[1]
- زيادة حجم المشاريع يؤدي الى اشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة.
- اضافة الاستثمارات الاجنبية الى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية و تعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتحدد لتلك الاستثمارات او اعادة استثمار عوائدها.
- نشر التقنيات الجديدة، وكذلك الاصول الغير مادية كالمهارات التنظيمية الحديثة التي تتميز بها الشركات الاجنبية كجلب اليد العاملة الماهرة، ورجال الاعمال المهتمين بالتنظيم العلمي.
- دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة حيث ان الاثار الاولية للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة تعد ايجابية نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الاجنبي.
- يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة و من جهة اخرى يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءتهم وطلقاتهم الانتاجية اي يساهم في انشاء مناخ عمل ملائم لراس المال الوطني.

وفي ما يلي اسهامات بعض الشركات متعددة الجنسيات بالدول النامية من خلال الجدول التالي:

[1] قليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص 175-176.

الجدول رقم (01-01): اسهامات الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الشاملة بالدول النامية.

المنافع	اسباب وعوامل تساعد على تحقيق النافع	الاثار الاولية	الاثار الثانوية
1- زيادة تدفق رؤوس الاموال والاثر على ميزان المدفوعات	- بناء علاقات اقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة _استغلال الموارد المحلية وفتح أسواق جديدة للتصدير	- تحسين وضعية ميزان المدفوعات و زيادة في المحصلات من النقد الاجنبي	- تحسين المقدرة و النمو الاقتصادي و السياسي نتيجة الاستخدام الفعال والمنتج للموارد الاقتصادية و انخفاض الاسعار و زيادة الصادرات و تدعيم الاستغلال الاقتصادي و تنمية او خلق هوية مستقلة للدول المضيفة
2- تنمية الناتج القومي	- استيراد كمية قليلة من المستلزمات و المواد الخام بصفة عامة لا تدخل الشركات الاجنبية في نفس مجالات النشاط الاقتصادي التي تمارسه الشركات الوطنية و هذا يضمن عدم خروج اي شركة وطنية من السوق	- احتمال خروج بعض من الشركات الوطنية	- زيادات حاصلات الدولة من الضرائب على الارباح وتنمية الملكية الوطنية انشاء طبقات جديدة من رجال الاعمال. - تحسين المقدرة التنافسية و الانتاجية للشركات الوطنية عن طريق ادخال تحسينات على طريق الانتاج و الادارة
3- نقل التكنولوجيا	- تقييد برامج تنمية وتدريب للموارد البشرية وادخال التكنولوجيا المتقدمة من خلال تشجيع الحكومات المضيفة للشركات متعددة الجنسيات	- الاستثمار المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في نقل قدر ملموس من المعرفة التكنولوجية الى الدول المضيفة	- تنمية المهارات و المعرفة الحالية - ادخال انواع جديدة من المهارات و المعارف في شتى المجالات الاقتصادية - اكتساب مهارات و معارف جديدة من تقليد العمالة الوطنية لنظيرتها الاجنبية في كافة المجالات الفنية و الادارية - تدعيم و تنمية الروابط الاقتصادية بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة - تقديم منتجات جديدة بمستوى عال من الجودة و بأسعار منخفضة

المصدر: عبد السلام ابو قحف، **ادارة الاعمال الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص68.

ثانيا: مزايا الاستثمار الاجنبي بالنسبة للمستثمر الاجنبي (الشركات الجنبية)

وتتمثل اهم هذه المزايا فيما يلي: [1]

- توافر الحرية الكاملة في الادارة و التحكم في النشاط الانتاجي و سياسات الاعمال المرتبطة بمختلف اوجه النشاط الوظيفي للشركة، وهذا ما يسمح له باستغلال ميزتها التنافسية كاملة.
- تعظيم حجم الارباح المتوقعة و الناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الانتاج في الدول المضيفة
- استثمار الاموال عند معدل عائد اعلى من الاستثمار البديل المحلي.
- الحصول على الامتيازات الاغرائية التي تقدمها الدول المضيفة و المتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية والجمركية وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل و مختلف العقبات التي تعيق تجسيد الاستثمارات.
- المساهمة في ايجاد مزايا تسويقية للمؤسسة عن طريق تواجدها في السوق المحلي للبلد الضيف وقربها من المستهلك النهائي.
- استغلال المواد الاولية المتوفرة في الدول المضيفة و خاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التموين و تغطية الحاجة في هذا السياق.
- احتكار التكنولوجيا.
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة، بالنسبة لدولة الام لشركة.

المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة و زيادة عوائد مداخيل الشركات الاجنبية من خلال استفادة كل منهما من المزايا سالفة الذكر الا انه توجد العديد من العيوب سواء لدولة المضيفة او للمستثمر الاجنبي.

اولا: عيوب الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدولة المضيفة

وتتمثل اهم هذه العيوب فيما يلي: [2]

---

[1] عبد الرؤوف بوشمال، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–** ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص فرع التسوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص111.

[2] كريمة قويدري، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 54.

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر قيام المستثمرين باسترداد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، او انها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج و يترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة اذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الاجنبي المباشر الى الصادرات، ويزداد الاثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الاجانب على تحويل اموالهم الى الخارج، الامر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.
- قد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى تناقص الاستثمار المحلي او مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من ان يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يجد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، و تحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الاجنبي المباشر من السوق المحلي او بسبب المنافسة بين شركات استثمار الاجنبي و الشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الاولى نقص المدخرات في السوق المحلي و التي تتجه الى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية الغير قادرة على الصمود امام المنافسة الاجنبية، اذان خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الاجل الطويل، اذ ان ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين اوضاعها بالدخول في حلبة الانتاج مرة اخرى و يؤدي ذلك الى المزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.
- يرى البعض ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم اعفاءات ضريبية كبيرة على انشطة تلك الاستثمارات اذ تؤدي الاعفاءات السابقة الى تآكل ايرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة.
- تميز الشركات الاجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الاجنبية و مثيلاتها في الدول الضيفة فيما يتعلق بالأجور اذ يمنح العاملون الاجانب اجورا عالية مقارنة بنظرائهم من العمالة المحلية كما ان جزءا كبيرا من تلك الاجور يوجه الى منتجات تلك الشركات و ما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول الضيفة اتجاه المنتجات الوطنية.
- عدم قدرة الدولة المضيفة على الاطلاع على الاسرار الصناعية و طرق التسيير الحديثة و التكنولوجيا عند السماح بقيام مشروعات اجنبية.

- زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيفها خاصة اذا كانت التكنولوجيا المصطحبة كثيفة راس المال قليلة العمالة.
- عدم توفر الدولة المضيفة على القدرات الفنية و الادارية و المالية التي تكون شرطا لقيام المشاريع. [1]
- المسح الثقافي وتلويث الطبيعة بالنفايات الصناعية الكيمائية للمنتوجات، بالإضافة الى نهب واستغلال الموارد الطبيعي واستغلالها بشكل غير عقلاني.[2]

ثانيا : عيوب الاستثمار الاجنبي بالنسبة للمستثمر الاجنبي (الشركات الجنبية)

وتتمثل اهم هذه العيوب فيما يلي: [3]

- الانخفاض في القدرات المالية و الفنية للدولة المضيفة قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق اهدافه الطويلة و القصيرة و المتوسطة الاجل.
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في راس مال المشروع الاستثماري.
- القيود الصارمة التي يمكن ان تفرض من قبل الدولة المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف او التصدير او عند تحويل الارباح منها و الى الدول الام للاستثمار الاجنبي المباشر.
- الاخطار غير التجارية و المتعلقة بالتصفية الضرورية او الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم التي تنجم من فعل عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.
- في حالة وقوع اي ازمة بين الدولة الام و الدولة المضيفة تؤثر الازمة سلبا على الشركات الاجنبية سواء اكان اجتماعيا او سياسيا.
- تفضيل مؤسسات الدولة المضيفة للشركات المحلية على الاجنبية في عمليات الشراء او التجهيز.
- حرمان الدولة الام من ضرائب الدخل على الشركات، وتصدير فرص العمل الى الخارج.

مما سبق فان للاستثمار الاجنبي المباشر عدة دوافع سواء اكان للبلد المضيف او الشركات الاجنبية فهذه الاخير تبحث عن اسواق جديدة للقرب من المستهلك النهائي ام الدول المضيفة فتسعى الى تحريك عجلة التنمية من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وان تجد حلول مرنة لعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 485.

[2] نفس المرجع، ص485.

[3] معاوية احمد حسين، مرجع سابق، ص 25.

المبحث الثالث: عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

هناك عدة عوامل لجذب الاستثمار الاجنبي و يجب تهيئة هذه العوامل لجذب الاستثمارات الاجنبية، وذلك من خلال مناخ استثماري يتمتع بالمرونة في سياساته لاستقطاب اكبر عدد من الشركات الاجنبية.

المطلب الاول: مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا: تعريف مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

يعرف مناخ الاستثمار" بأنه مجموعة السياسات و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، فهو مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع و جذب و تحفيز للاستثمار الاجنبي المباشر أم لا، و تأثير تلك القرارات والسياسات سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، و بالتالي على حركة الاستثمارات و اتجاهاتها، و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات القانونية".[1]

ثانيا: مكونات مناخ الاستثمار

قسم معظم الدراسين مكونات مناخ الاستثمار الاجنبي حسب معيارين وهما المكونات الاقتصادية و غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

1- **المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر**

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى الاقتصاد الوطني ومن اهمها:[2]

- **السياسة الاقتصادية:** وهي جملة من السياسات تقوم بها الدولة المضيفة لتشجيع الاستثمارات الاجنبية وحتى المحلية، وهي السياسات المالية و السياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية، اما السياسة الاولى فهي من اهم الادوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية اذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار و غيرها، اما السياسة النقدية فتتمثل في تغير عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب فيه، و قد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف والتضخم، فالتقلبات لأسعار الصرف تجعل من العسير عمل دراسات، ولمعدلات

[1] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 34.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 190.

التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير وحجم الارباح كما تؤثر على تكاليف الانتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات الاجنبية، وبالنسبة لسياسة التجارة الخارجية فهي تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات و مشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية متميزة بتعريفة جمركية مرنة و منخفضة و شفافة قليلة الإجراءات و سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية.

– **درجة الانفتاح الاقتصادي:** إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود اية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري و العكس صحيح.

– **قوة الاقتصاد المحلي ونموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون أن ظهور الاقتصادات الناشئة كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة.

– **التكاليف و البنية الأساسية:** يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخام و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم، فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخامة و اليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في البلد المضيف أم أنها ستستورد من الخارج، و في الحالة الأخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف و هو سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار و مدى استقراره أو تقلبه حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة توجيه الاستثمارات اليها. [1]

– **حجم السوق:** و يشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق، و يقاس حجم السوق بعدد المستهلكين و المستخدمين للمنتوج حاليا و مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد و مستوى الإنفاق الحكومي و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية و المحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش و غيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري، كما أن انضمام الدولة المضيفة للاستثمار إلى الاتحادات الاقتصادية و الإقليمية يساهم في

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 191.

إزالة القيود أمام التبادل التجاري و تدفق الاستثمارات، و يوسع في حجم السوق المحلي ليشمل أسواق الدول المنضمة الى نفس الاتحاد.[1]

2- **المكونات الغير الاقتصادية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر**

وهي المكونات البعيدة عن المجال الاقتصادي وهي اهم من المكونات السابقة لأنها مكونات اغلبها سياسية وتابعة للإرادة السياسية للبلد المضيف لأنها تحدد قالب المناخ الاستثماري في أي بلد كان ولعل اهمها :

- **النظام السياسي و الاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسا، و العكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما اطمأن المستثمر على مستقبل استثماراته و من تم تشجيعه على زيادتها و جذب المزيد منها كما يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة و يحمي الأفراد و الممتلكات من أخطار الفوضى و الجريمة من جهة اخرى.[2]

- **تشريعات الاستثمار:** يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية و المالية و الإدارية و غيرها، و تشريعات الاستثمار إما مباشرة و هي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، و إما غير مباشرة و هي التي تعلق بقوانين النقد الأجنبي، و قوانين التصدير والاستيراد، فعدم التأكد من استمرار السياسات، و توقع العدول عن القوانين المطبقة يمثلان عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.[3]

ومن المفترض ان تكون المناطق الحرة اكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة، و التي تتميز بإعطاء الشركات المتعددة الجنسيات اكثر حرية في تحويل رؤوس اموالها (الارباح) الى الخارج ومنحها مجموعة من الاعفاءات الضريبية و الجمركية وسط محيط من الحرية الاقتصادية فكلما توجهه قوانين المناطق الحرة الى فك النشاط الاقتصادي من القيود التقليدية الجمركية كلما ساعدها في جذب عدد اكبر من الاستثمارات الاجنبية وربطها بشكل مباشر مع اكبر الاسواق العالمية.

- **موقف الراي العام:** ويكون لصالح البعض و ضد البعض حيث تكون هناك استثمارات اجنبية من الشركات الاجنبية و تكون الدولة الام معادية لشعوب الدولة المضيفة بسبب ديني او تاريخي حيث تتمتع الدول العربية

---

[1] خير قدور، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 88.

[2] نفس المرجع، ص 89.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 193.

بالقبول فيما بينها، بينما الاستثمارات الغربية غير مرضية لراي العام مثل الاستثمارات الاسرائيلية في الدول الإسلامية، او مثل الشركة العالمية الاماراتية لتسيير الموانئ عندما فازت بمشروع تسيير موانئ الولايات الامريكية التي رفضها الراي الامريكي لا سباب عرقية.[1]

ويمكن ان يكون السبب رياضي مثل ما جرى بين الجزائر ومصر في مباراة لي كرة القدم وما حدث لشركة "اوراسكوم" المصرية (جيزي) من اقتحام لمراكزها عبر الوطن و كذلك الزامها من قبل السلطة على تسديد مستحقاتها في الوقت المحدد وذلك عقب احداث المباراة.

المطلب الثاني : الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الاجنب المباشر

سعيا من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة اغراض التنمية تقدم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لهؤلاء المستثمرين و لم يقتصر الأمر فقط على قيام هذه الدولة بتقديم الحوافز للمستثمرين بل أن الحكومات الأم للشركات الدولية أو المتعددة الجنسيات تمنح الكثير من الامتيازات والتسهيلات من اجل غزو الاسواق العالمية، ومن بين اهم الحوافز هي الحوافز المالية و التمويلية.

اولا: الحوافز المالية

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ائتمانيات ضريبة الاستثمار، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة والتي سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصل القادم بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلاد، وتتمثل الحوافز المالية او الضريبية في ما يلي: [2]

- **الحوافز المالية و الضريبية:**
- الحوافز التفضيلية
- الائتمان الضريبي
- الاعفاء المتدرج من الرسوم

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 193.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 59.

- الاعفاء من الضرائب
- الحوافز الضريبية المحدودة
- استقرار وتثبيت الضريبة
- الاستهلاك السريع للأصول
- خصومات ضريبية
- الحوافز الضريبي المتعددة
- قنوات السماح المؤقت
- التخفيضات
- الاعفاءات
- الحوافز الدولية للاستثمار الدولي
- منح حوافز ضريبية في المناطق النائية او بعض الانشطة
- تخفيض الحوافز في بعض المناطق
- الغاء الحوافز الضريبية في بعض المناطق

والحوافز الدولية للاستثمار الدولي تتمثل في: ضريبة الدخل، ضريبة الأرباح، ضريبة إعادة الاستثمار، ضريبة تحويل الأموال إلى الخارج ضريبة القيم المنقولة.[1]

ثانيا: الحوافز التمويلية

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعم وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تامين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية انواع معينة من المخاطر، تغيير اسعار الصرف او المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة.[2]

[1] فريد النجار، مرجع سابق، ص 84.

[2] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي – الجزائر تونس المغرب – دراسة مقارنة** – ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 43.

ثالثا: الحوافز الاخرى

بالإضافة الى الحوافز المالية و التمويلية هناك حوافز اخرى لا تقل اهمية عن سابقيها:[1]

– تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ و إدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات تسويقية، توفير المواد الخام، المساعدة في التدريب.

– تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أراضي ومباني ومياه ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية.

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج راس المال، فضلا عن اهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

– وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشا بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

– ومن بين هذ التحفيزات حوافز تنظيمية مثل الاعفاء المؤقت من الامتثال الى المعايير المطبقة و المعمول بها او بشكل تقديم دعم حكومي للخدمات او امتيازات خاصة بالسوق كإغلاق السوق من أي منافسين جدد وضمان حق الاحتكار او امتيازات الصرف الاجنبي والذي من اشكاله ضمان معدلات صرف تفضيلية، استبعاد مخاطر الصرف عن القروض الاجنبية، منح العملة الاجنبية مقابل عمليات التصدير، منح امتيازات خاصة للعوائد وراس المال، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر، وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع، كما تشمل الحوافز الأخرى، الحوافز المتعلقة بالبنية التشريعية والتنظيمية، مثل عدم التقيد ببعض اشتراطات قوانين العمل، والبيئة والصحة، وحماية المستثمرين من البنود التعسفية، والإجراءات التي يمكن أن تلحق الأضرار بهم. وتجد الدول النامية صعوبة في تقديم الحوافز التمويلية لافتقار مواردها إلى تقديم هذا النوع من الحوافز، في حين يكون الأمر أسهل بالنسبة للدول المتقدمة، وربما يكون ذلك واحد من أهم الأسباب التي تجعل من هذه الدول مناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يجب على الدولة المضيفة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي فالشركات متعددة الجنسيات اصبحت لا تنجذب فقط لليد العاملة الرخيصة بل اصبحت تهتم اكثر باليد العاملة الفنية و الادارية الماهرة للقيام بمختلف المشاريع الاقتصادية.

[1] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص44.

خلاصة الفصل:

الاستثمار الاجنبي المباشر هو قيام طرف اجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول اخرى ويكون للمستثمر دور فعال في ادارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات او المشاركات او الاندماج مع شركة وطنية ويدخل دلك ضمن عملية الخوصصة، فالاستثمار الاجنبي المباشر يكون بواسطة شركات متعددة الجنسيات لأنها تملك القدرة الهيكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر، ولدراسة اسباب الاستثمار الاجنبي المباشر قام بعض الاقتصاديين بتحليله عن طريق صياغة نظريات تفسر دوافع الاستثمار في الخارج بمختلف اشكاله سواء اكان حسب اهدافه او حسب نسبة ملكية المستثمر الاجنبي للمشروع، و للاستثمار الاجنبي المباشر عدة دوافع سواء اكان للبلد المضيف او الشركات الاجنبية فهذه الاخيرة تبحث عن اسواق جديدة للقرب من المستهلك النهائي ام الدول المضيفة فتسعى الى تحريك عجلة التنمية من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية، وانه لإنجاح أي مشروع استثماري سواء اكان محلي او اجنبي يجب ان يتوفر مناخ استثماري يساعد على ممارسة الانشطة الاقتصادية ويجذب اليه رؤوس الاموال فالمستثمر الاجنبي قبل ان يضع أي استثمار له في أي دولة فهو يقوم بدراسة، لمكونات مناخ الاستثمار في للبلد المضيف من مكونات سياسية واقتصادي و حتى الاجتماعية، لهذا يجب على أي دولة راغبة في استقطاب الاستثمارات الاجنبية ان تضع ارضية قانونية واقتصادية ملائمة للاستثمار من خلال حوافز ضريبية وحتى تمويلية، و وضع سياسات نقدية و مالية للتحكم بحركة اسعار الصرف و معدلات التضخم، وان تتوفر على مناطق خاصة تتمتع بالحرية في المعاملات الاقتصادية من جميع القيود التقليدية وهي ما تسمى بالمناطق الحرة والتي سنتحدث عنها في الفصل الموالي.

تمهيد:

تعتبر التنافسية أحد آليات العولمة الإقتصادية، التي تعمل على تعظيم الإستفادة إقتصاد العالمي ،والتقليل من سلبياته ، وهي في ذلك تمثل نسقا من أنساق الشفافية المعلوماتية اللازمة لتقديم عناصر دفع عجلة النمو الإقتصادي على صعيد الدولة ، وهي في ذلك تعمل على تحليل المقومات الإقتصادية لكل دولة ، والتي تعكس الصفات الهيكلية الأساسية لكل إقتصاد وطني وذلك لمواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والإندماج في الإقتصاد العالمي ، وسياسات الإنفتاح وتحرير الأسواق ، إظافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

ذلك أنه في ظل هذه التطورات المتسارعة سيصبح من العسير على أي دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا للمصاعب والعراقيل التي تواجهها وخاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال ،ولذلك أخذت الدول النامية في ظل تبنيها للسياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلة إقتصادياتها لتحليل قدراتها التنافسية وذلك لتدعيم قدراتها لتتواءم وتتفاعل مع التغيرات الإقتصادية في ظل إقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

فصلا عن ذلك تساعد التنافسية في القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية ،ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي ، كما أن توفير البيئة التنافسية يعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الإقتصادية وتعزيز النمو الإقتصادي وتحسين مستويات المعيشة .

الأمر الذي يعني أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الإقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية متسمة بالعولمة وإنفتاح الإقتصاديات وتحرير الأسواق .

وفي هذا صدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية التنافسية.

المبحث الثاني:محددات التنافسية.

المبحث الثالث: الميزة التنافسية.

المبحث الأول : ماهية التنافسية .

تعتبر التنافسية هي المحرك الأساسي الذي يقوم عليه الإقتصاد ككل لما لها من أسس ثابتة وقوية تخلق مركزا قويا إبتداء من المؤسسة لغاية الدولة .

المطلب الأول:مفهوم التنافسية

بسبب عدم إتفاق الباحثين على مفهوم محدد وواضح للتنافسية تعددت مفاهيمها، وهذا ماسوف ندرجه في هذا المطلب .

الفرع الأول : تعريف التنافسية

شغل مفهوم القدرة التنافسية العديد من الباحثين الإقتصادين ولذلك لإختلاف جوانب رؤيتهم لها إلا أنههم يتشاركون في كونها محرك الأساسي لنهوض الإقتصاد ومن بين التعاريف مقدمة للتنافسية مايلي : "

- القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة"[1]
- كما تعرف على أنها "القدرة على مواجهة القوى المضادة في الأسواق والتي تقلل من نصيب المؤسسة المحلي والعالمي "[2].
- أما لوراتيزون laurad andreaTyson التنافسية على انها " القدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي إحتياجات الأسواق العالمية ،واتساعد في ذات الوقت على تحقيق إرتفاع في متوسط نصيب الفردي من الدخل القومي لرعاية الدولة المعنية ، والعمل على الحفاظ وإستمرارية هذا الإرتفاع [3].
- كما يقصد بالتنافسية الجهود والإجراءات المبذولة والإبتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر إتساعا في الأسواق التي تهتم بها [4].

[1]،نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010،ص 21.

[2]،فريد البخر، **المنافسة والترويج التطبيقي (آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية)**، مؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ،2000،ص 20.

[3]،نيفين حسين شمت ،مرجع سابق،ص 20.

[4]،فريد البخر ، مرجع سابق ،ص 20

وهناك من يعرف االتنافسية على مستوى الدولة كمايلي :

- " تنافسية الدولة في الدرجة التي يمكن وفقها في شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية ، في الوقت التي تحافظ في ه على مداخيل الحقيقية لشعبها وتوسيع فيها على المدى الطويل " وذلك حسب منظمة التعاون الإقتصادية (OCDE).[1]
- " تنافسية الدولة هي القدرة على إنتاج المنتوجات والخدمات في ظل المنافسة الدولية ، في حين يتسع المواطنين بمستوى المعيشة المتنامي على حد سواء [1]".وذلك حسب DANDREATAY SONLAUR.

ومن خلال التعرفين السابقين نستنتج أن تنافسية الدولة تعبر عن مدى تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل فرد من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فالدول تتنافس كما تتنافس المؤسسات وتختلف في قدراتها التنافسية بإختلاف المعايير المعتمدة مثل : البنية التحتية ، الموارد البشرية ...الخ .

هذا وهناك من يعرف التنافسية على مستوى فرع النشاط (القطاع)[2] تنظر إليها مقارنة مع فرع نشاط مماثل لإقليم أو بلد أخر على أن يتضمن فرع نشاط مؤسسات تنافسية جهويا أو إقليميا أو دوليا نذكر منها مايلي:

- " تنافسية فرع نشاط (قطاع) هي : قدرة مؤسسات صناعي معين في دولة ما على نجاح مستمر في الأسواق، دون الإعتماد على تحكم والحماية الحكومية ، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة ".

كما يكمن أن تعرف تعرف التنافسية على أنها قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الإستراتجية التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة في نفس النشاط .

ومن هذا نستنتج أن [3]:

- التنافسية تعني التفوق على الخصم وليس التعايش.
- العميلهو المحور الأول والأساسي في التنافس .
- التنافسية مرتبطة بعامل الزمن .

[1]، مصطفى محمود أبو بكر ، **الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ،دار الجامعية ، مصر ،2004، ص 12.

[1] نيفين حسين شمت ، مرجع سابق ،ص21

[2] مصطفى محمود أبو بكر ، مرجع سابق ، ص 13

[3] المرجع سابق ، ص 13

الفرع الثاني : الفرق بين الميزة التنافسية والقدرة التنافسية والمركز التنافسي .

1. تعريف الميزة التنافسية:

عرف مايكل بورتر الميزة التنافسية عام 1985 على أنها القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها ، والتي تتجاوز كلفة إنتاجها ، ومدى إستعداد العملاء لشرائها كما أن القيمة العالية تنتج عن تقديم أسعار أقل من المنافسين ، او تقديم مزايا فريدة من ونعها تعوض عن إرتفاع الأسعار وتنشأ الميزة بمجرد توصل المؤسسة إل إكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستخدمة من بل المنافسين .

وأن الميزة التنافسية تعني عدم الحاجة الدولة لميزة نسبية كي تستطيع التنافس في الأسواق العالمية وذلك من خلال الإعتماد على التقانة والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج وفيم إحتياجات ورغبات المستهلك .

أصبح المصطلحان (الميزة التنافسية concurrentielle l avantage أو التنافسية competitivitte) يستعملان للدلالة على نفس المفهوم ، وذلك على مستوى المؤسسات والقطاعات .

أما المستوى الكلي فتنافسية الدولة تنشأ من مجموع المزايا التنافسية للشركات والقطاعات العاملة فيه ، ولذلك تستعمل الأدبيات الإقتصادية مصطلحي : (التنافسية والقدرة التنافسية) كأن نقول تنافسية الإقتصاد الياباني ، أو نقول القدرة التنافسية للإقتصاد الياباني وفي الحالات أقل إستعمالا ، يطلق مصطلح الميزة التنافسية للدلالة على نفس المفهوم .

2. تعريف المركز التنافسي : يقصد به نقطة ساكنة أو موقع معين أ ونقطة توازن تحدد موقع الدولة أو الصناعة أو المؤسسة بالنسبة لمنافسيها أي يتحدد في لحظة معينة من الزمن ، بينما تكون التنافسية أو الميزة التنافسية ديناميكية ومتعددة الجوانب .

المطلب الثاني : أنواع التنافسية وأهميتها .

وفيما يلي سيتم إبراز أنواع التافسية وأهميتها .

الفرع الأول: أنواع التنافسية

تتنقسم التنافسية حسب مايكل بورت M .PORTER إلى عدة أنواع وهي [1]:

أولا:التنافسية على صعيد المؤسسة " تنافسية المنتج " وتقسم بدورها إلى قسمين:

1. التنافسية عن طريق التميز في التكلفة :

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان ، **التنافسية الجامعية كآلية العولمة الإقتصادية** ، دار الجامعية للنشر ، مصر ، 2011، ص 32

حيث تتميز شركات بقدرتها على إنتاج وبيع المنتجات المتداولة في الأسواق بسعر أقل من منافسها، ومن ثم تكسب الميزة التنافسية وهذه الميزة تنشأ من قدرة الشركة على تقليل التكلفة .

2. التنافسية عن طريق الإختلاف أو التمييز:

حيث تتميز شركات بقدراتها على إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات فيها شيء ما يختلف ذو قيمة لدى العملاء بحيث ينفرد به عن المنافسين.

ثانيا: التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية (تنافسية وفق الزمن.):

وتنقسم بدورها إلى قسمين[1]:

1. التنافسية اللحظية:

تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال الدورة المحاسبية والتي تنتج عن فرصة عابرة في السوق أو عن ظروف جعل في وضيعة إحتكارية ، وهي تكون في مدى القصير .

2. القدرة التنافسية :

فهو قدرة التميز على المنافسين في الجودة، السعر ، توقيت التسليم أو خدمات ما قبل البيع وما بعد ، وفي الإبنكار على التغييير السريع والفعال فهو القدرة على تأثير على العملاء مما يزيد

الفرع الثاني :أهمية التنافسية.

تتمثل أهمية التنافسية في مايلي [2]:

- تعظيم الإستفادة من المميزات التي يوفرها الإقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته ،ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة أكثر قدرة على الإستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة ، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي ،وسواءاإتفقنا مع هذا القول أم لا، فإنه لابد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين .
- يوفر النظام الإقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية ، تحديا كبيرا وخطرا محتلا لدول العالم ، أو بالأحرى شركاته ،وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية كذلك ، إن أمكن الإستفادة منه.

[1] سمية سكاك ، سفيان شهرزاد ، **دور التدريب في بناء الميزة التنافسية** ، مذكرة ليسانس ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر ، 2013-2014، ص 26.

[2] عطية صلاح سلطان ،**تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الإستراتجي**، ورقة عمل مقدمة في ندوة تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الإستراتجي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، جوان ، 2007،.ص ص 305 –306 .

- أهمية التنافسية تمكن في تعظيم الإستفادة ما أمكن من ومن المعلوم أنه وفي الوقت الحاضر الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى أنه وكما أشارت تقارير دولية ، انمستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدراتها على إقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الإستثمار الأجنبي المباشر ففي العقود الأخيرة كانت التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي في العالم ينمو بشكل أسرع من نمو الناتج العالمي.

المطلب الثالث : عوامل ومؤشرات القدرة التنافسية

لتنافسية عوامل ومؤشرات تختلف من حيث أهميتها .

الفرع الأول: عوامل القدرة التنافسية .

تتكون القدرة التنافسية للمؤسسة من مجموعة من العوامل تختلف من حيث أهميتها ، فحتى تتمكن المؤسسة من إحتلال الصادرة في السوق المحلية والعالمية فإنها تلجأ إلى التنافس في إطار هذه العوامل التي تتحكم في القدرة التنافسية لأي مؤسسة :

1. الوقت[1]

حيث سيتبارى المنافسون في إختصار الوقت بين كل إبتكار وتقديم لمنتج جديد ،وإختلال وقت الإنتاج وتقديم المنتج ، وتسليم المنتجات في التوقيت المتفق عليها دون تأخير ،وليس ذلك فقط بل في التوقيقات التي يحددها العملاء .

كما أنه واحد من أهم الشروط المطلوبة لتسيير جيد لإنتاج بمعنى وتوفير المنتج في الوقت المحدد ، وليس قبله فتتجمد الأموال ، ولا بعده فلا تلبي رغبات الزبائن والعملاء فتكون بذلك عقوبات عن التأخير .

لعل أهم نظم الإنتاج التي حققت هذا نظام JUSTEATEMPS (JAT) حيث يعتبر نظام الإنتاج في الوقت المحدد (JAT) أهم الإنجازات التي حققت مزايا تنافسية عديدة للصناعة اليابانية . وتقوم فلسفته على تبسيط مراحل وعمليات الإنتاج ، بحيث يتم البحث والمحافظة على الأنشطة الأساسية في العملية الإنتاجية ويتم إلغاء كل العمليات تصعف قيمة الإنتاج ،التأخيرات ، التعطيلات ، البطأ الإيداري ...الخ ، الإنتاج في الوقت المحدد.

[1] أحمد سيد لطفي ، **التنافسية في القرن الحادي والعشرون** ، مدخل إنتاجي ، دار الكتب ، مصر ، 2000، ص 16.

2. الإنتاجية[1] :

تعتبر الإنتاجية معيار لقياس مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها ومن ثم فإن رفع الإنتاجية يعتبر من أهداف الرئيسية للموسسة ، كم أنها تستخدم في المقارنة الداخية لمعرفة إتجاه تطور إنتاجية المؤسسة من خلال سلسلة زمنية معينة ، وفي المقارنة الخارجية مع المؤسسات المشابهة لمعرفة ما إذا كانت في المستوى المطلوب أم يجب عليها إنتاجيتها التنموية وقدراتها التنافسية .

3. الجودة [2]:

يمكن النظر إلى جودة المنتوج من خلال جانبين : الجودة المرتبطة بالمنتوج بحد ذاته والجودة المرتبطة بالمنتوج بحد ذاته والجودة المرتبطة بتصميم المنتوج ،وتعرف جودة المنتوج بمدى تطابق هذه الأخيرة مع رغيات الزبون

وتعرفها الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة بأنها "مجموعة خصائص منتوج أو الخدمة التي تؤثر على قدرته في إشباع الحاجات المعبر عنها والضمينة" وقد تشكل الإهتمام بالجودة أساس لتنامي القدرة التنافسية للمؤسسة اليابانية من خلال "حلقات الجودة" التي حققت نجاحها بفضل نظام المعلومات الذي يوفر لها المعلومات التي يوفر لها معلومات عن محيط الداخلي والخارجي للمؤسسة ،ويسمح بتحليل جودة المنتج من منظور المستهلك والمنتج والمنافس في الوقت المحدد.

4. الإبداع [3]

الإبداع هو إجراء للتحسين المتواصل فؤسسة لأساليب إنتاجها وتكاليفها وأجالها ،وجودة منتجاتها وخدماتها ، وبما أنه ليس بإمكان المؤسسة تقديم منتوج يرضي جميع الرغبات وفي كل الأوقات فإنها مضطرة إلى القيام بتغيرا في خصائص ومواصفات منتوجاتها بما يمكنها من مسايرة تغيرات أذواق ورغبات المستهلكين والحصول على حصة أكبر من السوق ،وهذه العملية تعتمد أساسا على :

- دراسة السوق لمعرفة المطلب الإجمالي أو المحتمل والإستماع إلى أراء المستهلكين حول المنتوج خاصة بالمسؤسسة ولاياتي ذلك إلا بوجود نظام معلومات فعال .
- اللجنة التكنولوجية للمؤسسة ،بإعتبار الإبداع نقطة تقاطع بين ما هو ممكن تكنولوجيا ومقبول إجتماعيا وإقتصاديا .

---

[1]، إبتسام غزال ، **دور اليقظة الإستراتجية في رفع تنافسية المؤسسة الإقتصادية** ،مذكرة ماستر –غير منشورة–، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2013-2014 ، ص 61.

[2]،المرجع السابق ،61.

[3]،أحمد سيد لطفي ، مرجع سابق ، ص 17

5. التكلفة[1]

تعد التكلفة سلاحا تنافسيا هام ، فلا يمكن إعادة سياسة ة للمؤسسة دون ضبط المستمر للتكاليف ، لأن ذلك يساهم في تحفيض سعر تكلفة الإنتاج وبالتالي حرية إختبار الأسعار المناسبة وزيادة هامش الربح للمؤسسة ليس الأرباح ، أو لتعمل على تغير سعر تغير سعر البيع في السوق متحصلة بذلك على ميزة التنافسية .

6. الترصد واليقظة [2]

أن المحافظة على القدرة التنافسية للمؤسسة يتطلب من هذه الأخيرة المتابعة المستمرة والدائمة لما يجري في محيطها وهذا من أجل معرفة وفهم طبيعة التطورات والتغييرات الحادثة فيه والتي تشكل فرصا ينبغي إستغلالها وتهديدات ينبغي الحد من أثراها السلبية على المؤسسة ، فهي تتمثل في جمع زمعالجة وتحزين المعلومات وكل الإشارات القوية والضعيفة الصادرة من المحيط الخارجي للمؤسسة ويجب أن تكورن عملية الترصد مسارا شاملا وجماعيا يقوم به جميع من المؤسسة فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على تكييف السريع مع تغييرات وتطورات المحيط ضمن ظروف عدم التأكيد، ولا تبحث المؤسسة عن المرونة .

والمرونة ليس إختبار للمؤسسة فهي مفروضة عليها ،فالمؤسسة كنظام تسعى دائما إلى الإستقرار النمطية ، غير أنه من أجل بقائها وإستمرارها وجب عليها رد الفعل السريع في ظل بيئة عدم التأكيد .

7. المهارات[3]

وهي مجموعة الكفاءات والمعارف والتجارب المكتسبة لدى فرد أو مجموعة الأفراد تعطيهم القدرة على التحكم جيد في العمل ، وتسمح المهارات للمؤسسة بالتطور والتكييف بصفة أفضل ، لذلك فعلى المؤسسة أن تقوم بتثمينها من خلال تسيرها ورسملتها ،ذلك للبقاء في وضيعة تنافسية أو حصول المؤسسة على إمتياز تنافسية

الفرع الثاني: مؤشرات القدرة التنافسية :

يمكن تحديد موقع المؤسسة من التنافسية من خلال مجموعة من العناصر تعرف بمؤشرات التنافسية, إذ يعتمد المحللين الاقتصاديين على هذه الأخيرة في تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسة.

[1]-إبتسام غزال ، مرجع سابق ، ص 61

[2]-المرجع السابق ،61.

[3]-أحمد سيد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 18

فمثلا Denclos يعرض أربع (04) مجموعات من المؤشرات لقياس التنافسية هي[1]:

1- مؤشرات جدول الاستغلال: النتيجة الصافية/ رقم الأعمال...

2- مؤشرات رقم الأعمال: معدل نمو رقم الأعمال...

3- مؤشرات الكفاءة : الإنتاج/ عدد الأفراد...

وفي الحقيقة مجمل هذه المؤشرات تتعلق بدراسة المردودية المالية للمؤسسة وبالكفاءة في تشغيل الأصول, مما يعكس قياس الأداء أكثر من قياس التنافسية.

وعليه فإن أكثر المؤشرات تعبيرا عن قياس التنافسية هي:

1- **الربحية:** تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية, و كذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كان المشروع يعظم أرباحه, أي أنه لا يتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصته من السوق, و لكن المشروع يمكن أن يكون تنافسيا في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع , وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية.

و إذا كانت ربحية المشروع أو المؤسسة التي تبحث عن البقاء و الاستمرار في السوق يجب أن تمتد إلى فترة من الزمن, فإن الربحية الحالية لأرباح المؤسسة ترتبط بالقيمة السوقية لها.

2- **الحصة من السوق:**من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحا و يستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي, و يحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات اتجاه التجارة الدولية, كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية و لكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة اتجاه تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق ,لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسين الدوليين

3- **تكلفة الصنع:**تعتبر تكلفة الصنع المتوسطة مقارنة بتكلفة المنافسين مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس, ما لم يكن انخفاض التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة, و في حالة ما إذا كانت تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية, فإنه يمكن أن تكون تكلفة وحدة العمل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة, و لكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

[1] مصطفى أحمد حامد رمضان ،مرجع سابق ، ص 46.

4- **الإنتاجية الكلية للعوامل:** ويقصد بها مدى فاعلية تحويل المؤسسة مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات, غير أن هذا المفهوم لا يوضح مزايا و عيوب تكلفة عوامل الإنتاج , كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من التلفزيونات , فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

و يمكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل و نموها بين عدد من المؤسسات على المستويات المحلية و الدولية, كما يمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية و تحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم .

الفرع الثالث : أسس تطوير و تنمية القدرة التنافسية

هناك سبع(07) نقاط أساسية ترتكز عليها القدرة التنافسية و هي كالتالي[1]:

1- **الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة:**يساهم تحسين الجودة في الرفع من مردودية نشاطات المؤسسة و زيادة إنتاجيتها, و بالتالي تخفيف التكاليف, كما تساهم في كسب رضا و وفاء الزبائن و المستهلكين ,و زيادة ثقتهم بسلع و خدمات المؤسسة ,مما يساعدها على فرض أسعار مرتفعة و بالتالي زيادة أرباح المؤسسة.

كما أن الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة يسمح بالحصول على مستوى ثابت من الجودة ,و عدم حدوث تقلبات في نوعية المنتوج.

2- **التطوير التكنولوجي:**إذا أرادت المؤسسات عدم التخلف عن السباق التنافسي فعليها إنتاج سلع و خدمات جديدة, و اتخاذ خطوات و إجراءات لتقديم منتجات أو تطوير تقنيات جديدة للإنتاج, فالتطوير التكنولوجي هو ضمان للمؤسسات في مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط.

3- **تطوير الموارد البشرية و تكوينها:**تعتبر الموارد البشرية الركيزة و الداعمة الأساسية و المحورية لدعم القدرة التنافسية لجميع المؤسسات في جميع القطاعات ذلك لأن الفرد هو الأداة الأساسية للتغيير و التطوير.

4- **تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق:**بمعنى أن تأخذ نظم التعليم بعين الاعتبار احتياجات سوق العمل.

[1]، كمال رزيق, بو زعرور عمار, **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** , ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الأول حول :الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة , جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر,21-2002/05/22, ص2.

5- **الاهتمام بالبحث و التطوير**:يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة و الجامعات من جهة ثانية ومراكز الأبحاث من جهة ثالثة, ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد ولا يوجد تنسيق كامل فيما بينها (توليد المعارف العلمية) و نقل تلك المعارف و استغلالها, كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية و توفير العوائد التي تكفل تنميتها و بيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة

6- **دراسة الأسواق الخارجية**:في ظل انفتاح الأسواق العالمية من الواجب على المؤسسات دراسة الأسواق الخارجية.

7- **تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات)**:إنتاج المعلومات و تداولها و خزنها و توثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد, فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الأنترنت) هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية و البلدان الاسكندينافية و هي على قمة الترتيب الآن.

ومهما كان مستوى تنافسية المؤسسة فإنها لا تتحقق أو تتجسد إلا باكتساب المؤسسة لميزة تنافسية تضمن لها التفوق على منافسيها.

المطلب الرابع: الإستراتجيات التنافسية [1].

لكي تضمن أي مؤسسة احتلال مكانة تصبح بموجبها قادرة على المنافسة على المدى القريب أو البعيد، فإنه من الضروري لها أن تبني إستراتيجية تنافسية مناسبة لتحقيق أحسن أداء. و لهذا سوف نتطرق إلى ثلاث إستراتيجيات، تدعى بالإستراتيجيات العامة للتنافس لـPorter التي هي عبارة عن إستراتيجيات تهدف إلى الحصول على ميزة تنافسية على المدى البعيد مع التخفيض من حدة الكثافة التنافسية.

الفرع الأول : إستراتيجية التكلفة المنخفضة:

تحاول المؤسسة التي تسعى إلى تطبيق الزيادة في تخفيض التكلفة كإستراتيجية أساسية بأن تخفض كل ما يمكن تخفيضه من أوجه التكلفة، حتى تتمكن في النهاية من بيع منتجاتها وخدماتها بسعر أقل من المنافسين الذين يقدمون نفس الخدمة أو السلعة و بنفس الجودة.

أولا:التعريف باستراتيجية التفوق عن طريق التكاليف:

[1]، نبيل مرسي خليل ، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 1998، ص 109.

تسعى المؤسسة إلى تطبيق الريادة بالتكلفة كإستراتيجية شاملة، بأن تخفض كل ما يمكن تخفيضه من أوجه التكلفة حتى تتمكن في النهاية من بيع منتجاتها و خدماتها بسعر أقل من المنافسين الذين يقدمون نفس منتجات أو الخدمات وبنفس الجودة، فالفكرة من هذه الإستراتيجية أن تحدد المؤسسة أسعارا أقل من المنافسة للحصول على حصة سوق أكبر، وطرد المنافسة تماما من الصناعة.

ويكون سعي المؤسسة نحو أن يكون المنتج ذو تكلفة منخفضة في الصناعة فعالا، عندما تتكون الصناعة من الكثير من المستثمرين ومرونة سعرية كبيرة، وعندما تكون طرق التمييز محدودة في الصناعة، ولما لا يهتم العملاء للماركات التجارية أو يكون عددهم كبير ويملكون قوة مساومة كبيرة.

وللحصول على مكانة المنتج بأقل التكاليف في الصناعة، تركز المؤسسة على رفع معدلات الكفاءة وخفض معدلات التكاليف مقارنة بالمنافسة، وبذلك فإن كل حلقة من حلقات سلسلة الداخلية للمؤسسة، تشكل إمكانية لتحقيق هذا الهدف، لكن كيف يمكن للمؤسسة إرساء إستراتيجية الريادة بالتكاليف؟.

حيث تستطيع المؤسسة بواسطة وسائل متعددة في تجسيد هذه الإستراتيجية في ثلاث خيارات ثلاث التالية:

1. المنتج:

تميل المؤسسة عادة إلى إختيار مستوى منخفض من تمييز في المنتج (نمطية وقياسية المنتجات)، أولا لأن التمييز مكلف فإذا أنفقت المؤسسة موارد إضافية لجعل المنتجات متميزة، ترتفع معدلات تكاليفها، وثانيا لأن نمطية المنتجات وبساطة النظام الإنتاجي تحقق من تحقيق اقتصاديات الحجم والاستفادة من أثر الخبرة، إذ تستلهم هذه الإستراتيجية فكرتها من ظاهرة منحنى التعلم– الذي عرف في السنوات العشرينيات من القرن السابق– والذي يقضي بأن تكاليف العمل المكرر تتناقص نسبة مئوية ثابتة كلما تضاعف حجم الإنتاج المتراكم، لذا فإنه من الملائم أن تنتج المؤسسة كميات كبيرة، وتعتمد على شبكات توزيع ملائمة منخفضة التكاليف، لتتمكن من تحقيق هوامش ربح تضمن لها السيطرة والريادة بالتكاليف.

2. السوق:

أما عن خيار السوق، فتتجاهل المؤسسة كل الشرائح والأجزاء الخاصة في السوق، حيث توجه منتجاها إلى المستهلك العادي، والدافع وراء هذا الخيار هو إرتفاع تكلفة المنتجات التي يجري تصميمها

وإنتاجها وفق طلبات خاصة من أجزاء خاصة، ومهما كان فإن السعر المنخفض لمنتجات المؤسسة يعتبر عامل جذب قوي للعملاء، كما أن المؤسسة التي تبني على إستراتيجية الريادة بالتكلفة نجدها تبحث عن تغطية أسواق واسعة جدا جغرافيا تصل حتى إلى عولمتها؛

3. التجديد و الإبتكار:

وهما عنصرين مهمين جدا في إستراتيجية الريادة بالتكاليف، فهي لم تعد ترتبط فقط بحجم الإنتاج ومنحنى التعلم، بل وأيضا برفع الكفاءة الإنتاجية والتجديد المستمر للاستجابة لحاجيات السوق، حيث تهتم المؤسسة بتطوير المهارات التي ترتبط بعمليات الإنتاج المرن وتبني تقنيات خاصة بتسيير الموارد تتميز بالكفاءة، مثل تسيير الموارد البشرية وتنميتها بواسطة برامج تدريب الملائمة ونظم مكافئات المناسبة، والتي تؤدي إلى خفض التكاليف من خلال دعم إنتاجية العمال، ويكون هذا التطوير على مستوى كل وظائف المؤسسة.

ثانيا:شروط تطبيق إستراتيجية التكلفة المنخفضة[1]:

تتحقق النتائج المرجوة من إستراتيجية الإنتاج بأقل تكلفة في حالة توافر عدد من الشروط وهي:

- وجود طلب مرن للسعر، حيث يؤدي أي تخفيض في السعر إلى زيادة المشتريات المستهلكين للسلعة؛
- نمطية السلع المقدمة؛
- عدم وجود طرق كثيرة للتمييز المنتج؛
- وجود طريقة واحدة لإستخدام السلعة بالنسبة لكل المشتريين؛
- محدودية تكاليف التبديل أو عدم وجودها بالمرة بالنسبة للمشترين
- إستثمارات كبيرة لأن القدرة الإنتاجية تعتبر أهم مستلزمات إستراتيجية تدنية التكاليف،كون أن المؤسسة تطبق سياسة الحجم من أجل التقليل من التكاليف،
- المنتج التجاري هو منتج الذي يكون مطابق لإحتياجات الطلب؛ ويكون معرفا من طرف الزابون

ثالثا:مزايا وعيوب إستراتيجية التكلفة المنخفضة:

1. مزايا[1]:

[1]، شيقارة هجيرة، **الإستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة ENCG** ، مذكرة ماجستير-غير منشورة-،جامعة بسكرة، الجزائر،2005، ص ص 65-66

تحقق هذه الإستراتيجية عدة مزايا جذابة للمؤسسات المنتجة بأقل تكلفة في الصناعة وهي:

- الإنتاج: ليس هناك من ينتج السلعة بسعر أرخص؛
- التسويق: أسعار إقتصادية تناسب الميزانية؛
- منتجات نمطية: عدد قليل من النماذج وخصائص محدودة للتشكيلة؛
- إمكانية تخفيض سعر السوق: تحتل موقع أفضل من حيث إستخدامها لخفض السعر كسلاح هجومي أو دفاعي؛
- البقاء في المقدمة من حيث إستخدامها لمنحنى الخبرة: أسعار أقل وتكاليف أقل نظرا لأثر منحنى الخبرة؛
- إنتاجية مرتفعة لكل عامل(موظف)؛
- سمعة في السلع المتوسطة والرخيصة بدون تقديم أي مزايا إضافية للمنتج؛
- قبول هوامش ربح منخفضة في مقابل أحجام كبيرة.

2. عيوب:[2]

والواقع إن محاولة المؤسسة للوصول إلى مركز قيادي في التكاليف ليس من الأمور السهلة حيث تواجه المؤسسة عند رغبتها في تحقيق هذه القيادة العديد من المشكلات. ومن أهم هذه المشكلات:

- تركيز المؤسسة على جانب واحد من جوانب التكلفة. فقد تعمل المؤسسة على تدنية تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن ولكن في نفس الوقت ونتيجة لتركيز المؤسسة على تكلفة الإنتاج قد ترتفع تكلفة التسويق والتوزيع عن تلك التي توجد في المؤسسات المنافسة بصورة كبيرة؛
- إغفال قدرة المؤسسة على تخفيض التكاليف من خلال أداء نشاط المشتريات بصورة أكثر فعالية. فمعظم المؤسسات لا تكتشف هذا المصدر التكاليفي الهام، لذلك يجب على المؤسسة أن تتعاون مع المورد على خفض التكاليف إنتاجه ومن ثم تمكينها من شراء ما تحتاجه من مستلزمات الإنتاج عند سعر أقل؛
- إهمال بعض جوانب التكاليف من التكلفة الكلية للمؤسسة؛
- عدم فهم الإدارة للعوامل التي تؤثر على تكلفة الوحدة. فمثلا خدمة سوق عالمي يتسم بالإنتشار الجغرافي قد يؤدي إلى زيادة التكاليف عند خدمة السوق المحلي ؛

[1] شيقارة هجيرة ، مرجع سابق ، ص 66.
[2] ، نبيل خليل مرسي ، مرجع سابق ، ص 107

- عدم الوعي بالعوامل التي تقلل من الوفر الناشئ عن الحجم الكبير للإنتاج. فمثلا: إضافة عدد متنوع من الأشكال والألوان للمنتج يؤدي إلى التقليل من حجم الإنتاج لكل صنف ومن ثم يقلل من الاستفادة بوفرات الحجم الكبير للإنتاج؛
- عدم توجه محاولات تخفيض الإنتاج إلا بالعمليات الحالية والمستخدمة في المؤسسة. ففي ظل هذا التوجه لا تحاول الإدارة البحث عن طرق جديدة، أو عمليات جديدة ولكن تحاول تعديل ما هو موجود فقط؛
- قد تقع المؤسسة في مشكلة عندما تحاول التقليل من الأشكال والأنواع والملامح المختلفة للمنتج سعيا وراء تخفيض التكاليف هوالذي قد يودي إلى عدم وجود عناصر يمكن للمؤسسة أن تبني عليها تمايز المنتج في الصناعة الذي قد يؤدي إلى عدم القدرة على المنافسة.

إن الميزة التنافسية المبنية على التكاليف لا يمكن لها أن تصل إلى نجاعة عالية إلا إذا استطاعت المؤسسة حفظها باستمرار . فالتحسن المؤقت يمكن أن تسمح للمؤسسة بالإبقاء على تكاليفها مساوية أو متقاربة مع تكاليف المنافسين، و لكن دون الوصول إلى مرتبة القيادة .و تكون الميزة المتحصل عنها عن طريق التكاليف المنخفضة مستمرة أو قابلة للبقاء، إذا وجدت عراقيل الدخول التي تمنع المنافسين من تقليد المؤسسة، أو صعوبة من إستعمال نفس المصادر المستعملة من طرف المؤسسة[1].

الفرع الثاني : إستراتيجية التمييز[1]:

فترتكز ثاني إستراتيجية التنافس على تميز المنتج، أو الخدمة المقدمة من طرف المؤسسة، التي تهدف إلى خلق بعض الأشياء التي تبدو وحيدة على مستوى مجموع الصناعة .أو بعبارة أخرى، تسعى المؤسسة إلى الانفراد ببعض المقاييس، التي يقدرها الزبائن بكثرة حيث تختار خاصية أو مجموعة من الخصائص التي يدرك العديد من زبائن الصناعة بأنها ذات أهمية .ثم تجد لنفسها وضعية تصبح من خلالها المشبع الوحيد لهذه الحاجات فيما يلي نوضح التفوق عن طريق التميز:

أولا: التعريف بإستراتيجية التفوق عن طريق التمييز:

[1] -تواتي بن علي فاطمة ، نادي مفيدة ، **فعالية الرأس الفكري في تعزيز الميزة التنافسية للمنظمة** ، الملتقى الدولي الخامس حول:، رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف، الجزائر،ص 11.

وهي إستراتيجية تنافسية موجهة للسوق الكبير الحجم وتنطوي على الإبتكار والتطوير في المنتج أو الخدمة على النحو الذي يتم إدراكه على أنه شيء فريد أو مميز. ويتمثل التمييز بالنسبة للمؤسسات التي تتبع هذه الإستراتيجية في تصميم المنتج، الجودة والمواصفات، المنافع أو المميزات، التكنولوجيا، خدمة العملاء وغير ذلك. إن مثل هذه الإستراتيجية التنافسية تمكن المؤسسات من تحقيق عائد على الإستثمار يفوق المستوى المتوسط، وذلك في صناعة معينة بسبب وجود ما يعرف بالولاء للماركة من جانب العملاء والذين يقلل حساسيتهم للسعر. كما أن إرتفاع التكاليف الناتج عن إتباع هذه الإستراتيجية يتحمله المشتري.إضافة إلى أن الولاء للعلامة من جانب المشترين يمكن أن يكون أحد الحواجز الأساسية لدخول المنافسين الجدد للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة التي تتبع إستراتيجية التمييز.

وهناك محاور أساسية يمكن أن تحقق بها المؤسسة تمييز منتجاتها، وهي القدرة على التحديث والاستجابة للعميل:

1. التجديد والتحديث:

وهو مصدر مهم للتمييز خاصة بالنسبة للمنتجات التي تتصف بالتعقيد التقني، حيث تمثل الخصائص الجديدة عناصر للتمييز وحيث لا يمانع العملاء في دفع سعر عالي للمنتجات الجديدة والمتطورة مثل الأدوات الكهرومنزلية أو السيارات؛

2. الإستجابة للعملاء:

كما تعتمد هذه الإستراتيجية على البحث على سمات التمييز وذلك للإستجابة لمتطلبات السوق واهتمامات العملاء، مثل تقديم خدمات ما بعد البيع وصيانة المنتجات، أو قد تكون قدرة المنتج على تلبية الرغبات النفسية للعملاء مصدرا مهما للتمييز مثل الإهتمام بالماركات أو الهيئة أو الأمن...في الحقيقة فإن مصادر التمييز عديدة ولانهائية، ولكي يكون هناك تمييز لابد من وجود إستعداد لدى العملاء لدفع قيمة إضافية من أجل الفرق والإختلاف في عروض المؤسسات، ويرتبط نجاح إستراتيجية التمييز على المنافسين إلى حدّ ما إذا كان يخلق قيمة فعلية تستحق إضافة في السعر، إذ أن هذه الإستراتيجية تفشل إذا ما كانت الزيادة في السعر غير مبررة لدى العميل.

ثانيا: شروط تطبيق إستراتيجية التمييز[1]:

ويجب القول أن توفير المؤسسة لجملة هذه الشروط يعتبر شرطا ضروريا للتفوق المؤسسة على منافسيها في الصناعة وهذه الشروط، هي كالتالي:

– أن يكون الاختلاف واضحا ما بين المنتوج المراد تسويقه وبقية المنتجات الموجودة في السوق، بحيث يتسنى للمستهلك أن يحس بهذا الفرق والتميز؛ ومن ثمّ يقبل على اقتناء تلك السلعة أو الخدمة. ويمكن تحقيق هذا الشرط باستعمال مواد خام جيدة. وهنا لا بد من بذل مجهودات كبيرة في مجال البحث والتطوير والتصميم، وتجنب العيوب المختلفة التي يمكن أن تقلل من قيمة المنتج. ولا يقتصر الأمر على المنتوج في حد ذاته بل يقتضي الأمر تسليم السلع في أحسن الظروف، من خلال تسليمها في الوقت المناسب؛

– من الجيد أن يتمتع المنتج الواحد بعدة استخدامات، وأن تكون تلك الاستخدامات تستجيب لرغبات المستهلك؛

– قلة عدد المنافسين الذين يتبعون إستراتيجية التمييز، لأنّه في حالة تعدد المنتجين فإن القدرة التنافسية سوف تتقلص

ثالثا:مزايا وعيوب إستراتيجية التمييز[2]:

1. مزايا:

- تمييز المنتج يحمي المؤسسة إزاء المنافسين لدرجة أنه يخلق ولاء لدى العميل نحو منتجاتها، وأن الولاء يعبر عن درجة عالية من الإلتزام والإخلاص، وأنه يمثل قيمة ثمينة وميزة تنافسية؛
- تميز المنتج يخلق رغبة واستعداد عند العميل بدفع أسعار للمنتج المتميز أعلى من السعر الحقيقي؛
- تميز المنتج يخلق حواجز لدخول المنافسين جدد أو البحث في الدخول إلى الصناعة؛
- تزداد المؤسسة قوة من أجل تطوير مؤهلاتها ومهاراتها المتميزة الخاصة لتمكنها من مواجهة المنافسين الآخرين؛
- تقديم المؤسسة منتجا متميزا قادرا على إشباع رغبات وحاجات العملاء كما يراها ويحتاجها وليست كما تراها هي.

[1]، زغدار أحمد ، مرجع سابق ، ص ص 35-36 .

[2] ،Michael Port,L Avantage concurrentiel des nation , comment devancer ses concurrents et maintenir son avance ,paris dunor,1999,p 41 .

2. **عيوب:**

– إستراتيجية التمييز مكلفة جدا: عندما تكون هناك منافسة على تمايز المنتجات مابين المؤسسات في الصناعة، والتحكم في التكلفة يعتبر عنصرا حاسما في نجاح المؤسسة التي تتحكم في تكلفتها في الصناعة.

– فقدان أهمية التمييز لدى العملاء، إما لنمطية المنتج أو لتحول أذواق ورغبات المستهلكين وهذا ما يتطلب دراسة ومتابعة لتطور منحنيات الشراء لدى المستهلك؛

– تحول العملاء إلى منتجات المؤسسات المنافسة الرائدة بالتكلفة، خاصة إذا ما أضافت هذه الأخيرة خصائص جديدة لمنتجاتها، فتتمكن بالتدريج من إلغاء عوامل التمييز منتج المؤسسة؛

– أما أخطرّ تهديد يواجه هذه الإستراتيجية هو عدم القدرة على تحديد مدى الإحتفاظ بالتمييز، ما يستلزم اليقظة الدائمة في المؤسسة المتميزة، والبحث والتحديث؛

– فإن إغفال ذلك يعني عدم التنبه لتهديد التقليد من المنافسين، وخاصة ما إذا كان من المؤسسات في البلدان منخفضة تكاليف عوامل الإنتاج، لذا فعلى المؤسسة الإعتماد على مصادر التمييز يتعذر تقليدها في الوقت القصير وبتكلفة منخفضة من قبل المؤسسة، وتعدد مصادر التمييز على طول سلسلة قيمة المؤسسة يؤمن إحباط محاولات المحاكاة ويصعبها.

الفرع الثالث: :إستراتيجية التركيز[1]:

يجب التفرقة بين التركز وإستراتيجية التركيز ، التركز هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات، أما عن إستراتيجية التركيز هو قيام المؤسسة بالتركيز على مجموعة معينة من المستهلكين أو على خط إنتاجي معين أو على سوق معين بحيث توضع كافة الإمكانات في خدمته. إن المبرر الرئيسي لإتباع هذه الإستراتيجية هو القدرة المتوقعة للمؤسسة على خدمة هذا السوق الصغير من عمل المؤسسة بدلا من تبديد الجهود في خدمة أسواق مختلفة.

[1]، تواتي بن علي فاطمة ، نادي مفيدة ، مرجع سابق ، ص 11

أولا: التعريف بإستراتيجية التفوق عن طريق التركيز:

تكمن أهمية هذه الإستراتيجية في الإعتقاد أن المؤسسة التي تركز جهودها، تكون أكثر قدرة على خدمة الجزء المستهدف من السوق، بكفاءة أكبر من منافسيها الذين يختارون خدمة أجزاء أوسع، لكنها تتطلب المفاضلة بين الربحية والحصة السوقية؛

وقد يرتبط خيار هذه الإستراتيجية بحجم المؤسسة وإمكانياتها، كما يمكن أن يكون قرار إختياري من طرف مسيري المؤسسة الذين يريدون به العمل في أسواق لا توجد بها منافسة قوية تمنح إمكانية السيطرة على أجزاء من السوق ذات معدلات نمو عالية وتولد ربحية عالية، وعموما فإن نجاح هذه الإستراتيجية يتوقف على تلاءم الجزء المستهدف مع إمكانيات المؤسسة من ناحية، ومن ناحية أخرى على وجود إحتمالات للنمو السوق وازدهاره دون أن تعتبره المؤسسات المنافسة الرئيسية حيويا وجذابا؛

وعقب إختيار المؤسسة لشريحة السوق المستهدفة أو خط منتجات أو القطاع الجغرافي الذي تريد خدمته، تسعى إلى إتباع إستراتيجية التركيز من خلال الإعتماد على واحدة من الميزتين التنافسيتين السابقتين، فإما التركيز بالتكاليف للحصول على ميزة تكاليفية في السوق المستهدفة أو التركيز التمييزي حيث تسعى المؤسسة إلى تمييز منتجها في السوق المستهدفة.

1. التركيز بالتكاليف:[1]

إذا إستخدمت المؤسسة أسلوب التركيز على التكلفة المنخفضة، فهي بذلك تدخل في منافسة ومواجهة رائد التكلفة من خلال شرائح السوق التي ترتبط بمزايا تكلفة. فمثلا في السوق المحلية للتكتل الخشبية أو أسواق الإسمنت تتمتع المؤسسة التي تتبنى إستراتيجية التركيز بتكاليف نقل منخفضة مقارنة بالتكاليف المنخفضة للمؤسسة التي تعمل على المستوى القومي. ومثل هذه المؤسسة قد تستحوذ أيضا على مزايا تكلفة نظرا لأنها تنتج منتجات معقدة لا تهيأ نفسها بسهولة لإقتصاديات الحجم الكبير في عملية الإنتاج، لذلك تمنح القليل من مزايا منحنى الخبرة. وتركز المؤسسة التي تتبنى إستراتيجية التركيز على حجم صغير من المنتجات التقليدية، حيث تتمتع في هذا المجال بمزايا التكلفة، وتترك السوق ذات الحجم الإنتاجي الكبير لرائد الكلفة.

[1] مياح عادل ، **هيكل السوق ودوره تحديد الإستراتجية التنافسية للمؤسسة الصناعية** ، مذكرة الماجستير –غير منشورة–، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2010، ص 56

2. التركيز بالتمييز:[2]

وإذا إتجهت المؤسسة إلى إستخدام أسلوب التركيز على التمييز، فإنه يصبح في متناولها كل وسائل التمييز المتاحة للمنتج والمتميز. واللافت للنظر هنا أن المؤسسة التي تتبنى مفهوم التركيز تنافس المنتج المتميز في شريحة واحدة أو في عدد قليل من الشرائح. فمثلا تعتبر "بورش" من المؤسسات التي تتبنى مفهوم التركيز، وهي تنافس جنرال موتورز في شريحة السيارات الرياضية في سوق السيارات، وتميل المؤسسات التي تتبنى مفهوم التركيز إلى تطوير المنتجات ذات جودة متميزة بنجاح نظرا لمعرفتها وخبرتها بالتجمعات الإستهلاكية الصغيرة أو لمعرفتهم بالمنطقة.

وبين الشكل التالي هذين النوعين المختلفين من إستراتيجيات التركيز ومقارنتهم بالإستراتيجية التكلفة المنخفضة أو إستراتيجية التمييز:

الشكل رقم (4) : أنواع إستراتيجيات على مستوى النشاط.

	تقديم منتجات إلى مجموعة واحدة من المستهلكين	تقديم منتجات إلى العديد من أنواع المستهلكين
تقديم منتجات ذات سعر منخفض إلى المستهلكين	التركيز على إستراتيجية التكلفة المنخفضة	إستراتيجية التكلفة المنخفضة
تقديم منتجات متفردة أو متميزة إلى المستهلكين	التركيز على إستراتيجية التمييز	إستراتيجية التمييز

المصدر: نبيل مرسي خليل ، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 1998، ص 111

ثانيا: شروط تطبيق إستراتيجية التركيز:[1]

[2] ،مياح عادل ، مرجع سابق ، ص 57

[1] ، مياح عادل ، مرجع سابق ، ص 57.

تتحقق الميزة الناتجة عن إستخدام إستراتيجية التركيز في الحالات التالية:

- عندما توجد مجموعات مختلفة ومتميزة من المشتريين ممن لهم حاجات مختلفة أو يستخدمون المنتج بطرق المختلفة؛
- عندما لا يحاول أي منافس آخر التخصص في نفس القطاع السوقي المستهدف؛
- عندما لا تسمح موارد المؤسسة إلا بتغطية قطاع سوقي معين (محدود)؛
- عندما تشتد حدة عوامل الخمس بحيث تكون بعض الصناعات أكثر جاذبية من غيرها.

ثالثا:**مزايا وعيوب إستراتيجية التركيز:**[1]

1. مزايا:

- الميزة الكبرى في إستراتيجية التركيز أن المؤسسة تكون قادرة على إنشاء حصن أمان في الصناعة يتمثل في خدمة فئة معينة ضد المؤسسات ذات خطوط إنتاج الأكبر والأوسع.
- تمنح هذه الإستراتيجية المؤسسة القدرة على الإستجابة أحسن لمتطلبات العملاء، وإمكانية تحقيق التجديد والإبتكار بشكل أسرع من المؤسسات التي تتجه إلى كل السوق؛
- كما أنها وبالتقرب أكثر لتلبية إحتياجات العملاء، وتكسب الولاء لديهم من خلال خدمتهم بشكل لا يحصلون عليه من أي مصدر آخر، وتنشئ بذلك عوائق لدخول المنافسة.

2. عيوب:

- التركيز على شريحة محددة من الزبائن يؤدي إلى إنتاج محدد، وبالتالي زيادة الكلفة للوحدة الواحدة، ويكون التضارب بين الرغبة في تقديم منتجات بأسعار منخفضة والرغبة في تلبية إحتياجات شريحة محددة من الزبائن؛
- زيادة الكلفة غير المباشرة للوحدة الواحدة نتيجة لمحدودية الإنتاج؛
- تضييق الإختلاف بين المنتجات وخدمات المؤسسة ومنافسيها؛
- إعتماد المؤسسة على منتج واحد أو خط منتجات واحد وظهر بديل في السوق فإن ذلك يمثل مشكلة خطيرة للمؤسسة.
- تغلغل إدارة المؤسسة في مجال أعمال محدد قد يجعل كل تفكيرها وجهدها منغلقا على هذا النشاط بما لا يتيح لها الفرصة رؤية بعض مجالات الأعمال الأخرى والتي قد تكون مربحة جدا للمؤسسة؛

[1] نبيل مرسي خليل ، مرجع سابق ، ص 117

- قد تظهر مشكلة بصفة خاصة عندما تواجه المؤسسة تهديدا خطيرا في الصناعة (لندرة الموارد، أو لوجود بديل أفضل ...الخ) ففي مثل هذا الموقف لا يتوافر للمؤسسة القدرات الإدارية اللازمة لدخول ميادين أعمال جديدة .

ومنه يمكن القول أنه يمكن للمؤسسة أن تحقق ميزة تنافسية من خلال ثلاث إستراتيجيات كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (5) : إستراتجيات الميزة التنافسية.تمييز المتج

(الهدف الإستراتيجي)

قيادة التكلفة	**التمييز**
التركيز	

قطاع سوقي معين

المصدر :

Michael Port,L Avantage concurrentiel des nation , comment devancer ses concurrents et maintenir son avance ,paris dunor,1999,p42 .

المبحث الثاني : محددات التنافسية .

النظرية التنافسية للمؤسسة ضمنيا تفترض أنها ليست تنافسية الدول وهذا إستنادا إلى عوامل المحدددة الخاصة بكل واحد منها ، لكن هذه الأخيرة تتأثروتؤثر على المؤسسة الصناعية ، حيث تتحد التنافسية الدول بالتنافسية الوطنية لشركاتها ومؤسساتها في مختلف قطاعاتها . أما الميزة التنافسية التي تضعها المؤسسة فس سوقها المحلية تتحدد بشكل كبير بسبب بيئة الأعمال الوطنية ومن حصول على الموارد والمهارات بالإظافة إلى الضغوط التنافسية المؤسسات الوطنية الأخرى ، وهذا ما خلق الحاجة إلى الإستثمار والإبتكار ، هذا الترابط والتداخل بين المستويات الثلاثة ، للإنتقال من التنافسية المحلية إلى التنافسية العالمية.

المطلب الأول : محددات القدرة التنافسية "ماسة بورتر" – المستوى الكلي –[1]

[1]،عبد الحفيظي إبراهيم ،**دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الإقتصادية**، مذكرة ماجستر -غير منشورة-، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ،2008 ، ص ص 92- 93.

ويتم الإعتماد في تحديد محددات التنافسية على نظرية الماسة الوطنية للبورتر diamond theory التي أشارت إلى عدة محددات لتدعيم القدرة التنافسية ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المحددات تتمثل في المحددات الرئيسية والمحددات المساعدة والمكملة ، وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه المحددات تصنف بالتكامل والتشابك فكل مؤشر يؤثر ويتأثر بالمحددات الأخرى . وتعتمد التنافسية في نظرية بورتر على أربع محددات رئيسية وأثنان مكملة :

الفرع الأول: المحددات الرئيسية

وتتمثل في شروط وخصائص عناصر الإنتاج أوضاع وظروف الطلب ودور الصناعات المغذية والمكملة والمنافسة المحلية بين المؤسسات.

1. **شروط وخصائص عناصر الإنتاج** : وتتمثل في العوامل الإنتاجية المتقدمة والمتخصصة والمميزة ، فتضم العناصر المتقدمة في أنظمة الإتصال المتطورة وحاملي الشهادات الجامعية والعليا في التخصصات ، والبحوث وتشمل العناصر المتخصصة المهارات الشخصية النادرة والبنية الأساسية ذات الخصائص المتميزة ، والموارد المعرفية المختلفة.
2. **ظروف الطلب** :وتتمثل هذا المحدد في هيكل الطلب وحجمه ونموه والميكانيزم الذي بهتدويل هذا الطلب في الأسواق العالمية ، حيث أن إلحاح المستهلكين المحليين في الحصول على منتجات متميزة يؤدي إلى تحفيز المؤسسات على الإبتكار والتجديد لتلبية رغبات هؤولاءالمستهلكين ، مما ينعكس في تعزيز وتدعيم المزايا التنافسية للمؤسسات الموجودة في الأوراق المحلية
3. **الصناعات المغذية والمكلمة** :تعتبر صناعة مرتبطة بالصناعات التي تعمل بها المؤسسة، تلك الصناعة التي تستخدم نفس المدخلات أو تنتج مواد المكملة لها ، وهي بمثابة المحدد الثالث لتعزيز التنافسية ، حيث وجود صناعات مرتبطة ومساندة محلية ، تنافسية على المستوى الدولي ، كوجود موردين محليين يمتازون بمتسوى جيد، يمكن الصناعات من إكتساب الميزة ، فهم يعرضون مدخلات تمكن من تحقيق أحسن العوائد (التكلفة/ المنفعة) ، بطريقة فعالة، سريعة ومفضلة ، وكمثال على ذلك نجد أن صناعة الحلي من الذهب والفضة في إيطاليا تعتبر الأولى عالميا ذلك إلى أن ثلثي الآلات المتخصصة في صناعة الحلي المسروقة عالميا هي ذات أصل إيطالي .

4. **الوضع الإستراتجي والتنافسي** :تواجه البيئة التي تعمل بها المؤسسة بشكل كبير أساليب خلق وتنظيم وتسيير أنشطتها وكذا طبيعة المزاحمة في السوق حيث أن التنافسية للصناعة هي ما تنتج عن التقريب بين الممارسات التسييرية وأساليب التنظيم من جهة ومصادر الميزة التنافسية تخصص المنتجات، المرونة ،القدرة التسويقية من جهة أخرى

ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (6) : المحددات الرئيسية للتنافسية .

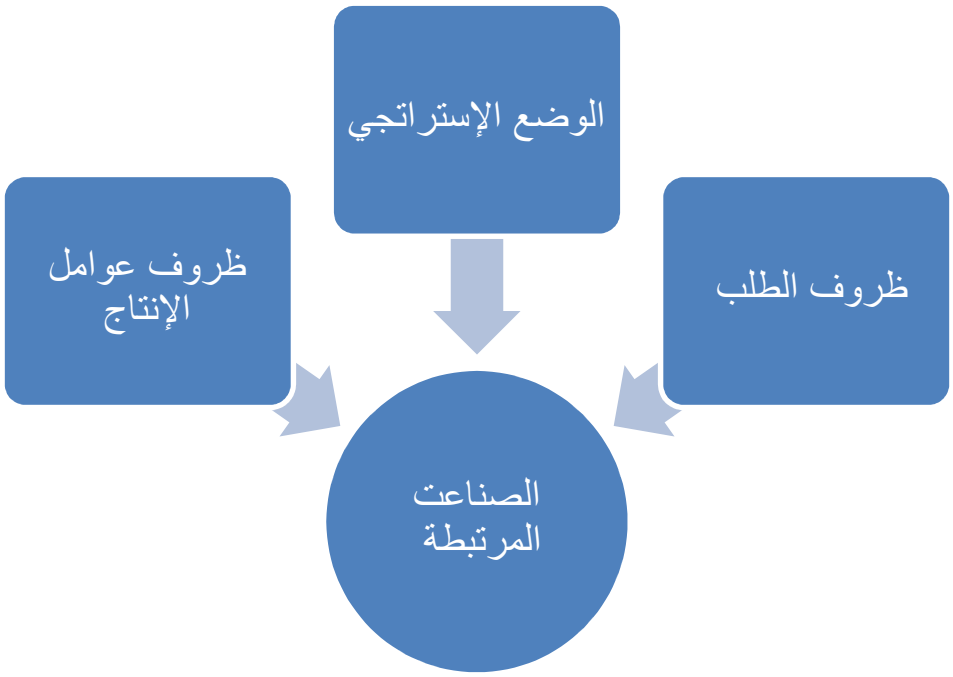

المصدر : إعداد الطالب إعتمادا على : عبد الحفيظي إبراهيم ،دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الإقتصادية، مذكرة ماجستر -غير منشورة-، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ،2008

الفرع الثاني : المحددات المساعدة والمكملة [1]

أضاف بورتر إلى المحددات الرئيسية لمحددات مساعدة ومكملة والتي تتمثل في دور الصدفة ودور الحكومة على أنها لا تؤثر بشكل دائم ، لذا لم يركز عليها كثيرا .

1. **دور الصدفة أو حظ the role of chance:**

وهي كل الأمور والأحداث التي تحدث تلقائيا دون تحكم المؤسسة أو الدولة فيها ، والتي يكون لها دورا هاما في تدعيم القدرة التنافسية . وهذه الأحداث هي :

- التغيرات التكنولوجية الكبيرة (الإلكترونيك الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية)،

[1]، عبد الحفيظي إبراهيم ،مرجع سابق ، ص 93

- تقلبات مستويات الأسعار في المجال البترولي مثلا،
- التطورات المسجلة في الأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف .
- الإرتفاع المفاجىء للطلب الإقليمي أو الجهوي،
- الحروب

ومن شأن هذه الأحداث إعادة توزيع المواقع التنافسية فالصدفة يمكن أن تلغي نهائيا مزايا المنافسين بفرض ظروف جديدة كما يمكن أن تمنح الفرص لصناعات أخرى لإحتلال الزيادة من خلال التكيف الأحسن في البيئة الجديدة.

2. دور الحكومة وسياساتها

ويتمثل هذا المحدد فيما تقدمه الحكومة من خدمات البيئة الإرتكازية المساندة للقطاعات السلعية والخدمتية ، وإتباع السياسات والتدابير الإدارية وشفافية القوانين وملائمة التشريعات المنظمة للإستثمارت.

المطلب الثاني : محددات التنافسية في الصناعة " القوى الخمس لبورتر – مستوى القطاع –

تنشط المؤسسات في بيئة تتميز بالتغير المستمر، ومن ثمة يكون من الضروري معرفة مكوناتها الرئيسية ، وإتجاهاتها المستقبلية ، حتى يمكن التأثير فيها وتحديد أثارها السلبية، فلم تعد المؤسسات تواجه منافسين ينشطون في نفس قطاع نشاطها فحسب ، بل تعداه إلى قوى أخلرى بمقدروها التأثير على مردودية القطاع إيجابيا أو سلبيا ، وتسمى هذه القوى بقوى التنافس، هذه العوامل الخمسة هي كالتالي :

- تهديد الوافدين الجدد إلى الصناعة.
- القوة التفاوضية للعملاء.
- القوة التفاوضية للموردين .
- المنافسة بين الشركات داخل الصناعة.
- إمكانية إحلال المنتجات أو الخدمات.

وتوضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (7): نموذج بورتر القوى التنافس الخمس .

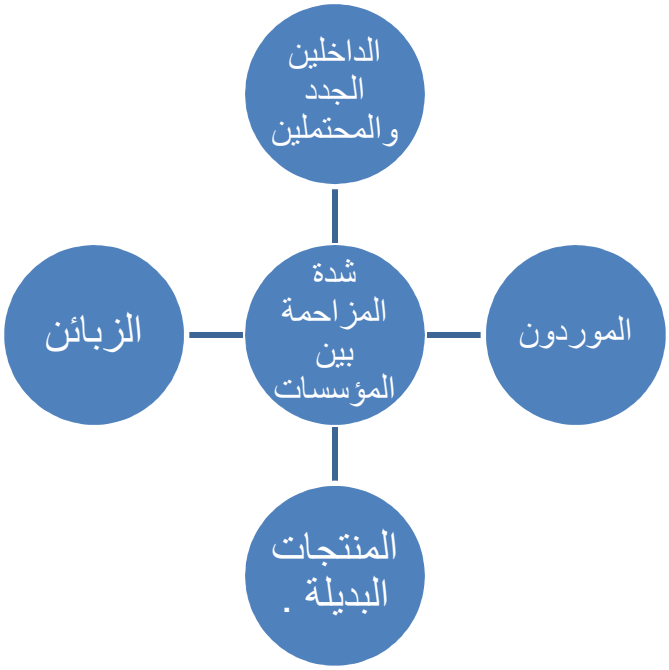

SOURCE: MICHAEL PORTER ،L **Avantage concrrentiel ;comment devancer ses comcurrents et maintenir som avance** ، paris ،dunod،1999 ،p15

أولا : تهديدات الداخلين الجدد [1]

يحمل الداخلون الجدد إلى القطاع قدرات جديدة ،حيث تكون لديهم الرغبة في إقتحام حصص السوق ، وبهذا يؤثرون في مردودية قطاع النشاط من خلال تخفيض أسعار العرض ، او إرتفاع تكاليف المؤسسات المتواجدة سلفا في القطاع ، وتحدد درجة خطورة الداخلين الجدد من خلال نوعية حواجز الدخول التي يفرضها قطاع النشاط وبناءا على ذلك ، نجد ستة عوامل كبرى تشكل حواجز الدخول وهي:

1. إقتصاديات الحجم :

وتعني تلك الإنخفاضات في التكلفة الوحدوية للمنتج (أو عملية ، أو وظيفة تدخل في العملية الإنتاجية للمنتج) ،والتي تتحقق عندما تكون الكمية المطلقة المنتجة ترتفع في الفترة وتعد إقتصاديات الحجم عاملا حاسما بالنسبة للداخلين الجدد، لأنها تضعهم بين أمرين ، إما العمل على أساس إنتاج حجم كبير ينتظر خطر رد فعل قوي من قبل المؤسسات المنافسة ، لأن وإما العمل على أساس حجم إنتاج صغير فتتحمل الداخلون الجدد جراء ذلك تكاليف باهضة عدد الوحدات ضئيل فتزداد

[1] سمية مروك ،**دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرات التنافسية للإقتصادي الجزائري للفترة 2006-2012** ، مذكرة ماستر – غير منشورة- ،جامعة محمد خيضر، الجزائر ،2013-2014 ، ص ص 71-72

التكلفة الوحدوية للمنتج، ويمكن أن نجد عامل إقتصاديات الحجم في كل وظائف المؤسسة ، كالتصنيع ، الشراء ، البحث والتطوير ، التسويق ، الخدمات ،إستعمال قوة البيع والتوزيع غير أنه بإمكان الداخلين الجدد تحيد أثر هذا العامل إذا ما إمتلكوا تكنولوجيا متطورة، فينتقلون إلى إقتصاديات حجم من درجة عليا.

2. تمييز المنتج :

ويعني ذلك أن المؤسسات المتموقعة بشكل جيد تملك صورة جيدة ، وزبائن الأوفياء ، ويرجع ذلك إلى إشهار سابق ، خدمات مقدمة للزبائن، إختلافات في المنتج ، أو لأن المؤسسة كانت السباقة إلى هذا النوع وبشكل التمييز حاجز للدخول ،حيث يتحمل الداخلون الجدد مصاريف باهضة ، حتى يستقطبوا زبائن القطاع

ويؤدي هذا الجهد –عادة –إلى خسائر في البداية ، ويتطلب وقت طويلا لصنع صورة خاصة بالمؤسسات الجديدة.

3. الإحتياج إلى رأس المال :

تضطر المؤسسات الجديدة، إلى إستثمار موارد مالية معتبرة للدخول في المنافسة .وبخاثة إذا كانت رؤوس الأموال موجهة إلى الإشهار ، أو البحث والتطوير، وكلاهما ينطويان على مخاطرة كبيرة لأنه يصعب التنبؤ بنتائجهما ، وتتطلب تجيهزات الإنتاج ، والمخزونات ، وقروض الزبائن ، وتغطية خسائر الإنطلاق أموال معتبرة أيضا ،وحتى إذا توفرت رؤوس الأموال في السوق المالية ،فإن عملية الدخول تشكل مخاطرة لهذه الأموال ،وهذا يعطي إمتيازا للمؤسسات المتواجدة في القطاع .

4. تكاليف التبديل :

تلك التكاليف الآنية التي يجب أن يتحملها الزبون ، نظيرة إنتقاله من منتج مورد إلى منتج مورد أخر ، ويمكن أن تشمل تكاليف التبديل: تكاليف تأهيل اليد العاملة ، تكاليف التجيهزات الجديدة والملحقة ، التكاليف المتعلقة بالزمن المستغرق للبحث أو قبول مصدر جديد للتموين ، الإحتياج إلى المساعدة التقنية المتقدمة من قبل المورد، تعديل المنتج ، وحتى التكاليف الناجمة على فقدان العلاقات والروابط مع الأشخاص ، إذا كانت تكاليف التبديل مرتفعة ، فعلى الداخلين الجدد أن

يبرهنوا على تقدم معتبر في ميدان التكاليف أو النتائج ، حتى يقبل الزبون التخلي عن المؤسسات المتواجدة في القطاع .

5. الوصول إلى قنوات التوزيع :

بمجرد أن يفكر الداخلون الجدد في توزيع منتجاتهم ، فهذا يشكل بحد ذاته حاجزاً للدخول، وبإعتبار أن المؤسسات المتواجدة تشغل قنوات التوزيع لتصريف منتجاتها فإن المؤسسات الجديدة مطالبة بإقناع القنوات بقبول تصريف منتجاتها من خلال تقديم تخفيضات في الأسعار ، مؤونات للإشهار..الخ ، ويحدث أن يكون للمنافسين علاقات طويلة مع قنوات التوزيع، خدمات راقية ،أو حتى علاقات خاصة جدا .تتيح لهم الإستحواذ على قنوات التوزيع فإذا إستعصى على الداخلين الجدد تخطي هذا الحاجز ،فإنهم مطالبين بإنشاء قنوات توزيع خاصة بهم .

6. السياسة الحكومية :

تلعب السياسة الحكومية دورا في تشكيل حواجز الدخول إلى قطاع نشاط معين ، فبإمكانها أن تحفز عملية الدخول، بتقديم تسهيلات جبائية مثلا ، أو تحول دون دخول المؤسسات الجديدة كأن تفرض إستعمال تكنولوجيا متقدمة لحماية المحيط من التلوث ، والتي تتطلب إستثمارات جديدة مكلفة .

ثانيا : شدة المنافسة بين المؤسسات الموجودة في القطاع .[1]

بحيث تسعى المؤسسات الموجودة في نفس القطاع إلى إمتلاك وضعية جديدة تمكنها من تحقيق أهدافها ، ولا تتحقق لذلك إلى بالمزاحمة والمنافسة فيما بينهما وتتوقف درجة هذي المنافسة على عدة عوامل نذكر منها :

- عدد المؤسسات المتنافسة
- سرعة أو بطء نمو القطاع ، ووتيرة تزايد الطاقة الإنتاجية
- أهمية التكاليف الثابتة ، وتكاليف الخروج من السوق
- غياب التمييز
- وجود أو عدم وجود مواعن خروج قوية التي تحمل المؤسسة خاسرة كبيرة عند مغادرتها للقطاع .

ثالثا : تهديد السلع البديلة .

[1]، سمية مروك ، مرجع سابق ، ص 73.

إن وجود بدائل تحل محل منتجات أو خدمات الصناعة يمثل تهديد على مدى جاذبية الصناعة حيث يعتمد تأثير سلع البديلة على عدد من العوامل مثل : مدى توافر بدائل قريبة ، تكلفة التبديل لمستخدمي السلعة ، مدة تشدد منتجي السلع البديلة.

رابعا : القوة التفاوضية للعملاء .

يسعى العميل إلى الحصول على أقص كمية ممكنة من المنتجات وأقل الأسعار وبأعلى جودة ، وبالتالي فإن المنشأة تعمل على دراسة سلوك العميل بهدف تحقيق رغباته لأن العميل أساس وجود المنشأة وبه تحقق أهدافها فالعملاء يستخدمون كل قدرا هاما من التفاوضية بخصوص السعر وجودة الخدمة والسلعة المقدمة لهم من طرف المنشأة مع إستخدام إستراتجية ضرب المنافسين بعضهم ببعض لتحقيق أقصى خدمات تقدم له ، والمنشأة تسعى إلى كسب أكبر عدد من العملاء بتوفير منتجات تنافسية .

وتكون قوة العميل التفاوضية كبيرة إذا توافرت الشروط التالية :

- شراء جزء كبير من منتجات الشركة.
- توافر العديد من الشركات البديلة .
- تغيير قليل في تكلفة خدمات الشركات.
- إحتمال التكامل الفعلي وتقديم المنتج نفسه.

عند إمتلاك العميل لأحد هذه الشروط يكون وسيلة ضغط ممارسة على الشركة بحيث يجبرها على تخفيض أسعارها وتقديم منتجات أفضل ، من خلال العديد من الآليات كأن يركزوا مشترياتهم من منتوج معين تاركين باقي المنتوجات ، مما يجعا كذلك بقية الشركات تتوجه للتخفيض من أسعار منتجاتها.

ويمكن ذلك عندما يكون :

- المشترون جيدو الإطلاع .
- ينفقون الكثير من الأموال على منتجات الصناعة
- لا يدرك منتج الصناعة على أنه حيوي لإشباع حاجات المشترين .
- المشترون أكثر تركيزا من الشركات الموردة للمنتج
- يكون المشترون أقوياء أيضا عندما يستطيعون الدخول إلى الصناعة بأنفسهم بسهولة معقولة .

خامسا : قوة التفاوضية للموردين .

يحدث أن يهدد الموردون مؤسسات القطاع المشتري ، إذا كان بمقدورهم رفع أسعار المنتجات أو الخدمات ، أو تزداد قوة تفاوض الموردين ، إذا توفرت الشروط الآتية :

1. **درجة تركيز الموردون مقارنة بالزبائن**

يكون بمقدور الموردين ، الذين يبيعوون لزبائن متفرقين– عموما التأثير وبشكل كبير على الأسعار، الجودة، وشروط لدى الزبائن .

2. **غياب المنتوجات البديلة**

حتى وإن كانت قوة تفاوض الموردين معتبرة ، فيكمن أن تصطدم بمزاحمة المنتجات البديلة ، مما يؤدي إلى إضعاف قوة الموردين التفاوضية ، ويتيح غياب المنتجات البديلة راحة تفاوضية ، تزيد معها ضغوطات الموردين على الزبائن ومن ثمة تزيد ربحيتهم .

3. **القطاع المشتري لا يمثل زبونا مهما**

عندما يبيع الموردون لقطاعات مختلفة ، حيث لا يمثل أي منها سوى حصة بيسطة من رقم الأعمال ، فيميلون أكثر لممارسة سلطاتهم إلى أقصى حد ، أما في الحالة المعاكسة ، بإن مسير الموردين يكون مرتبطا أكثر بالقطاع المشتري، فيعملون على حماية أنفسهم من خلال تقديم منتجات بأسعار معقولة ومساعدات معقولة ومساعدات تقنية مثلا.

4. **يمثل المنتج وسيلة إنتاج مهمة للقطاع المشتري .**

وفي هذه الحال ، يلعب المنتج دورا كبيرا في نتائج العملية الإنتاجية . أو جودة إنتاج القطاع ، فتزداد قوة الموردين التفاوضية . وتكون أشد عندما يكون هذا المنتج غير قابل للتخزين ، حيث يحول ذلك دون تشكيل إحتياطي منه .

5. **تمييز المنتج أو وجود تكلفة التبديل.**

في حال إمتلاك المورد لمنتج متميز ، لهذا يعني عدم وجوده عند غيره من الموردين ، فتتكون نوع من التبعية لدى الزبون ، حيث لا يستطيع معها التخلي عن هذا المنتج . أما في الحال وجود تكلفة التبديل ، فإن الزبون يحجم على التخلي عن مورده، لأنه سيخسر الوقت والعلاقات التي بناها معه ، وإن حدث وأن تخلى فإن الموردين الأخرين سيتحملون تكلفة تبديل معتبرة جزاء إستقطابهم للزبون ، وتعويضه عما خسره .

6. **تهديد التكامل الأمامي .**

يحدث أن يتحول مورد عوامل الإنتاج إلى منتج لمنتجات زبائنه ، فهو بذلك يهددهم من خلال التأثير على ربحية قطاع نشاطهم ، فيضم بذلك إلى جماعة المنافسين الجدد مع الإحتفاظ بنشاطه الأصلي ، ومن ثمة فهو يقوي قدراته التفاوضية.

المطلب الثالث : محددات وعوامل أخرة تؤدي إلى خلق القدرة التنافسية[1] .

جاءت بعض دراسات تعطي محددات أخرى للقدرة التنافسية وصياغتها في نمادج مختلفة منها :

الفرع الأول: حسب دراستي "نيلسون" عام 1993 و" لال "1999.

أشارت هاتان الدراستان إلى أن أنه مع تعدد وتداخل المحددات المفسرة للقدرة التنافسية ، لا يوجد معه ما يلزم ضرورة تقديمها في شكلها الرباعي (أعتادت الكثير من المراجع تسميتها الماسة) ، فيمكن صياغة هذه المحددات وتقديمها في نماذج أخرى قد تكون ثلاثية أو أي شكل أخر ، وبناء عليه قدم " لال " عام 19999 محددات القدرة التنافسية في شكلها الثلاثي ، وقد ركز " لال"على التطوير والإبتكار كجوهر لخلق القدرة التنافسية .

ويقدم " لال" محددات المقدرة التكنولوجية لتعكس مباشرة محددات القدرة التنافسية ، والتي تتحدد في تعامل المؤسسة مع ثلاثة أسواق ، وهي :

- **سوق الحوافز** : تشمل السياسات الإقتصادية الكلية ، بالإظافة إلى النظام التجاري والصناعي الذي تنتهجه الدولة والطلب المحلي .
- **سوق عوامل الإنتاج** : تشمل عوامل الإنتاج الأكثر تقدما ، وتشمل التكنولوجيات والمهارات الفنية والمعلومات، فضلا عن توافر البنبة الأساسية ,
- **سوق المؤسسات** :تشمل كافة المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسات والمنظمات مثل:مؤسسات التعليم والتدريب ، والتطوير والبحث العلمي ، والإئتمان طويل المدى.

لقد جاء "منهج لال" متضمنا لأغلب محددات القدرة التنافسية التي جاء بها بورتر في شكل ثلاثي يعبر بصورة أكثر وضوحا عن أثر البيئة المحيطة بالمؤسسات في دعم القدرات التنافسية .

الفرع الثاني : حسب تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية عام 2016.

جاء هذا التقرير ليعكس المحددات الأساسية للتنافسية ،وهي تلك العوامل التي تتصمن توفير بيئة محلية ملائمة لخلق الثروة وزيادة القيمة المضافة ، وقد جاءت هذه المحددات في هذا التقرير بأربع محددات رئيسية ، وهي :

[1]، عبد الحفيظي إبراهيم ، مرجع سابق ،ص ص 94-95.

- كفاءة الأداء الإقتصادي .
- كفاءة الحكومة .
- كفاءة بيئة الأعمال.
- كفاءة البيئة الأساسية .

الفرع الثالث : حسب تقرير المنتدى العالمي والإقتصادي 2012.

وإعتمادا على تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الإقتصدي العالمي نموذجا لقياس القدرة التنافسية للدول يستند إلى 8 عوامل هيكلية أساسية ثم تحديدها وبيان كيفية قياسها إستنادا إلى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية ،وتتمثل هذه العوامل في يلي :

- مدى إنفاح الإقتصاد على التجارة الخارجية .
- الإستثمار الأجنبي .
- دور الحكومة في النشاط الإقتصادي.
- تطور الأسواق المالية .
- نوعية البنية التحتية .
- نوعية التكنولوجيا .
- نوعية الإدارة في قطاع الأعمال .
- مرونة سوق العمل.
- نوعية المؤسسات القضائية والسياسية .

الفرع الرابع :محددات التنافسية حسب تقرير التنافسية العربية .

دون الدخول في التفاصيل الفنية ، فإنه يمكن تلخيص أهم مقومات السياسات التنافسية الهادفة إلى تدعيم القدرة التنافسية الوطنية في مايلي :

- أداء إقتصادي الكلي قوي .
- بيئة أعمال جذابة .
- حاكمية فعالة وشفافة
- بنى أساسية مساندة ومتطورة .
- تدخل حكومي عقلاني .

- تحفيز وجذب الإستثمار .
- أسواق متخصصة وأكثر ديناميكية .
- تكاليف ضئيلة لممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال .
- دعم الإبتكار وتوطين التقانة.
- النهوض برأس المال البشري.

يقيس مؤشر التنافسية العربية كل الأبعاد لكل دولة ولإجمالي الدول العربية، مما يسهل عملية تقييم الأداء والقصور في كل محور من محاور سياسات تدعيم القدرة التنافسية.

وفي الأخير نلخص أن" نموذج بورتر" قدم حصرا يكاد شاملا لكافة العوامل التي يمكن أن تؤثر على النمو، وثم تدعيم القدرة التنافسية للدولة .

المبحث الثالث: الميزة التنافسية .

يعد مفهوم الميزة التنافسية ثورة حقيقية في عالم إدارة الأعمال على المستوى الأكاديمي والعلمي ،حيث ينظر إلى الإدارة كعملية ديناميكية مستمرة تستهدف معالجة الكثير من الإنحرافات الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق المستمر للمؤسسة على المؤسسات الأخرى المنافسة لها .

إن الدور الحساس الذي تعلبه الميزة التنافسية في حياة مؤسسات الأعمال يوصي بأهمية التعرف على مفهوم تلك الميزة وما الميزة االمصادر التي تتولد منها الميزة التنافسية ، وكفية تقسيم الميزة التنافسية داخل مؤسسة الأعمال .

المطلب الأول: ماهية الميزة التنافسية.

إن الدور الحساس الذي يلعبه الميزة التنافسية في حياة مؤسسات الأعمال يوصي بأهمية التعرف على مفهوم تتلك الميزة وما هي المصادر تتولد منها الميزة التنافسية , كذا أنواعها ومحدداتها .

الفرع الأول : تعريف الميزة التنافسية.

لقد اختلف تعريف الميزة التنافسية وسنحاول تقديم بعض التعاريف للمحاولة فهم تعريف الميزة التنافسية ونذكرها على التوالي:

- الميزة التنافسية هي "ما تختص به المؤسسة دون غيرها وما يمكنها من تقديم قيمة من المنافع أكثر من المنافسين أو تقديم نفس المنافع بسعر أقل"[11].
- تنشأ الميزة التنافسية بمجرد التوصل إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا وبمعنى آخر بمجرد احداث الابداع[2] .
- كما تعرف الميزة التنافسية على أنها أهم المؤشرات التي تدل على النجاعة الاقتصادية في المواقع التنافسية للمؤسسة، حيث تعد المقوم الأساسي الذي بواسطته تحقق المؤسسة أهدافها

[1]، طلعت أسعد عبد الحميد ، **التسويق الفعال** ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر ، 2002، ص 190

[2] .M PORTOR ,**Avantage concuventlel des nteations inter**، ER edition ،1993 ،p 84

الأساسية المتمثلة في الربح والمردودية والمحافظة على الحصص السوقية مقارنة بالمنافسين[3].

[3]، خالد عبد الله إبراهيم ، طه علي نايل ، **دور الخيارات الإستراتجية في الشركة العامة لصناعة الحراريات**، مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 7، العدد 13، جامعة الفلوجة ، العراق، 2015 ، ص 390.

- تعرف أيضا بأنها استغلال المنظمة لنقاط قوتها الداخلية في أداء الأنشطة الخاصة بها بحيث تخلق قيمة لا يستطيع المنافسون تحقيقها في أدائهم لأنشطتهم .[1]
- يرى (BARNEY) " إن المؤسسة تحقق ميزة تنافسية عندما يمكنها تطبيق الإستراتجيات التي تخلق القيمة للمستهلك والتي لا يمكن للمنافسين الحالين أو المرتقبين تطبيقها ، وعندما لا يستطيع هؤولاء المنافسون أن يحصلوا على منافع تطبيق تلك الإستراتجيات.[2]
- في حين يعرفها (FA HEY) على أنها" أي شيء يميز المؤسسة تمييزا إيجابيا عن منافسها في أنظار زبائنها أو مستخدمين النهائيين لمنتجاتها"[3]
- تعرفها منظمة (OECD): ترى منظمة الإقتصادية للتعاون والتنمية ، أن الميزة التنافسية على مستوى الإقتصاد القومي لدولة ما تتمثل في "الدرجة التي يمكن وفقها إنتاج السلع والخدمات الموجهة للأسواق الدولية بحيث تحافظ بموجبها الدولة على المداخيل الحقيقية لمواطنيها وتوسع فيها على المدى الطويل ، على أن يكون ذلك وفق سوق حرة عادلة ، وهي من هذا المنظور ترى بأن المنافسة في هذه السوق الحرة والعادلة من شأنها أن تعمل على أن تعمل على إنعاش التشغيل والإنتاجية وأن تشجع كذلك على الإبداع.[4]
- تعريف مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة فهو "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تجابه إختبارات الأسواق الدولية وتضمن نمو متواصل ومتصاعد في مستويات معيشة المواطنين على المدى الطويل "[5]

وقد اختلف التعريف من كاتب إلى اخر وهذا حسب الميدان الذي ينشط فيه أو من وجهة نظره، حيث نجد أن "بورتر" ركز على الابداع المستمر للتوصل إلى ميزة تنافسية، بينما الكاتب" طلعت أسعد عبد الحميد" ركز عل القيمة من خلال المنفعة التي يمكن المؤسسة أن تقدمها لتتميز عن منافسيها، أما " عبد الله إبراهيم ركز على المؤشرات الاقتصادية التي توصل المؤسسة إلى التميز من خلال التحكم والسيطرة على السوق، أما " حكيم جروة" فركز على نقاط القوة الداخلية للمؤسسة واستغلالها والتميز من خلالها.

---

[1]- حكيم بن جرورة ، **أثر إستخدام أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة إتصالات الجزائر** ائر ،مجلة الباحث ، العدد 11، ورقلة، الجزائر، 2012 ، ص 178.

[2]- هشام حريز ، بوشمال عبد الرحمان ، **التسويق كمدخل إستراتيجي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة** ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2014، ص 115

[3]- حسن علي الزغبي ، **نظم المعلومات الإستراتجية - مدخل الإستراتجي-** ، دار واشل ، الأردن ، 2005، ص ص 137-138.

[4]- هشام حريز ، بوشمال عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 116

[5]- المرجع السابق ،ص 116

ويمكن الجمع بين هذه التعاريف واستخلاص التعريف الآتي للميزة التنافسية: هي مفهوم استراتيجي يعكس وضعا تنافسيا مميزا للمؤسسة، ينبع من داخل المؤسسة ويكسبها قيمة، هذه القيمة تتحقق من خلال البحث والتطوير المستمرين ويؤدي هذا إلى التفوق والأفضلية على المنافسين ويظهر هذا التفوق في أداء المؤسسة وكفاءتها حيث تؤدي إلى التأثير في العملاء وإدراكهم للأفضلية فيما تقدمه المؤسسة مما يحفزهم للشراء.

الفرع الثاني : أهمية الميزة التنافسية[1]

إن للميزة التنافسية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة لأنها تعتبر كأساس ومعيار لتفوقها، فبامتلاكها للميزة التنافسية يتوفر لها إمكانية تحقيق الأرباح وحيازة نصيب معتبر في السوق، مما يمكنها من الاستمرار ولفترات أطول وهذا من خلال توفرها على إمكانات وقدرات خاصة تشكل عائقا على المنافسين من جهة وتوافق منتجاتها سواء السلعية منها أو الخدمية مع متطلبات العملاء من جهة أخرى، فهم الأساس الذي يقوم عليه نشاط المؤسسة وتسعى هذه الأخيرة دائما لتحقيق متطلباتهم.

من هنا نجد أن الميزة التنافسية هي هدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تسعى إلى امتلاك الميزة أو إلى تحسينها وتطويرها. وفي هذا الإطار نجد أن المؤسسات الصغيرة هي الأكثر قدرة على الاستفادة من الميزة التنافسية من المؤسسات الكبيرة، حيث تعطي الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة

الفرع الثالث: خصائص الميزة التنافسية ومراحل تحققها

للميزة التنافسية خصائص تتميز بها، إن وجدت هذه الخصائص فتأكد أنك تتكلم عن الميزة التنافسية، ولتحقيقها على مستوى المؤسسات يجب المرور بمراحل تمكنها من اكتسابها، وهذه المراحل توصل المؤسسة إلى الريادة والسيطرة، سوف نتطرق لخصائص الميزة التنافسية والمراحل التي تحقق هذه الميزة.

أولا: خصائص الميزة التنافسية:

إن للميزة التنافسية خصائص يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

1) تقدم المساهمة الأهم في نجاح الأعمال.
2) تقدم الملائمة الفريدة بين موارد المنظمة والفرص البيئية.
3) طولية الأمد وصعبة التقليد من قبل المنافسين.

[1] عبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص 428.

[2] وهيبة داسي، **دور ادارة المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية السورية**، ، مجلة الباحث، عدد 11،ورقلة، الجزائر، 2012 ص168

4) تقدم قاعدة للتحسينات اللاحقة.

5) تقدم التوجيه والتحفيز لكل المنظمة.

6) تسبق رغبات وحاجات الزبائن.

ثانيا: مراحل تحقيق الميزة التنافسية:

لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة يجب المرور بالمراحل التالية:[1]

- بيئة القطاع الذي تنتمي إليه المنظمة: والتي تحدد عبر الضغط الذي تمارسه القوى التنافسية الخمس(المشترون، الداخلون المحتملون، المنافسون في الصناعة المجهزون، بدائل السلع)، ومن خلال دراسة هذه القوى يمكن تحديد جاذبية السوق في ذلك القطاع وتحديد الوضعية التنافسية للمنظمة، وبإزدياد ضغط هذه القوى فانه يصبح من الصعوبة المحافظة على الوضعية التنافسية للمنظمة وصعوبة تحقيق عائد الاستثمار بشكل مقبول.
- اقرار الاستراتجية التنافسية: ينبغي على المنظمة أن تقوم باختيار استراتجية تنافسية محددة من أجل تحقيق ميزة تنافسية، عن طريق السيطرة بالسعر أو عبر ابراز صفة في الخدمة أو المنتج يكون ذا قيمة من وجهة نظر الزبون.
- تطبيق الاستراتجية التنافسية: على أن تنظر المنظمة إلى هذه المرحلة بأنها ليست مرحلة نهائية بل أنها مرحلة مستمرة تقوم المنظمة فيها بإعادة تقييم القطاع الذي تنتمي إليه ووضعها التنافسي .

المطلب الثاني: أنواع ومحددات الميزة التنافسية.

لقد تم تحديد الميزة التنافسية بمحددات لضبطها وسهولة تعامل المؤسسة معها، بالإضافة إلى ذلك فإن لها أنواع تسمح لنا بالتعرف عليها أكثر، وسوف نتطرق إلى هذه الأنواع والمحددات.

[1]- أحمد راهي، **امكانية تطبيق بطاقة الاداء المتوازن لتحقيق الميزة التنافسية**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد1، جامعة القادسية، 2016، ص230

الفرع الأول: أنواع الميزة التنافسية:

إن للميزة التنافسية نوعين نذكرها على التوالي:[1]

- **التكلفة الأقل:** بالضغط على التكاليف وأدائها للوظائف بكفاءة أحسن من منافسيها، وتحقق المؤسسة هذه الميزة من خلال تملكها للتكنولوجيا الأفضل، مصادر للمواد الأولية، الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية، كفاءة العمليات التسويقية.
- **التميز:** التميز في السلعة أو الخدمة المقدمة سواء على مستوى الجودة، الابداع التكنولوجي، خدمات ما بعد البيع وتحقق هذه المؤسسة ميزة تنافسية من خلال التميز في نوعية وجودة المواد الأولية التميز في أساليب البيع، امكانية الحصول على السلعة في أي مكان وأي وقت، التميز في صنع السلعة. وهناك أنواع أخرى للميزة التنافسية يمكن تمثيلها في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): أنواع الميزة التنافسية

الميزة التنافسية	✓ السمعة الطيبة. ✓ خدمة المستهلك. ✓ الاعتراف بالشركة وقبول اسمها. ✓ إدارة جيدة. ✓ موارد مالية كافية. ✓ التوجه نحو المستهلك، معلومات مرتدة، بحوث السوق. ✓ اتساع خط المنتج. ✓ التفوق الفني. ✓ قاعدة واسعة بين المستهلكين. ✓ حصة سوقية كبيرة. ✓ ابتكار مستمر في الانتاج. ✓ التركيز.

[1]- شنشونة محمد، **مساهمة الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13،جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص98.

	✓ الريادة والدخول المبكر في الصناعة. ✓ إنتاج كفء ومرن. ✓ تعديل العمليات وفق احتياجات المستهلكين. ✓ قوة بيع على درجة عالية من الكفاءة. ✓ مهارات تسويقية عالية. ✓ رؤية مستقبلية. ✓ أهداف إستراتجية. ✓ إعلان فعال. ✓ روح المغامرة. ✓ تنسيق جيد. ✓ البحث والتطوير. ✓ علاقات جيدة مع الموزعين

المصدر نبيل مرسي خليل ، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 1998، ص84.

الفرع الثاني: محددات الميزة التنافسية

إن فكرة الميزة التنافسية تتعلق بعملية بحث المؤسسة عن العوامل التي تميزها على منافسيها، وذلك ما يمكنها من تحقيق الريادة في السوق (وضعية تنافسية رائد في السوق) ، ويمكن تحديد الميزة التنافسية انطلاقا من بعدين هما:

أولا:حجم الميزة التنافسية

تتسم الميزة التنافسية بالاستمرارية إذا تمكنت المؤسسة من الحفاظ على ميزة التكلفة الأقل أو تميز المنتج في مواجهة الشركات المنافسة أطول مدة ممكنة، وعموما كلما كانت الميزة أكبر كلما تطلبت جهودا أكبر من المنافسين للتغلب عليها أو إلغائها كما هو الأمر بالنسبة لدورة حياة المنتجات الجديدة فإن الميزة التنافسية تمر بنفس دورة الحياة تتمثل في[1] :

[1]، هلالي الوليد، الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبليس، مذكرة نيل شهادة الماجستر في الاستراتجية جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر،2008، ص33.

1. **مرحلة التقدم:** تمثل أطول المراحل بالنسبة للمؤسسة المنشئة للميزة التنافسية لكونها تحتاج لكثير من التفكير والاستعداد المادي والمالي، وتعرف الميزة التنافسية مع مرور الزمن انتشارا أكثر فأكثر ويرجع ذلك للقبول الذي تناله من قبل عدد متزايد من العملاء.

2. **مرحلة التبني:** هنا تعرف الميزة نوعا من الاستقرار من حيث الانتشار لأن المنافسين بدؤوا يركزون عليها وتكون الوفرات هنا أقصى ما يمكن.

3. **مرحلة التقليد:** يتراجع حجم الميزة وتتجه تدريجيا إلى الركود لكون المنافسين قاموا بتقليد ميزة المؤسسة وبالتالي يتراجع تفوقها عليهم ومن ثم انخفاض في الوفرات.

4. **مرحلة الضرورة:** هنا تظهر ضرورة تحسين الميزة الحالية وتطورها بشكل سريع، أو انشاء ميزة جديدة على أساس مختلف تماما عن الميزة الحالية وإذا لم تتمكن المؤسسة من التحسين أو الحصول على ميزة جديدة فإنها تفقد أسبقيتها تماما وعندها يكون من الصعوبة العودة إلى التنافس من جديد.

ثانيا:نطاق التنافس

ويقصد به مدى اتساع أنشطة وعمليات المؤسسة الهادفة لتحقيق مزايا تنافسية، فنطاق النشاط على مدى واسع يمكن أن يحقق وفرة في التكلفة عن المؤسسات المنافسة وكمثال على ذلك الاستفادة من تقديم تسهيلات انتاج مشتركة، وخبرة فنية واعدة واستخدام نفس منافذ التوزيع لخدمة قطاعات سوقية مختلفة أو مناطق مختلفة وفي مثل هذه الحالة تتحقق اقتصاديات النطاق وخاصة حالة وجود علاقات متداخلة ومترابطة بين القطاعات السوقية أو المناطق التي تغطيها عمليات المؤسسة، وفي المقابل يمكن للنطاق الضيق تحقيق ميزة تنافسية من خلال التركيز على نطاق سويا معين وخدمته بأقل تكلفة أو تقديم منتج مميز له، وهناك أربعة أبعاد لنطاق التنافس من شأنها التأثير على الميزة التنافسية وهي[1]:

1. **القطاع السوقي:** يعكس مدى تنوع منتجات المؤسسة والعملاء الذين يتم خدمتهم وهنا يتم الاختيار مابين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق.

2. **النطاق الرأسي:** يعبر عن درجة أداء المؤسسة لأنشطتها سواء الداخلية فالتكامل الرأسي المرتفع بالمقارنة مع المنافسين يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التميز كما يتيح التكامل درجة أقل من المرونة للمؤسة في تغير مصادر التوريد.

[1]، موفق سهام، **مساهمة القيادة الاستراتجية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإداريه، العدد14، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص306.

3. **النطاق الجغرافي:** يمثل عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تتنافس فيها المؤسسة ويسمح هذا النطاق بتحقيق مزايا من خلال تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة وتبرز أهمية هذه الميزة بالنسبة للمؤسسات العالمية، حيث تقدم خدماتها أو منتجاتها في كل أنحاء العالم.

4. **قطاع النشاط:** يمثل مدى الترابط بين القطاعات التي تعمل في ظلها المؤسسة فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة قطاعات من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة فقد يمكن استخدام نفس التسهيلات التكنولوجية أو الأفراد والخبرات عبر القطاعات التي تنتمي إليها.

الشكل رقم (8) : دورة حياة المنتج .

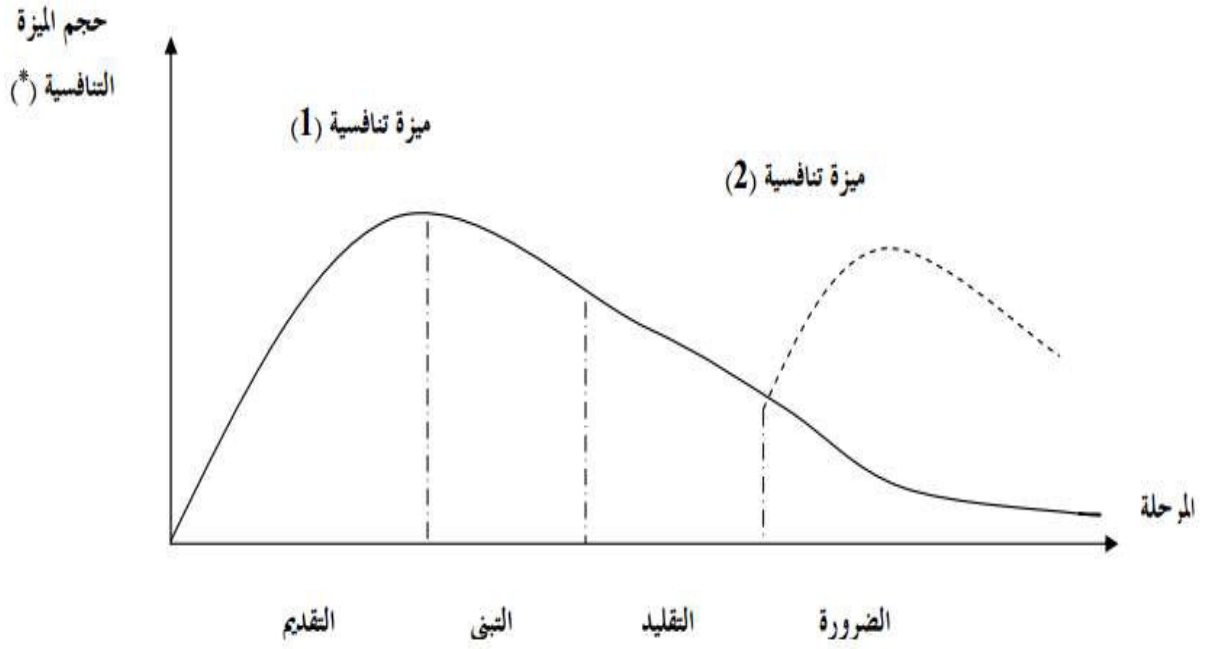

المصدر : نبيل مرسي خليل ، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 1998، ص 84.

المطلب الثالث : أهداف الميزة التنافسية ومصادرها .

لا شك فيه إن أغلب المنظمات تسعى جاهدة في الحصول على ميزة تنافسية على صعيد المحلي والعالمي ، ولذلك نجد العديد من المنظمات الأعمال هدفها الوصول للميزة تنافسية تجعلها تستحوذ على السوق وهذا يعزز من مكنتها وللحصول على ميزة تنافسية لابد من البحث في مصادرها .

الفرع الأول : أهداف الميزة التنافسية

مستهلكي أصبح الاقتصاد التنافسي قائما على مجموعة أسس مميزة تؤهل المؤسسات الحائزة عليها للانطلاق إلى مستقبل واحد وتمكنها من تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يأتي[1]:

1-**كثافة الغنى والسعي لتحقيقه:** فالغنى هدف رئيسي من أهداف المؤسسات ذات المزايا التنافسية، وهو هدف يرتبط بدافع التملك والحيازة لكافة أشكال الأصول، ويتم ذلك من خلال خطة مبرمجة زمنيا من أجل:

- زيادة العائد: أسهم الملكية، سندات التمويل، صكوك الاستثمار.
- زيادة المردود: القيمة المضافة، هامش الربح، فارق سعر البيع.
- زيادة الدخل: الأجور، المرتبات، المكافآت.

من خلال هذه الزيادات تتمكن المؤسسة من الرفع احتياطاتها ومن ثم تدعيم الاستثمار والتوسع في نشاطها مما يؤدي إلى زيادة أرباحها وتحقيقها لموقع مميز في السوق.

2-**الانفتاح الواسع على الآخرين:** بمعنى القفز من مرحلة الانغلاق على الذات إلى مرحلة الانفتاح على الآخرين (المستهلكين) الذين يصبحون مكونا رئيسيا من مكونات نشاط المؤسسة والذين يعتبرون كجسر واصل بين واقع حاضر ومستقبل مرغوب. فبتحقيق المؤسسة لميزة تنافسية سيزيد عدد مستهلكي منتجاتها.

ومن ثم توسع تعاملاتها وإطلاعها على مختلف سلوكات وأذواق المستهلكين واكتسابها لخبرة معينة في التعامل معهم.

3-**التوغل في السوق العالمية:** ويقصد به التحول من تغطية السوق المحلية إلى تغطية أسواق عالمية، وهذا للوصول إلى درجة متقدمة من السيطرة والتحكم في هذه الأسواق.

4-**الإطلاع المباشر على أهم الاكتشافات والبحوث العلمية:** حيث تهدف المؤسسات إلى التحول من البحث عن حل المشكلة أو الأزمة إلى التفوق بالاكتشاف والبحث والريادة في آفاق غير مسبوقة من العلم والمعرفة، وهي آفاق تتيح مجالات جديدة للتفوق وتتيح إمكانية التميز لمنتجات المؤسسة

[1]، نبيل محمد المرسي ، مرجع سابق، ص 87.

الفرع الثاني:مصادر الميزة التنافسية

وتتمثل فيما يلي:

1. **التكنولوجيا والإبتكار:**[1]

الإبتكار أو الإبداع له دور هام في الدول الإقتصا القيمة المبتكرة ، حيث إن الشركات المبتكرة لتسويق الأبحاث والنتائج يخلق لديها قيمة مضافة جديدة وغير موجودة علاوة على ذلك فإن المنظمات تحصل على حصة هامة من القيمة التي تم إنشاءها حديثا .

ويشمل الإبتكار كل من المنتجات والخدمات وكذلك الإبتكارات العلمية وأبدع المنتجات بمعنى أنها منتجات جديدة ، ما يؤكده على الأهمية المتزايدة للإبتكار والإبداع وكذلك إلى الدور الذي لعبته لقدرات التكنولوجية الحديثة في مسار نمو الشركات ، حيث إن الشركات الأكثر إبداعا وإبتكارا لها الأفضلية فمات وهي ي تقديم المنتجات والحدمات وهي محاولة لتحسين قدرتهم الداخلية بشكر مستمر ، وتستمد هذه القدرات المبتكرة على الجهود الجماعية .

ومما سبق ذكره فأن الإبتكار والتكنولوجيا لهم دور بارز في حصول المنظمات على ميزة تنافسية من خلال ابتكارات جديدة ،وهذ يرجع إلى الإكتشافات العلمية، ونتائج الأبحاث، مما يؤدي إلى كفاءة إستخدام الموارد بشكل يجعل المنظمات تحصل على ميزة تنافسية في المدى البعيد .

2. **الموارد البشرية:**[2]

مضطلح يستخدم لوصف الأفراد الذن يشكلون القوى العاملة للمنظمة ، كما يمكن للمنظمات خلق قيمة مضافة يصعب على المنافسين تقليدها من خلال تطوير هذه الموارد والتي تمثل ميزة تنافسية ويمكن إستخدام المصادر التقليدية للميزة التنافسية مثل الموارد المالية والطبيعية والتكنولوجية لخلق قيمة مضافة ، حيث أن هذه المصادر يمكن الوصول إليها بشكل متزايد وسهلة التقليد وهي أقل أهية للميزة التنافسية مقارنة مع نظام العمل وسياسات الموارد البشرية ، زالتي تعتبر مصدر هاما للميزة التنافسية المستدامة ، كما أن أفضل الممارسات للإستراتجية الموارد البشرية تتمثل في النقاط التالية :

- فرص وظيفة داخلية خاصة بالتنظيم
- يوفر نظام التدريب فرص تدريبية مكثفة
- عمليات التنشئة الإجتماعية التي تخلق المهارات المطلوبة

[1]- عز الدين علي سويسي ، نعمة عباس الخفاجي ، **الميزة التنافسية -وفق منظور إستراتجيات التغيير التنظيمي-** ، دارالأيام للنشر ، الأردن، 2014، ص 73.

[2]-المرجع السابق، ص74.

- تقيم الأداء القائم على النتائج
- الأمن الوظيفي الذي يعكس الشعور بالأمان للعاملين والإستمرار في وظائفهم
- مشاركة العاملين في صنع و إتخاذ القرار بمقترحاتهم لتحسين المنظمة .

فمن خلال توفير هذين المصدرين الأساسيين (الموارد والتكنولوجيا) واستغلالهما بفعالية يتم الوصول إلى المصادر النهائية الآتية:[1]

أ- **الكفاءة:** تتجسد الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتقاس بكمية المدخلات المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة باعتبار المؤسسة أداة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، فكلما ارتفع معدل كفاءة المؤسسة كلما قلت المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة مما يجعل المؤسسة تستحوذ على كفاءة إنتاجية عالية مقارنة بمنافسيها مما يسمح لها ببناء مزايا تنافسية.

ب- الجودة: نتيجة للتغيرات السريعة والتطورات المتعاقبة، زاد اهتمام المؤسسات بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على رضاهم، إذ لم يعد السعر العمل المحرك لسلوك المستهلك، بل أصبحت الجودة هي الاهتمام الأول له والقيمة التي يسعى للحصول عليها، وهذا ما أوجب على المؤسسات التي ترغب في الحفاظ على مكانتها أن تقدم منتجات سواء كانت سلع أو خدمات ذات جودة عالية.

ج- الاستجابة للعميل: لكي تكون مؤسسة متفوقة يتعين عليها أن تكون قادرة على أداء مهامها بشكل أفضل من منافسيها في تحسين إشباع حاجات عملائها.

ويجب الإشارة إلى عنصر هام في مسألة الاستجابة للعميل ألا وهو الحاجة إلى ملائمة السلع والخدمات مع المطالب الفردية والجماعية، وهناك جانب آخر لا يقل أهمية عن الملائمة ويتمثل في وقت الاستجابة للعميل وهو الوقت المستغرق بالنسبة للسلعة حتى تسليمها أو الخدمة حتى أداءها، حيث أنه يتوجب على المؤسسة أن تستجيب بسرعة لحاجات العميل لتحصل على الميزة التنافسية.

ويمكن جمع مصادر الميزة التنافسية في الشكل الآتي:

[1]- قريشي محمد. **الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الوطنية**. مذكرة ماجستير –غير منشورة–، جامعة محمد خبضر، بسكرة ، الجزائر، 2005، ص 74.

الشكل رقم 05 : مصادر الميزة التنافسية

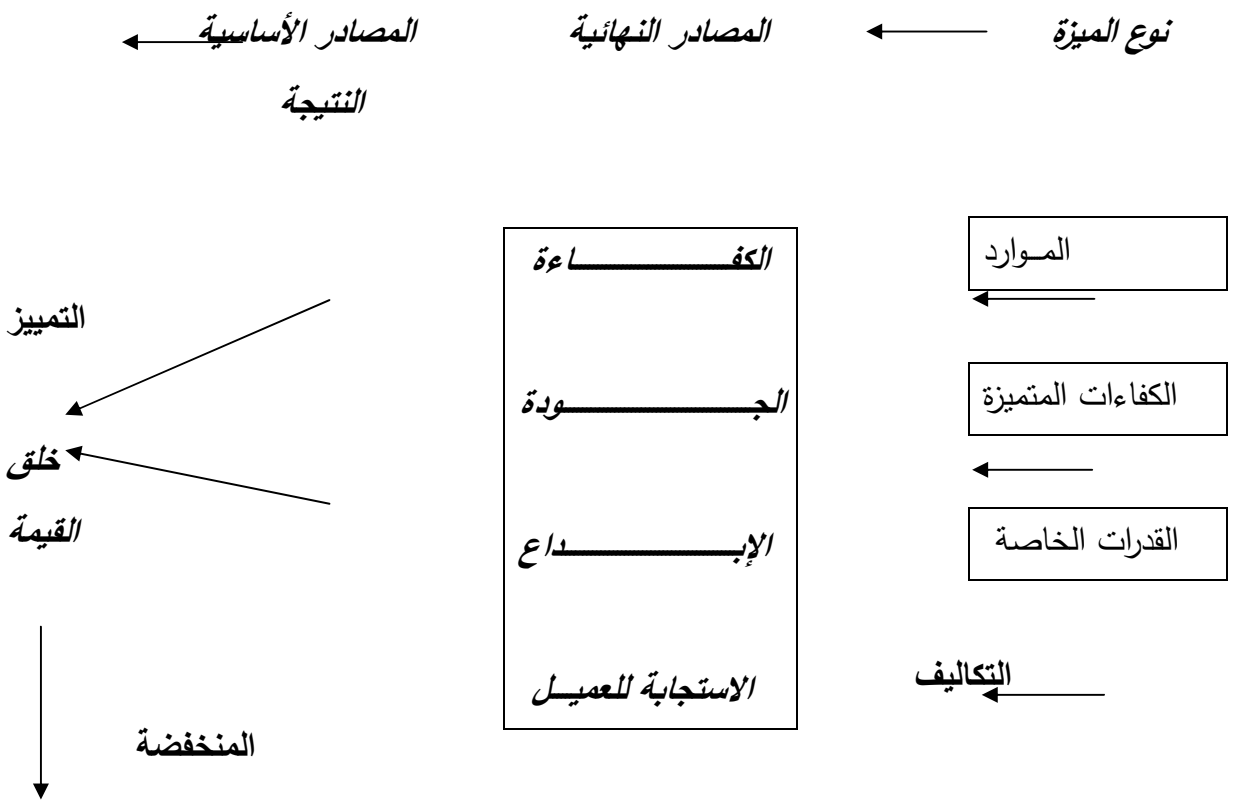

المصدر : تشارلز وجايث جونز، **الإدارة الإستراتيجية – مدخل متكامل–**، ترجمة رفاعي محمد رفاعي. محمد سيد احمد عبد المتعال ، دار المريخ، الرياض،السعودية، 2006 ، ص 212.

خلاصة الفصل :

أصبحت التنافسية مهمة بالنسبة للمؤسسات كما بالنسبة للدول ، حيث أصبحت تسعى كليهما لتحسين وضعيتها التنافسية رغم أن معظم الإقتصادين والهيئات الإقتصادية لم يتفقوا على تعريف موحد للتنافسية ، والمؤشرات المستعملة في قياسها تدور حول معدل الدخل لفرد الواحد وكذا حجم التبادلات التجارية للدولة وتطورهما ، والتي تعتبر نتيجة للمردودية المؤسسات وقدرتها على إقتحام الأسواق الدولية والصمود في وجه المنافسين الدوليين، وتركز كل مؤشرات التنافسية التي تعدها المنظمات والهيئات الدولية على عنصرين هامين وهما التطور التكنولوجي والإنفاق على البحث والتطور التكنولوجي والإنفاق على البحث والتطور ، وإستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدولة حد ذاتها.

مقدمة الفصل الثالث :

تسعى كافة الدول النامية ومنها المتقدمة ، إلى جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية آملة في مساهمة هذه الإستثمارات في تحسين معدلات النمو الإقتصادي وتوفير مناصب عمل جديدة وتطوير التكنولوجيات المستخدمة في العمليات الإنتاجية ، وتقوم هذه الدول بتوفير الشروط المشجعة لقدوم هذه الإشتثمارات من تقديم مختلف الحوافز المالية والتسهيلات الإدارية والضمانات القانونية ، وهو ما يعرف بمناخ الإستثمار الجيد. والسلطات الإمارتية هي أيضا واعية بأهمية تحسين مناخ الإستثمار وتهيئته لتحسين قدرتها التنافسية وجاذبيتها للإستثمار الأجنبي ، فهل تمكنت من تحقيق هذا الهدف أم لا .

سنحاول في هذا الفصل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهو حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة للإمارات؟ وما حال توزيع الجغرافي وكذا القطاعي لهذه التدفقات ؟.
- هل تتوفر الإمارات على بيئة إقتصادية مستقرة وعلى هياكلٌ عدية جيدة ؟
- ما هي سياسات التي تستند إليها الإمارت لنهوض قدرتها التنافسية ؟.
- ماهو وضع الإمارت مقارنة بالبلدان العربية وكذا العالمية فيما يتعلق بقدرتها التنافسية في جذب الإستثمار الأجنبي ؟.

وقصد الإجابة على هذه الأسئلة فإننا ستقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية ، نتعرض في المبحث الأول إلى واقع المناخ الإستثماري في الإمارات العربية المتحدة ،والتعرف على الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي للإمارات ، كذا موقع الإمارت في مؤشرات التنافسية العالمية والعربية. المبحث الثاني نحاول طرح أهم سياسات التي إتبعتها الإمارات لنهوض بقدرتها التنافسية ، وفي المبحث سنتناول نطور حجم تدفقات الواردة نحو الإمارت وكفية توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الإقتصادية المختلفة المستثمرة في وحسب أهم البلدان المستثمرة في الإمارات ، أما المبحث الرابع والأخير.

مبحث الأول : واقع المناخ الإستثماري في الإمارات العربية المتحدة .

سوف نتناول في هذا المبحث تحليل البيئة الاقتصادية للامارات العربية ومعرفة الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الاجنبي المباشر لها وبعد ذلك سوف نتطرق لموقع الامارات العربية المتحدة ضمن المؤشرات العربية والعالمية.

المطلب الأول :تحليل البيئة الإقتصادية في الإمارات .

من أجل تحليل البيئة الإقتصادية في الإمارات ، سنركز على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الإقتصادي الكلي ،والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس حجم السوق ومستوى تطوره ، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي ، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.

1. **النمو الإقتصادي** [1]:

أن من شأن خفض إنتاج النفط الذي قررته منظمة أوبك أن يحد من النمو في 2017 لكن مع توقع إرتفاع أسعار الخام ، وتحسين الطاقة الإنتاجية النفطية ، ومع زيادة الإستثمارا قبل معرض إكسبو 2020 في دبي ، من المنتظر أن يتعافى النمو في الأجل المتوسط ، مع ذلك ، يمثل ضعف نمو الإقتصاد العالمي وتراجع السيولة الإقليمية أبرز مخاطر بالنسبة إلى الأفاق المستقبلية.

تستمر أسعار النفط المنخفضة إضافة إلى تدابير التقشف المالي في الضغط على إقتصاد الإمارات ، وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي بلغ 2.3 % في 2016 يتراجع ملحوظ مقارنة مع متوسط النمو المسجل خلال الفترة التي سبقت إنهيار أسعار النفط عام 2014 والبالغ 5 % (بين عامي 2010 و 2014). كما أضعفت إجراءات التقشف ثقة مؤسسات الأعمال والمستهلكين وأبطأت نمو الإئتمان للقطاع الخاص في 2016 وتشير التقديرات إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع النفط والغاز إلى 3 % في 2016 من نحو 4.6% في 2015 .

من المتوقع أن يحد خفض الإنتاج النفطي الذي قررته أوبك من معدل النمو في 2017 إلى 2 ومن المتوقع أن ينتعش النمو بشكل طفيف ليصل إلى % 3.2 في 2019 .

2. **الإستقرار الإقتصادي وتطور متوسط دخل الفرد .**

أ. **إستقرار الأسعار والسيطرة على معدلات التضخم.** [2]

---

[1]، وزارة الإقتصاد، **التقرير السنوي 2017** ،الإصدار الخامس والعشرون ، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة ، ص 22.

[2]،أحمد ماجد، ندى الهاشمي ، **دراسة إقتصاد الإمارات - مؤشرات إيجابية وريادة عالمية ودعم القرار** - ،إدارة التخطيط، الربع الثالث ،الامارات العربية المتحدة، أوت 2016، ص ص 27-29 .

تتمتع دولة الإمارات بعوامل الإستقرار الإقتصادي كما يتمتع مواطنيها والمقيمين بها بمستوى مرتفع من الرفاهية الإقتصادية والقدرات الشرائية العالية ، كان إصدار القانون الإتحادي لحماية المستهلك بالعام 2006 أثره الكبير في التصدي للممارسات التجارية غير المشروعة اعلتي تضر بالمستهلك ونشر الوعي الإستهلاكي وتعريف المستهلكين بحقوقهم وطرق المطالبة بها وتلقى شكاوي المستهلكين وإتخاذ الإجراءات بشأنها ومراقبة حركة الأسعار واالحد من الإرتفاعات غير المبررة وتحقيق مبدأ المنافسة ومحاربة الإحتكار.

وعلى مدار السنوات الماضية أطلقت وزارة الإقتصاد المعنية بتفعيل القانون واللجنة العليا لحماية المستهلك عدد من المبادرات وأصدرت عدد من القرارات الإستراتجية لتعزيز الممارسات التجارية السليمة ونشطت حملات المراقبة الدائمة للأسواق ونجحت في الحفاظ على إستقرار الأسعار والسيطرة على معدلات التضخم على النحو المبين بالجدول التالي ، وأبقتها في نطاق السيطرة والحدود الآمنة النمودجية كما دعم هذا من الأداء المتوازن للأسواق بالدولة والحد من محاولات الإحتكار ودعم المنافسة ، مما إنعكس على دعم القدرة الشرائية للمستهلكين وأسهم بدفع عجلة النمو الإقتصادي من خلال جذب الإستثمارات طويلة الأجل وزيادة معدلات الإقراض من جراء خفض تكلفة المشروعات

جدول رقم (02): معدلات التصخم للفترة 2001 – 2015

العام	2001	2005	2010	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم %	2.8	6.2	0.9	2.3	4.1	1.8	2.8	3.7

المصدر : قاعدة بيانات هيئة الإمارات والإحصاء.

الشكل رقم (11):معدل التضخم عن الفترة 2001-2015

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الإمارات والإحصاء

نلاحظ من خلال الشكل و الجدول أعلاه أن معدلات التضخم في تذبذب كبير حيث نلاحظ أن معدل التضخم عام 2001 كان يمثل 2.8 الا أنه انخفض بدرجة كبيرة عام 2010 بمعدل 0.9 % وعاود ارتفاعه عام 2015 بنسبة 4.1% .

ب. تطور متوسط دخل الفرد .

ونجم عن معدلات النمو العالية للدولة إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وإدراجها بقائمة الدول صاحبة الدخل المرتفع في تقارير التنمية البشرية الدولية حيث يتمتع المواطن بواحد من أعلى متوسطات الدخل في العالم ، وطبقا لإحصائيات البنك الدولي فقد تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 41.6 ألف دولار عام 2012 إلى نحو 63.7 ألف دولار عام 2014 ويتيح هذا إستمرار تمتع المواطنين بمستوى المعيشة المرتفع وتوافر الإمكانات والقدرات الشرائية الوطنية لإحداث رواج في الأسواق وإستعباب المتاح من السلع والخدمات ، بما يدعم فرص تحقيق مزيد من النمو ودعم القطاعات الإقتصادية الواعدة وخاصة الصناعة التحويلية وإستيعاب طاقاتها الإنتاجية الحالية و المستقبلية المتوقعة .

الجدول رقم(03): متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بطريقة مكافىء القوة الشرائية للدولار .

عن فترة 2012 – 2014 (ألف دولار)

العام	2012	2013	2014
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	41.6	59.9	63.7
الترتيب عالمياً	25	10	9

المصدر : تقديرات البنك الدولي 2012-2014.

الشكل رقم(12):متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وترتيب الدول عالميا للفترة 2012-2014

المصدر: تقديرات البنك الدولي 2012-2014

3. الناتج المحلي الإجمالي [1]

أظهرت تقارير الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار (الحقيقة) الثابتة إرتفع بنسبة 3 % نهاية 2016 مقارنة بعام 2015 ، بحسب التقديرات الأولية للإحصاءات الإقتصادية ، التي أكدت أن إقتصاد الدولة حافظ على معدلات نمو موجبة بالأسعار الثابتة نتيجة نجاح إنتهاج الدولة لسياسات التنويع الإقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاجية

[1]، وزارة الإقتصاد، مرجع سابق، ص 26 .

الإقتصادية ، وتفعيل المبادرات والأنشطة التي من شانها زيادة الإعتماد على القطاعات غير النفطية ، وتعزيز مساهمتها أسواق النفط العالمية ، والتراجع الذي شهدته أسعار الإنتاج في مختلف الأسواق .

وتشير البيانات إلى أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 بالأسعار الحقيقية (سنة الأساس 2010) بلغت 1391.1 مليار درهم تقريبا على مستوى الدولة ، في حين بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 1280.8 مليار درهم تقريبا نهاية عام 2016 .

وعلى مستوى التنويع الإقتصادي والأهمية النسبية للأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، أشارت التقديرات الأولية إلى أن تقديرات الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النقطية بلغ 1067.3 مليار درهم تقريبا ، بنسبة إرتفاع تصل إلى 3.9 % (بالأسعار الجارية) وبنسبة 2.7 (بالأسعار الحقيقية (الثابتة) نهاية عام 2016 مقارنة بقيمته نهاية عام 2015

الجدول رقم (04) :معدل نمو االناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات للفترة (2014-2018).

المؤشرات الأساسية	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	401.96	370.30	371.35	407.21	435.70
الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة، التغير السنوي %)	3.1	3.8	3	1.3	3.4

المصدر: الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء

4. **الإنفاق الإستهلاكي** [1].

تراجع الأسعار العالمية للنفط خلال العام 2016 إلى نحو 40.8 دولار / للبرميل في المتوسط بالمقارنة بنحو 49.5 دولار / للبرميل في المتوسط المسجلة خلال العام 2015 بنسبة تراجع بلغت نحو 18 % ، كان له تأثيره على تراجع حجم الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 14.7 % عام 2016 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2015 ، وهو ما دفع الدولة خلال عام 2016 إلى ترشيد الإنفاق الحكومي الجاري مع إستمرار الإنفاق الإستثماري على تنفيذ المشروعات الإستثمارية التي من شأنها حفز النمو وتعزيز حركة التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة ليها ، ومن ثم تراجع حجم الإنفاق

[1]، وزارة الإقتصاد ،مرجع سابق،ص 33.

الإستهلاكي الحكومي من 163.7 مليار درهم عام 2015 إلى.7 161.مليار دولار درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت 1.2- % في حين تزايد الإنفاق الإستهلاكي الخاص من 674.2 مليار درهم عام 2015 إلى 753.0 مليار درهم عام بنسبة نمو بلغت 11.7 % .

كمحصلة لذلك تزايد حجم الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحقيقي من 838.0 مليار درهم عام 2015 إلى 914.7 مليار درهم عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 9.1 % وتزايدت نسبة الإنفاق الإستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين العامين من 62.1 % عام 2015 إلى 65.7 % عام 2016 وذلك على نحو المبين في الجدول التالي .

الجدول رقم(05):الانفاق الاستهلاكي النهائي لعام 2015-2016

البيان	2015	2016	نسبة النمو %
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	163.7	161.7	%1.2-
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	674.2	753.0	%11.7
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	838.0	914.7	%9.1
الإنفاق الاستهلاكي النهائي/الناتج الاجمالي الحقيقي	%62.1	%65.7	

المصدر:إدارة الإحصاءات الاقتصادية قسم الحسابات الوطنية والتمويل الحكومي الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء-تقديرات أولية يوليو2017.

المصدر :الهيئة الاتحادية التنافسية و الاحصاء تقديرات أولية يوليو 2017.

نلاحظ من الجدول أعلاه ا قيمة الانفاق الاستهلاكي الحكومي حيث بلغ 163.7عام 2015 ثم انخفض الى 161.7 عام 2016 بنسبة نمو وصلت الى 1.2-%بينما نلاحظ أن قيمة الانفاق الاستهلاكي الخاص بلغت 674.2 سنة 2015 وارتفعت الى 753 سنة 2016 نسبة نمو 11.7%

5. القطاع المالي والنقدي

واصل القطاع المالي والنقدي نموه الإيجابي حقق زيادة كبيرة في ناتجه الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2016 بلغ 129.1 مليار درهم مقابل 125.3 مليار درهم عام 2015 بنسبة نمو بلغت 3.0 % ، وإرتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من 9.5 % عام 10.1. % عام 2016 ، كما تطورت نسبة مساهمة القطاع المالي والنقدي في ناتج القطاعات غير

النفطية (بالأسعار الجارية) من 12.2 % عام 2015 إلى 12.1 % عام 2015 إلى 12.1 % عام 2016 .

- **تطورات الأسواق المالية .**

مرت الأسواق المالية خلال عام 2016 بالكثير من التحديات الخارجية والداخلية التي أثرت في حركة الأسهم صعودا وهبوطا وتمثلت التحديات الخارجية في تراجع أسعار النفط ومؤشرات الأسواق المالية العالمية والإقليمية ومنها المحلية وهو ما أسهم في تفاعل الأسواق المحلية تتابع أسواق النفط مؤدية الأداء نفسه من حيث الإرتفاع أو الإنخفاض ، إضافة إلى القرار البريطاني بالخروج من الإتحاد الأوروبي وإنتخابات الرئاسة الأمريكية ورفع أسعار الفائدة الأمريكية ، وتمثلت التحديات المحلية في تدني مستويات السيولة وسيطرة المصاربات على الأسواق وإرتفاع تكلفة الإقراض من قبل بنوك المحلية نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة الأمريكية ، مع وجود مضاربات دون الإستثمار مبني على تخطيط مستقبلي ، والأداء الضعيف لقطاع العقارات الذي يعد المحرك الرئيسي لجميع القطاعات .

لكن على الرغم من ذلك تمكنت الأسواق المالية المحلية من امتصاص تلك التحديات السلبية وحققت أداءا جيدا خلال عام 2016 بفعل دعم النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية عبر مشروعات البنية التحتية ، مع تحسن أسعار النفط بالربع الأخير من عام 2016 الأمر الذي انعكس إيجابياً على الأسواق، حيث ارتفعت المؤشرات بصورة جيدة مدعومة أيضاً بتحسن السيولة، ووصول الأسهم المحلية إلى مستويات مغرية للشراء، إذ سجل سوق دبي المالي ارتفاعاً بنسبة 12.1%،وارتفع مؤشر السوق من 3151نقطة عام 2015إلى 3530.88نقطة عام ، 2016 فيما إرتفع سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 5.55 % إذ إرتفع مؤشر السوق من 4307.26 نقطة عام 2015 إلى 4546.37 نقطة عام 2016 .

تطور عدد الشركات المدرجة من 128 شركة عام 2015 إلى 126 شركة عام 2016 (منها 66 شركة بسوق أبو ظبي للأسواق المالية تمثل 52.4% من الشركات المدرجة بأسواق الدولة و60 شركة بسوق دبي المالي تمثل 47.6 % من إجمالي عند الشركات المدرجة بأسواق الدولة) بنسبة راجع بلغت 0.3 % كما تطورت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بين العامين من 83912.25 مليون دولار إلى 91953.69 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 9.6% وتزايدت كمية التداول بسوق أبو ظبي للأوراق المالية من 27209.44 مليون ورقة عام 2015 إلى 48975.53 مليون ورقة عام 2016 بنسبة زيادة بلغت 0.80 % كما تزايدت كمية التداول بسوق دبي المالي من 106539.37إلى 2015مليون ورقة عام 98017.26 نقطة عام 2015 إلى 4546.37 نقطة عام 2016 . بنسبة تراجع بلغت 15.1- كما تراجعت أيضا بسوق دبي المالي من 41135.83 مليون دولار عام 2015 إلى 36410.21 مليون دولار عام 2016 ، بنسبة تراجع بلغت 15.1-

الجدول رقم(06) :التطورت لسوق الامارات للأوراق المالية لعام 2015-2016

البيـــــان	2015	2016	نسبة النمو %
عدد الشركات المدرجة	128	126	%1.6-
المؤشر العام لسوق أبو ظبي للأوراق المالية	4307.26	4546.37	%5.55
المؤشر العام لسوق دبي المالي	3151.00	3530.88	%12.1
القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية	129718.65	130051.12	%0.3
القيمة السوقية لسوق دبي المالي	83912.25	91953.69	%9.6
كمية التداول بسوق أبو ظبي للأوراق المالية (مليون ورقة)	27209.44	48975.53	%80.0
كمية التداول بسوق دبي المالي (مليون ورقة)	98017.26	106539.37	%8.7
قيمة التداول بسوق أبو ظبي للأوراق المالية (مليون دولار)	15711.96	13335.74	%15.1-
قيمة التداول بسوق دبي المالي (مليون دولار)	41135.83	36410.21	%11.5-

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع التقرير السنوي 2016.

المصدر :هيئة الأوراق المالية و السلع التقرير السنوي 2016.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد الشركات المدرجة لاحظت انخفاض بنسبة 1.6% من سنة 2015 الى 2016 الا أننا نلاحظ ارتفاع لسوق دبي المالي لنسبة نمو بلغت 12.1% خلال نفس الفترة ونلاحظ كذلك ارتفاع في القيمة السوقية للأوراق المالية لكل من سوق أبو ظبي بنسبة 0.3% وسوق دبي بنسبة 9.6% أما بالنسبة لكمية تداول للأوراق المالية فسجلت سوق أبو ظبي نسبة نمو قدرت ب80% أما سوق أبو ظبي فكانت نسبة النمو 8.7. %

- **التطورات النقدية .**

إرتفع عرض النقود (ن 1)والحسابات المكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر – النقد في البنوك) مضاف إليه الوادئع النقدية (أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب) إلى 504.4 مليار درهم بالربع الأول من 2017 بعد أن كان 490.3 مليار درهم بالربع الأول من عام 2016 بنسبة نمو سنوي بلغت 2.9 % ، أيضا إرتفع عرض النقود (2ن) المكون من عرض النقود (ن1) مصافا إليه الودائع شبه النقدية (الودائع الإدخارية) و لأجل وكذا الودائع بالعملات الأجنبية)

إلى 1272.2 مليار رهم بالربع الأول من عام 2017 بعد أن كان 1218.4 مليار درهم بالربع الأول من عام 2016 بنسبة نمو سنوي بلغت نحو 4.4 %. و إرتفع عرض النقود (3ن) المكون من عرض النقود (ن2) مضافا إليه الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي بنسبة نمو سنوي بلغت 6.7 % حيث بلغ 1465.8 مليار درهم بالربع الأول من عام 2017 بعد أن كان 1373.8 مليار درهم بالربع الأول من عام 2016 .

الجدول رقم(07): التطورات النقدية ربع الاولي عام 2016-2017

البيان	الربع الأول من عام 2016	الربع الأول من عام 2017	نسبة النمو السنوي %
عرض النقد ان 1)	490.3	504.4	%2.9
عرض النقد ان 2)	1218.4	1272.2	%4.4
عرض النقد ان 3)	1373.8	1465.8	%6.7

المصدر: المصرف المركزي تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الامارات العربية المتحدة الربع الأول 2017 أفريل 2017.

المصدر :تعليق على الجدول

- **التطورات المصرفية.**

ظل عدد البنوك الوطنية بنهاية عام 2016 نحو 23 بنكا وهو نفس المستوى الذي بلغه ا بنهاية العام 2015 ، كما بقي عدد بنوك دول المجلس التعاون العاملة بالدولة عند نفس المستوى عام 2016 أي 6 بنوك كذا بقي عدد البنوك الأجنبية عند نفس المسوى بعدد 20 بنك ،وإرتفع إجمالي أصول المصاريف بالدولة إلى 2610.8 مليار دولار درهم في نهاية عام 2016 مقابل 2478.2 مليار درهم في نهاية عام 2015 بنسبة بلغت 5.3 % كما إرتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة بالدولة من 1471.6 مليار درهم عام 2015 إلى 1562.9 مليار درهم عام 2016 بنسبة نمو بلغت 6.2 %وتمكنت البنوك بالدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالإئتمان المصرفي الذي إرتفعت قيمتته إلى 1574.0 مليار درهم عام 2016 مقابل 1485.0 مليار درهم عام 2015 بنسبة بلغت 6.0 % وتراجعت نسبة الإئتمان إلى الودائع من 100.9% عام 2015 إلى 100.7% عام 2016

الجدول رقم(08):تطورات المصرفية لعام 2015-2016

البيان	2015	2016	نسبة النمو %
إجمالي الأصول	2478.2	2618.8	%5.3
إجمالي الودائع	1471.6	1562.9	%6.2
إجمالي الائتمان المصرفي	1485.0	1574.0	%6.0
نسبة الائتمان /الودائع %	%100.9	%100.7	

المصدر: المصرف المركزي تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الامارات العربية المتحدة الربع الأول 2017 مايو 2017

المصدر :المصرف المركزي عن التطورات النقدية والمصرفية ماي 2017

ارتفع إجمالي الاصول بنسبة نمو 5.3% حيث كانت القيمة الاصول 2478.2 سنة 2015 وارتفعت الى 2610.8 سنة 2016 وارتفع كذلك اجمالي الودائع بنسبة 6.2% حيث كانت قيمتها 1471.6 وارتفعت الى 1562.9 سنة 2016 وبذلك نلاحظ أن اجمالي الائتمان وصل الى نسبة نمو 6%

6. المالية العامة .

وفقا لبيانات منظمة الأوبك تراجعت الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2016 إلى 40.8 دولار / للبرميل في المتوسط مقارنة بنمو 49.5 دولار/ للبرميل في المتوسط المسجلة خلال العام 2015 بنسبة تراجع بلغت 17.6- % وترك هذا تأثيرا على وضع المالية العامة بالدولة ، حيث تراجعت الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر في الإيرادات العامة للدولة بنحو 14.8- % عام 2016 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2015 ، وإتسمت ملامح السياسة المالية للدولة خلال عام 2016 بالإستمرار في التركيز على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الجاري و الإستمرار الإستثماري على تنفيذ مشروعات البنية التحتية والمشروعات الإستراتجية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الإقتصادي دعم التنمية البشرية مستفدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة لديها وتغزيز مشاركة ومساهة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات مع دعم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها ، وقد تراجع الإنفاق العام من نحو 389.2 مليار درهم عام 2015 إلى 387.5 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع طفيفة بلغت – 4.0 % وتركز الإنفاق الإستثماري على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية والبنية التحتية والمشاريع الإستراتجية بالسياحة والصناعة التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الإقتصادي وتفعيل الإقتصاد المعرفي القائم على الإبداع والإبتكار والمشروعات

الخاصة بالتجهيز للحدث العالمي القائم على الإبداع والإبتكار والمشروعات الخاصة بالتجهيز للحدث العالمي أكسبو 2020 .

كما تراجعت الإيرادات العامة للدولة من 304.8 مليار درهم عام 2015 إلى 288.2 مليار دولار درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت – 5.4 % كمحصلة لإنخفاض الإيرادات النفطية من 137.9 مليار درهم عام 2015 إلى 170.7 مليار درهم عام 2016 ، ومن ثم فقد حقق الحساب المالي المجمع لدولة عجزا تزايد من –84.4 مليار درهم عام 2015 إلى –99.3 مليار درهم عام 2016 بنسبة زيادة بلغت 17.6 % .

7. الحساب الجاري

إرتفع فائض الحساب الجاري من 48.5 مليار دولار (3.8 % من الناتج المحلي الإجمالي) في 2016 إلى 101 مليار درهم في 2017 (7.3 % من الناتج المحلي الإجمالي) ويعزى هذا الإرتفاع في الفائض خلال سنة 2017 إلى إرتفاع فائض الميزان التجاري المرتبط بشكل أساسي بتطورات أسعار النفط وتحسن النشاط الإقتصادي. وصاحب الإرتفاع في فائض الميزان التجاري إرتفاع في دخل الإستثمار وإنخفاض عجز ميزان الخدمات على الرغم من العجز الكبير في التحويلات .

في سنة 2017 إرتفعت الصادرات الهيدروكربونية بنسبة 25.1 % (49.9 مليار درهم) مقارنة بنسبة 2016 وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار النفط الخام والمنتجات الأخرى . هذا الإرتفاع جاء متزامنا مع الزيادة في الصادرات غير الهيدروكربونية بنسبة 3 % أو ما يعادل 11.5 مليار درهم . ونتيجة لما سبق ، فإن المجموع الكلي للصادرات(فوب) إرتفع بمقدار 68.1 مليار درهم أو ما نسبته 6.3 % .

في الوقت نفسه نجد أن إجمالي الواردات (سيف) متضمنة تكاليف التأمين والشحن للبضائع من بلدان الشركاء الرئيسين قد إرتفعت بحوالي3 22. مليار درهم في 2017 مما خفض من الزيادة المتوقعة في الميزان التجاري (فوت) كبيرا حيث بلغ 21.4 % من الناتج المحلي الإجمالي

فيما يتعلق بالخدمات ، فقد أدى إرتفاع عدد السياح والتحسن في النشاط الإقتصادي إلى زيادة في بندي الدائن والمدين للخدمات ، حيث تتمثل الحسابات الفرعية لبندي السفر والنقل 69 % من الحسابات الدائنة و37 % من المدينة. وسجل صافي بند السفر تدفقا إلى الداخل بقيمة 12.5 مليار درهم ، بالمقاارنة مع 8.7 مليار درهم في 2016 ، كما إرتفعت إيرادات السياحة الوافدة إلى الإمارات العربية المتحدة ، مسجلة زيادة بنسبة 8 % ومع ذلك ، إنخفض معدل اللنمو بسبب إنخفاض الإنفاق لكل مسافر .

إرتفع صافي دخل الإستثمار حيث سجل تدفقا إلى الداخل بقيمة 10.2 مليار درهم في 2017 نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة وأسعار النفط .أما بالنسبة للتحويلات، فقد سجلت إتجاهات مغايرة ، فقد تراجعت

تحويلات القطاع العام للخارج بشكل طفيف.وبالمقابل إرتفعت تحويلات العاملين مما تسبب في زيادة صافي التحويلات إلى الخارج في سنة 2017 بقيمة 7.9 مليار درهم مقارنة مع في سنة 2016 .

إنخفض عجز الحساب المالي بقيمة 6.6 مليار درهم في 2017 مقارنة مع 2016 ليصل إلى 64.4 مليار درهم أو ما يعادل 4.6 % من الناتج المحلي الإجمالي . وذلك نتيجة لإرتفاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة الناجمة عن إرتفاع الإستثمارات الأجنبية في إطار الإستعداد للمعرض العالمي (EXPO 2020) الذي ستستضيفه الدولة والتغير في نشاط القطاع المصرفي ، وسجل إرتفاع طفيف في تدفقات الإستثمار المباشر إلى الخارج بقيمة 1.6 مليار درهم في سنة 2017 نتيجة لزيادة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة بحوالي 2.7 مليار درهم لتبلغ 38 مليار درهم .بالإضافة الخارجي في سنة 2017. وكذلك فإن التحويلات المالية إلى خارج الدولة من قبل القطاع العام بقيت مستقرة عند مستواها البالغ " مليار درهم.

إن مجمل الأثار الناجمة عن : الإرتفاع في فائض الحساب الجاري وإنخفاض العجز في الحساب المالي ، نتج عنه فائض في ميزان المدفوعات الكلي الذي وصل إلى 36.4 مليار درهم في سنة 2017 (2.6 % من الناتج المحلي الإجمالي).وبناء على ذلك إرتفع صافي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي ، بما في ذلك وضع الإحتياطي مع صندوق.[1]

8. التجارة الخارجية غير النفطية

واصلت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات، مسيرة النمو خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015، متخطية الآثار السلبية للتحديات التي ترتبت على تباطؤ حركة التجارة العالمية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، فضلاً عن الآثار السلبية للاضطرابات الأمنية التي شهدتها المنطقة.وكشفت البيانات الإحصائية للهيئة الاتحادية للجمارك، ارتفاع حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة(تجارة مباشرة ومناطق حرة)خلال عام 2016 ، لتسجل 1.564 تريليون درهم، مقارنة مع 1.556 تريليون درهم في عام 2015 وأظهرت البيانات أن قيمة واردات دولة الإمارات من الخارج نمت في حدود ضيقة لا تجاوز نسبة 2% خلال عام 2016 ، إذ بلغت 969 مليار درهم مقابل 952.3 مليار درهم في عام2015، بينما نمت الصادرات بنسبة تصل إلى 5% لتبلغ قيمتها 195مليار درهم، مقابل 185.4 ملياراً في عام 2015 ، وبلغت قيمة إعادة التصدير 400.4 مليار درهم .وسجل إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات من حيث الوزن نحو 232.7 مليون طن، منها 101.3مليون طن وزن واردات، و 112.9 مليون طن وزن صادرات، و 18.6 مليون طن وزن إعادة تصدير .وأظهرت بيانات الهيئة أن هيكل الشركاء التجاريين من حيث الإقليم الجغرافي حافظ على استقراره في الترتيب من

[1]، مصرف الإمارت العربية المتحدة، **التطورات في ميزان المدفوعات**. https://www.centralbank.ae **يوم 2018/05/01**

حيث الأهمية خلال عام 2016 ، إذ احتل إقليم دول آسيا وأستراليا والمحيط الهادي صدارة ترتيب قائمة أبرز الشركاء التجاريين للدولة في مجال التجارة الخارجية غير النفطية، بإجمالي قيمة تجارة مع دولة الإمارات بلغ 624.7 مليار درهم، وبنسبة 42%من إجمالي التجارة العام للدولة[1].

الجدول (09): إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014-2016 .

المؤشر	2014	2015	2016	النمو السنوي لعام 2016
الصادرات غير نفطية	157.6	185.5	195.0	%5.12
اعادة التصدير	455.9	418.4	400.4	%4.30-
الواردات	991.9	952.2	968.9	%1.75
اجمالي التجارة الخارجية	1.6055	1.5562	1.5643	%0.52

المصدر :احصائيات وزارة التجارة للامارت العربية 2017

الشكل رقم(12): الواردات والصادرات الغير نفطية وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2012 – 2016 (القيمه بالمليار درهم).

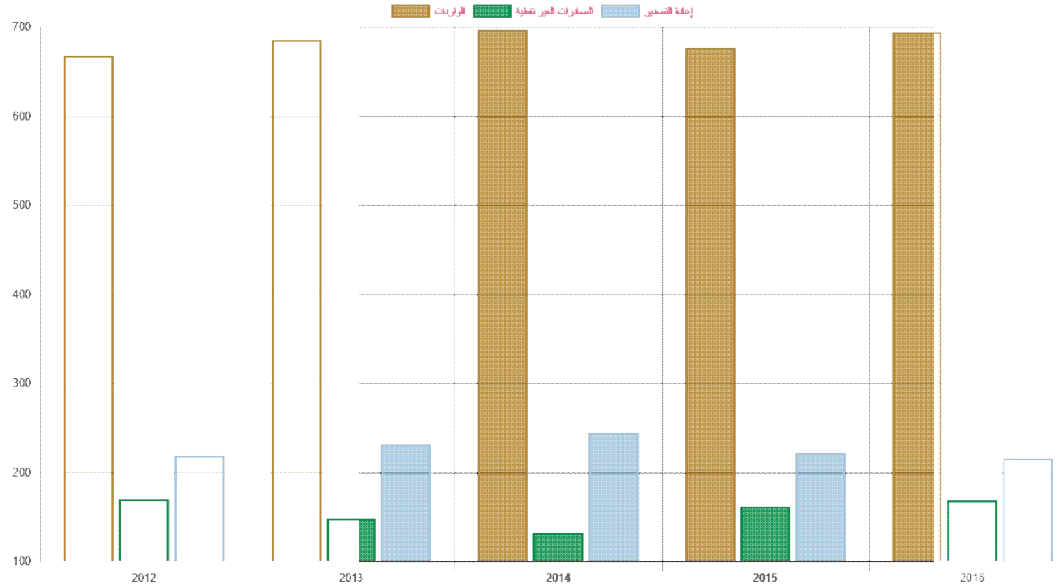

[1] أحمد ماجد ،**دراسة الميزان التجاري غير نفطي لدولة الامارات العربية** ،الامارات، الربع الثاني 2017،ص ص 6 -8

المصدر :الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء،**الإحصاءات الاقتصادية**، الامارات العربية المتحدة، HTTP://FCSA.GOV.AE/AR-AE/PAGES/STATISTICS/ECONOMIC-STATISTICS.ASPX ، أطلع عليه يوم 2018/06/15، على الساعة 10:00.

وقد أظهرت البيانات أيضا أن هيكل الشركاء التجاريين من حيث الإقليم الجغرافي حافظ على إستقراره في الترتيب من حيث الأهمية خلال عام 2016 ، إذا إحتل إقليم دول آسيا وإستراليا والمحيط الهادي صادرة ترتيب قائمة أبرز الشركاء التجاريين لدولة في مجال التجارة الخارجية غير نفطية ، بإجمالي قيمة تجارة مع دولة الإمارات بلغ 624.7 مليار درهم ، وبنسبة 42 % من إجمالي التجارة العام للدولة .

الجدول رقم (10):الصادرات الغير نفطية لدولة الامارات مع أهم دول حسب القيمة لعام 2016

الدولة	القيمة مليار درهم	النسبة المئوية من الاجمالي %
سويسرا	21.45	%11.00
الهند	18.03	%9.25
السعودية	12.06	%6.19
سلطنة عمان	10.65	%5.47
العراق	9.41	%4.83
تركيا	8.66	%4.36
سنغافورة	7.65	%3.92
أمريكا	6.55	%3.36
الصين	6.14	%3.15
مصر	5.95	%3.05
إجمالي أهم 10 شركاء	106.36	%54.55
إجمالي باقي الدول	88.40	%45.45

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك

كما كشفت البيانات الإحصائية عن ارتفاع إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية العام لدولة الإمارات مع دول مجلس التعاون الخليجي، من حيث القيمة إلى 166.7 مليار درهم في عام 2016 وجاءت السعودية في مقدمة دول الخليج بحجم تجارة بلغ 71.6 مليار درهم وبنسبة إسهام% 43 وبلغت حصة الدول العربية نحو % 18 من إجمالي التجارة غير النفطية العام لدولة الإمارات، بعد أن سجلت قيمة تجارة الدولة مع الدول العربية 281.2 مليار درهم، منها 87.7 مليار درهم قيمة واردات، و 63مليار درهم قيمة صادرات، و 130.5 مليار درهم قيمة إعادة التصدير ووفقاً لبيانات الصادرات غير النفطية.

المطلب الثاني : البنية التشريعية.[1]

وفي إطار توجه الدولة لبناء إقتصاد معرفي مستدام ودعم سياسة التنويع الإقتصادي وتعزيز قدرات الدولة التنافسية المؤسسية إقليميا وعالميا وتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 وبلوغ المركز الأول عالميا على مؤشر سهولة الأعمال وتهيئة بيئة جاذبة لممارسة الأعمال الإقتصادية ، شهد الإطار التشريعي للإقتصاد الوطني بالسنوات القليلة الماضية تطورات نوعية وهيكلية غير مسبوقة، حيث عملت وزارة الإقتصاد بالتنسيق مع ومختلف شركائها الإستراتيجين ، على إستصدار حزمة من

[1] أحمد ماجد ، ندى الهاشمي ، مرجع سابق،ص ص32-33

التشريعات والقوانين الجديدة وتعديل بعضها القائم حاليا لتواكب وتتلائم مع التطورات والمستجدات المحلية والعالمية ، مستهدفة دفع النمو الإقتصادي وتهيئة المناخ والبيئة الملائمة لقطاع الأعمال لأداء دوره التنموي على الوجه الأكمل وتشجيع وجذب الإستثمارات الخارجية إلى الدولة وتعزيز فعالية ومرونة الإقتصاد الوطني ودعم مواكبته للمستجدات على المستويين المحلي والدولي، وتأكيد إلتزام الدولة بالإتفاقات والقوانين الدولية ،وعلى رأسها مايلي :

- قانون حماية المستهلك رقم (24) وتعديلاته.
- قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (2) لسنة 2014.
- قانون الشركات الجديد رقم (2) لسنة 2015.
- قانون الإتحادي رقم (12) لسنة 2014 بشأن تنظيم مهنة مدققي الحسابات .
- قانون إنشاء هيئة التأمين .
- القانون الإتحادي رقم (9) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون الإتحادي رقم (4) لسنة 2002 بشأن مكافة جرائم غسل الأموال .
- المرسوم الإتحادي رقم (12) لسنة 2014 بالتصديق على إتفاقية التجارة الحرة بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية " أفتا". القوانين الموحدة خليجيا في إطار مجلس التعاون الخليجي .
- هناك حزمة أخرى من القوانين قيد الدراسة والإنجاز حاليا وفي مراحلها النهائية متوقع صدورها بالمدى القريب والمتوسط ومنها: قانون المنافسةومنع الإحتكار، وقانون الإستثمار الأجنبي المباشر، قانون تنظيم الصناعة،وقانون قواعد المنشأ وشهادات المنشأ الوطنية ،وقانون تنظيم وحماية الملكية الضناعية لبراءات الإختراع والرسوم والمنادج الضناعية،وقانون المعاملات التجارية، وقانون مكافحة التستر التجاري، وقانون التحكيم ، وقانون مكافحة الغش والتدليس في المعاملات التجارية ، ومشروع قانزن مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية ،وساعد ماتقدم على تحقيق المزيد من تنظيم بيئة العمل الإقتصاديو الإستثماري ونمو المؤشرات الإقتصادية بالدولة وتحقيق السبث والتفوق عالميا وإقليميا على الكثير من دول المنطقة خاصة فيمايتعلق بالمرونة إزاء المستثمرين الأجانب والشركات العالمية ما أسهم في ريادة الإمارات وتحقيق التنافسية لها في جذب الإستثمارات علىصعيد المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية.

المطلب الثالث : موقع الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية والعربية .

أصبحت الإمارات العربية المتحدة حاليا تتدرج ضمن تقارير التنافسية الدولية و المؤشرات الأخرى التي تصدرها مختلف الهيئات الدولية ومن بينها:[1]

تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية أحد أهم التقارير العالمية ومرجعا مهما للعديد من المؤسسات الدولية في إجراء دراستها ونشر تقاريرها ، كما تعتبره العديد من المؤسسات الأكاديمية مقياسا مهما لتحديد أفضل الممارسات الدولية ، حيث يقيم الدول حسب كفاءتها في إدارة مواردها لتحقيق الإزدهار والرفاهية لشعوبها .

يقيس التقرير تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي الأداء الإقتصادي ، الكفاءة الحكومية وفعالية بيئة الأعمال والبنية التحتية ،وتندرج ضمن المحاور الأربعة 346 مؤشر فرعي تشمل الجوانب والعوامل التي تؤثر على هذه المحاور. تعتمد منهجية التقرير على آراء رجال الأعمال (33.3%) وعلى بيانات إحصائية (% 66.7)تخدم 346 مؤشر وتم إصدار أول تقرير للكتاب السنوي للتنافسية في عام 1989.

الترتيب العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير المؤسسات الدولية من 2011 إلى غاية 2016 .

الجدول رقم(11): الترتيب العالمي لدولة الامارات العربية المتحدة في تقرير مؤسسات الدولية من 2011-2016

التقرير / العام	/11 2012	/12 2013	/13 2014	/14 2015	/15 2016
تقرير " التنافسية العالمي " (المنتدى الاقتصادي العالمي)	27	24	19	12	17
تقرير " الكتاب السنوي للتنافسية العالمية " (المعهد الدولي للتنمية الإدارية)	16	8	8	12	15
تقرير " السعادة العالمي " (الأمم المتحدة)	-	17	14	20	28
تقرير " سهولة ممارسة أنشطة الأعمال " (البنك الدولي – مؤسسة التمويل الدولية)	33	26	23	22	31
مؤشر " الابتكار العالمي " (كلية انسياد ادارة الأعمال العالمية " إنسياد" – كلية جونسون جامعة كورنيل الأمريكية- الويبو)	34	37	36	47	41
تقرير " تكنولوجيا المعلومات العالمي " (المنتدى الاقتصادي العالمي- معهد انسياد كلية جونسون جامعة كورنيل العالمية)	30	25	24	23	26

[1] ،نيفين حسين ، ندى الهاشمي ، **الإمارت والتنافسية العالمية 2017 ،إدارة الدراسات والسياسات الإقتصادية** ، وزارة الإقتصاد ،الإمارت العربية المتحدة ، الربع الثالث لعام 2017 ، ص 2.

مؤشر " ريادة الأعمال والتنمية العالمي " (معهد ريادة وتنمية الأعمال العالمي)	29	20	25	20	19
تقرير " تمكين التجارة العالمي " (المنتدى الاقتصادي العالمي "	-	19	-	16	-
تقرير " تنافسية السياحة والسفر " (المنتدى الاقتصادي العالمي)	-	30	28	24	-
تقرير " التنمية البشرية الدولي " (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	30	41	40	41	-
مؤشر الابتكار العالمي(كلية ادارة الأعمال العالمية " انسياد " –كلية جونسون بجامعة كورنيل الأمريكية – المنظمة العالمية للملكية الفكرية " ويبو " .	34	37	36	47	41
تقرير الشفافية العالمية " المنظمة العالمية لمكافحة الفساد "	27	26	25	23	

المصدر:تقرير الامارات والتنافسية العالمية 2017

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول إقليميا والعاشر عالميا ضمن أكثر الدول تنافسية في العالم وذلك وفقا لتقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية " لعام 2017 والصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية.

فلقد تقدمت دولة الإمارات في تقرير عام 2017 بخمس مراتب عن تصنيف عام 2016، حيث تم تصنيفها في المرتبة العاشرة عالمياو الأولى إقليميا ، وبذلك تكون الإمارات تقدمت على دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وبتحليل التقرير ومقارنة نتائج عام 2017 بعام 2016 ، نجد إن الإمارات تقدمت في محور كفاءة قطاع الأعمال من المرتبة 11إلى المرتبة الثانية عالميا، وفي محور الأداء الإقتصادي من المرتبة 12إلى المرتبة الخامسة عالميا، وفي محور الكفاءة الحكومية من المرتبة 7إلى المرتبة الرابعة عالميا.

وعلى مستوى المحاور والمؤشرات لعام2017، حققت الإمارات أداء متميزا في محور الكفاءة الحكومية حيث حققت المركز الرابع عالميا ،وفي هذا المحور، كما حققت المركز الأول عالميا في تسعة من مؤشرات الفرعية تحت هذا المحور ، من أبرزها مؤشر"مرونة السياسات الحكومية " " ومؤشر " جودة القرارات الحكومية" ومؤشر " كفاءة قوانين الإقامة" أما في محور الأداء الإقتصادي ،فقد حققت الإمارات أعلى قفزة من المركز 12 الماضي إلى المركز الخامس عالميا لهذا العام ، حققت المركز الأول عالميا في ثلاثة من المؤشرات الفرعية أبرزها مؤشر "نمو النفقات الإستهلاك الأسري" والذي قفزت فيه من المرتبة 25 لعام 2016 إلى المركز الأول عالميا لعام 2017 .

أما محور كفاءة الأعمال ، فقد حققت الإمارات قفزة نوعية بتقدمها من المركز 11 لعام 2016 إلى المركز الثاني عالميا ، وتقدمت إلى مركز الأول عالميا في ستة مؤشرات الفرعية التابعة لهذا المحور أهمها مؤشر " قلة النزاعات العمالية " ومؤشر " مصدقية المدراء" ومؤشر " إستخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية " ومؤشر " التحول الرقمي في الشركات " ومؤشر " دعم قيم المجتمع للتنافسية " و بالرغم من التراجع الطفيف بمركزين فقط في محور البنية التحتية إلى المركز37 والذي يرجع إلى تقدم ملحوظ لبعض الدول المشمولة في التقرير في هذا المحور ، إلا أن الدولة حققت المركز الأول عالميا في خمسة مؤشرات في العام2017 مقارنة مع مؤشرات في العام 2017 مقارنة مع مؤشر واحد فقط في العام 2016 .

لقد أظهر تحليل نتائج التقرير لهذا العام ، إحتفاظ هونغ كونغ على المركز الأول عالميا للعام 2017 كما حافظت سويسرا على المركز الثاني وصعدت سنغافورة إلى المركز الثالث ، بينما تراجعت الولايات المتحدة إلى المركز الرابع عالميا كما إحتلت هولندا مكان السويد بالمركز الخامس بينما تراجعت الأخيرة للمركز التاسع .

ولقد إنضمت كلا من لوكسمبورج والإمارات إلى قائمة الدول العشر المصدرة لتقرير هذا العام مقابل خروج كلا من النرويج وكندا من القائمة .

وجاءت دولة الإمارت في المركز 10 عالميا محاظة على مكانتها ضمن أفضل الدول التنافسية في العالم ، وتوفقت على دول متقدمة مثل المملكة المتحدة وإستراليا ونيوزلندا .

أما " مؤشر التنافسية الرقمية العالمية " والذي يعتمد على 50 مؤشرا مجمعة في تسعة محاور فرعية ، وتتبع ثلاثة محاور رئيسية هي : المعرفة ، والتكنولوجيا والجاهزية للمستقبل ، فلقد أحتلت الإمارات في هذا التقرير المركز الأول إقليميا وال 18 عالميا ضمن أكثر الدول تنافسية الرقمي .

وأبرزت نتائج " تقرير التنافسية الرقمية العالمية " حصول دولة الإمارات على المركز الأول عالميا في أربعة مؤشرات فرعية هي " الأمن السيبراني" و " كفاءة قوانين الإقامة" و " إستخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية " و" قوة الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص"

كما إحتلت المركز الثاني عالميا في ثلاثة مؤشرات فرعية هي : " توفر الكفاءات الأجنبية الماهرة" والتوجهات نحو العولمة" و " توفر الفرص وتفادي المخاطر". والمركز الثالث عالميا في مؤشري " توفر الكفاءات ذات الخبرات الدولية " وإدارة المدن"

إن التقدم المتواصل الذي تحرزه الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية ، يؤكد حرص السياسات الحكومية على رفع تصنيف الإمارات بشكل متميز وبارع من دون أن يغفل على قاعدة ذهبية متعلقة بتعزيز التنافسية البيئة التشريعية التي تحكم عمل العديد من القطاعات الإقتصادية في الدولة، وإعطاء الدور للقطاعين العام والخاص في دعم التنمية الإقتصادية ، الظروف الملائمة للقطاع الخاص لكي يضطلع

بدوره الرئيسي في توليد الثورة من خلال تحفيز الإستثمار وتوفير الوضائف وتحسين المنتجات، الأمر الذي جعله محفزا مهما للنمو الإقتصادي المستدام .

المبحث الثاني : سياسات النهوض بالقدرة التنافسية للإقتصاد الإمارات .

المطلب الأول : مميزات البيئة الاقتصادية للدولة

في السابق، اعتمد اقتصاد المنطقة بشكل كبير على الزراعة في الواحات، والصيد، وتجارة التمور، واللؤلؤ. ولكن بعد اكتشاف النفط في الخمسينات، حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية في دولة الإمارات، ساعدها في ذلك موقعها الاستراتيجي، الإنفاق الحكومي وسياسات الدولة في التنويع الاقتصادي. وتواصل الحكومة جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة عبر تشجيع الابتكار، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية. وتتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، ويعود ذلك لعدة أسباب منها: [1]

أولا:موقع استراتيجي وبيئة اقتصادية واعدة

1. الموقع الاستراتيجي

تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وإفريقيا، وأمريكا الشمالية. كما تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعدها على الاتصال مع مختلف دول العالم.يوجد آلاف من الشركات الصينية التي تستخدم دبي كمحور للتجارة في أفريقيا، كما يستخدمها رجال الأعمال الهنود للوصول إلى العالم ، بينما يعتبرها التجار من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية. كما تعتبر محوراً اقتصادياً لمجمل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لرجال الأعمال من أمريكا الشمالية.

2. البيئة الاقتصادية الواعدة

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد لعام 2014، تتبوأ دولة الإمارات المركز 11 كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك للأسباب التالية:

- تتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال
- استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها
- عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح، أو رأس المال

[1]-البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، **الاقتصاد**، https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy ، أطلع عليه يوم 2018/06/15، على الساعة 09:00.

- التشريعات الضريبية المواتية
- مزايا المناطق الحرة ، والمناطق الاقتصادية المتخصصة في الدولة
- الكلفة المنافسة للعمالة.

ترتبط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح، ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

ثانيا:احتياطيات مالية قوية وانفاق حكومي مستمر

1. الاحتياطات المالية القوية

تحتفظ دولة الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة، تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازناتها العامة دون تعثرات مالية.ونقلاً عن تقرير ورد في الخليج تايمز، يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة نمو إجمالي الصناديق الاحتياطية الرسمية لدولة الإمارات من 76.8 مليار دولار في 2015 ، ليصل إلى 118.4 مليار دولار عام 2020. كما سينمو فائض الحساب الجاري من 17.6 مليار دولار عام 2015 إلى 33.4 مليار دولار بحلول 2020.

ونقلاً أيضاً عن تقرير ورد في جريدة (The National) صنفت شركة الخدمات المالية "ستاندرد أند بورز" أبوظبي بفئة AA ، مشيرة إلى مقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل.كما تم تصنيف كل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بفئة A/A-1 مشيرة إلى قدرة كل منهما على الإيفاء بالتزاماتهما على المدى القصير.

2. صناديق سيادية

وفقاً لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر بـ 792 مليار دولار أمريكي.

3. انفاق حكومي مستمر

يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، والأنفاق، والمباني الاتحادية،ومشروع القطار الاتحادي ، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صُممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي.

ثالثا:مناطق حرة

يوجد في دولة الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة ، التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية عدة مثل:

- الإعفاء الضريبي للشركات ورسوم الاستيراد والتصدير
- تملك كامل للأجنبي دون الحاجة لكفيل مواطن
- استعادة 100% للأرباح

يوجد في دولة الإمارات حوالي 35 منطقة حرة. ووفقاً لتقرير في موقع جريدة جلف نيوز الإنجليزية في دولة الإمارات، كان إسهام المناطق الحرة بمعدل 33 بالمئة من التجارة الغير نفطية لدولة الإمارات عام 2014.

رابعا:المركز التنافسي لدولة الإمارات ومركز الدولة اقتصاديا

1. المركز التنافسي لدولة الإمارات

وفقاً لتقرير الكتاب الســنوي للتنافسية العالمية 2015، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، المتخصص على مستوى العالم في هذا المجال، يقيس التقرير تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي: الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وفعالية بيئة الأعمال، والبنية التحتية. وبناءً على ذلك، حصلت دولة الإمارات على المركز الأول إقليمياً للعام الثالث على التوالي في التنافسية العالمية بالمقارنة مع دول المنطقة، كما صُنّفت في المركز الثاني عشر عالمياً.

وحافظت الدولة على المرتبة الأولى عالمياً، في مؤشر السياسات المالية العامة، وجودة البنية التحتية، والنقل الجوي الذي يأتي ضمن المحاور الفرعية للتنافسية، والذي يعبر عن استثمارات الدولة الضخمة والمستمرة لتطوير المطارات، وأساطيل الناقلات الجوية الوطنية، وقطاع السفر ككل.

2. مركز الدولة اقتصادياً

ووفقاً لتقرير البنك الدولي 2016 الذي كتبت عنه (وكالة أنباء الإمارات –وام) ، والذي يقيس أداء 189 دولة في تسهيل ممارسة الأعمال للمستثمرين، تبوأت دولة الإمارات المركز الأول عربياً للعام الثالث على التوالي في ذلك المحور.

وحصلت على المرتبة الأولى إقليمياً، في كل من محاور استخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء، وحماية صغار المستثمرين، وتسجيل الممتلكات، وعدم تأثير دفع الضرائب على الأعمال وإنفاذ العقود.

خامسا:الاقتصاد الإسلامي

أدركت حكومة دولة الإمارات، وإمارة دبي أهمية قطاع الاقتصاد الإسلامي، وحرصت على أن تكون الرائدة والسبّاقة في إنشاء المصارف الإسلامية على مستوى العالم منذ السبعينات) بنك دبي الإسلامي(، بالإضافة لوجود أول سوق مالي إسلامي فيها.نالت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عالمياً بعد ماليزيا، كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسية حسب المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي، الذي يشمل 73 دولة.

سادسا:الإمارات والطاقة المستدامة

ساهمت دولة الإمارات بالعديد من الإنجازات في مجال الطاقة المتجددة أبرزها :شمس 1 التي تعتبر أكبر محطة طاقة شمسية مُركزة في العالم، ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبوظبي، والحديقة الشمسية في دبي.كما تعتبر دولة الإمارات أول محرك للطاقة النظيفة في المنطقة من خلال مبادرة "مصدر"، المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم.

سابعا:الاقتصاد والابتكار

اعتمدت دولة الإمارات السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتغيير معادلات الاقتصاد الوطني، ودفعه بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية.تضمنت الخطة 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية، والصحية، والطاقة، والنقل، والفضاء، والمياه، ويصل حجم الاستثمار فيها إلى أكثر من 300 مليار درهم.

وتتجه الدولة حالياً إلى وضع خطط استراتيجية جديدة للإمارات ما بعد النفط لتحقيق سبل حيوية ومستدامة للتنمية.

للمزيد اطلع على خلوة الإمارات ما بعد النفط

المطلب الثاني: **سياسات النهوض بالاقتصاد الاماراتي والقدرة التنافسية فيه .**

أولا: التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الاماراتي

تؤكد المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تم التطرق لها سابقا على قدرتها على التكيف مع الأزمات والتحولات الإجتماعية والإقتصادية .زتظهر تصنيفات الإمارات العربية المتحدة على مختلف المؤشرات الإقتصادية العالمية نجاح الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتسريع عملية التنويع الاقتصادي ، وخلق بيئة أعمال وإستثمارية لا نظير لها ، وتعزيز الإقتصاد على المعرفة :

المؤشر	الترتيب العالمي
الانفتاح الاقتصادي	المرتبة الثالثة
بيئة الأعمال والبنية التحتية والتقدم التكنولوجي	المرتبة الرابعة
مؤشر الجاهزية العالمية	المرتبة الخامسة
مؤشر الجاهزية للتغير	المرتبة الخامسة
مؤشر التنافسية العالمية	المرتبة السابع عشرة

تتبنى دولة الإمارات استراتيجيات اقتصادية مُحفزة على التنويع الاقتصادي، والتي حققت نجاحاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل قطاعات: الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والخدمات، والطاقة البديلة.وقد بلغ إسهام الصناعات النفطية حالياً حوالي 30 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 79 بالمئة عام 1980، وتسير حكومة دولة الإمارات في خطوات ثابتة لزيادة مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني لتصل إلى 80% في العام 2021.[1]

يشير المستوى المرتفع للنشاط الإقتصادي في الفترة التي تسبق إمارة دبي لأول مرة في الشرق الأوسط لمعرض إكسبو العالمي في عام 2020 إلى النمو المستدام لدولة مليون زائر من جميع أنحاء العالم ويجمع إستثمارات أجنبية تتراوح ما بين 100 و150 مليار دولار في عدد من القطاعات مثل قطاع التجزئة و العقارات والسياحة والتعليم ومع إقتراب الحدث الأكبر ستستفيد دولة الإمارات العربية وتمويل المشاريع الضخمة الجديدة ، والسعي إلى أسواق عالمية جديدة .

ثانيا: السياسات الإقتصادية[2] .

وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة استراتيجيات ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتنويع مواردها الاقتصادية، وبناء اقتصاد تنافسي يستند على العلم والمعرفة. ويأتي ذلك ضمن توجهات الدولة بالابتعاد عن الاعتماد على النفط والتركيز على موارد أخرى لتنمية مستدامة. [3]

تشكل السياسات الإقتصادية السليمة لدولة الإمارات الأساس لمستقبلها الإقتصادي المزدهر، حيث تركز معظم سياساتها الأخيرة في هذا الشأن على الإصلاحات والتحسينات الإقتصادية بهدف تسهيل عملية الإنتقال إلى مرحلة ما بعد النفط . وتعكف وزارة الإقتتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا على وضع وتطوير مختلف القوانين المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية ، وتنظيم الصناعة ، وحماية الملكية

[1]-البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق.
[2]- ندى الهاشمي ، **الإقتصاديات الرائدة في العالم** ،إدارة الدراسات والسياسات الإقتصادية ، وزارة الإقتصاد ،2018 ،ص ص 17-20.
[3]-البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

الصناعة، والمعاملات التجارية ، والتحكيم بغية تعزيز الإنتاجية الإقتصادية وتوسيع مساهمات القطاعات غير النفطية .

وساهمت السياسات الإقتصادية والمالية المعمول بها منذ العام 2015 في تحسين قدرة الدولة على مواجهة الضغوطات الإقتصادية العالمية ، ومكنتها من الحفاظ على إستقرارها المالي والنقدي وتعزيز مستويات النمو . ويشمل ذلك جهود ضبط الأوضاع المالية الي نجم عنها زيادة في رسوم إستهلاك الكهرباء والمياه ورفع الدعم عن الوقود وغيرها من الأمور. وتحسين إمكانية الحصول على وتحديث سوق العمل .وفي شهر نوفمبر من العام 2017 إعتمد مجلس الوزراء في دولة الإمارات على الميزانية الإتحادية للعام الجاري والتي إقترحت زيادة بنسبة 5.6 %في حجم الإنفاق لتعزيز نمو القطاعات غير النفطية وعلى الرغم من أن هذه الزيادة لا تمثل سوى جزء يسير من إجمالي الإنفاق الحكومي ، إلا أن الميزانية توفر مقياسا جيدا للإتجاه العام لسياسة الدولة المالية .

كما يجري حاليا العمل على وضع تدابير معدلة للسياسة الإقتصادية من أجل مزامنة الإستثمارات فيما بين الإمارات السبع ، وتشجيع الإستثمار الأجنبي خارج المناطق الحرة وتعزيز المنافسة. ومن شأن ذلك أن يخدم هدف الحكومة المتمثل في تحفيز النمو الإقتصادي المتنوع والقائم على المعرفة .

ويعد فرض ضريبة المضافة بمقدار 5 % بمثابة إصلاح إقتصادي سيؤدي إلى إرتفاع طفيف في الأسعار ونسبة التضخم ، لكنه سيسهم بنسبة من 1.5 % إلى 2 % من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تجسد هذه الضريبة إلتزام دولة الإمارات بتبني سياسات أكثر نشاطا لتعزيز الإقتصاد ، ويقدر معالي مبارك راشد المنصوري ، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ، أن تحقق الحكومة نموا بنسبة 1.6 من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة الأولى جراء تطبيق ضربة القيمة المضافة .

ثالثا : التنمية الإقتصادية

نجحت دولة الإمارات فبي الحفاظ على مستويات النمو خلال الفترة من 2010 إلى 2015 بالإستناد إلى بيانات القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة (وفقا للأسعار الثابتة للعام 2010) . وتجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.6 % في الفترة من 2011 إلى 2016 ، أي بما يفوق المتوسط العالمي ، وذلك بفضل الأنشطة الإقتصادية غير النفطية بشكل رئيسي ، وتمكنت الدولة من تحقيق ذلك في خضم إنخفاض أسعار النفط ، وتباطؤ النمو في العديد من الإقتصاديات المتقدمة والصاعدة، وزيادة طفيفة لم تتجاوز 1.7% في حجم التجارة العالمية .

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن إقتصاد دولة الإمارات تمكن نسبيا من تجاوز صدمة النفط بعد العام 2014، حيث كانت الإحتياطات المالية والأسس المصرفية السليمة وسمعة الدولة على المستوى العالمي ملاذا أمنا، فضلا من مناخنا الملائم للأعمال التجارية ومصادر في ذلك وتوقع صندوق النقد الدولي إستدامة النمو الإقتصادي في دولة الإمارات في ظل التوقعات الإيجابية لتجارة العالمية وتسهيلات ضبط

الأوضاع المالية في الدولة وتسريع الإستثمار ضمن المحركات الإقتصادية الرئيسية مثل معرض إكسبو 2020

ويتوقع خبراء فوكس إيكونوميكس (focus economics) نمو بنسبة 2.9 %خلال العام 2018 و 3.1 % في العام 2019 .

الشكل رقم (13):مؤشر الجاهزية للتغيير لدولة الامارات العربية المتحدة 2017

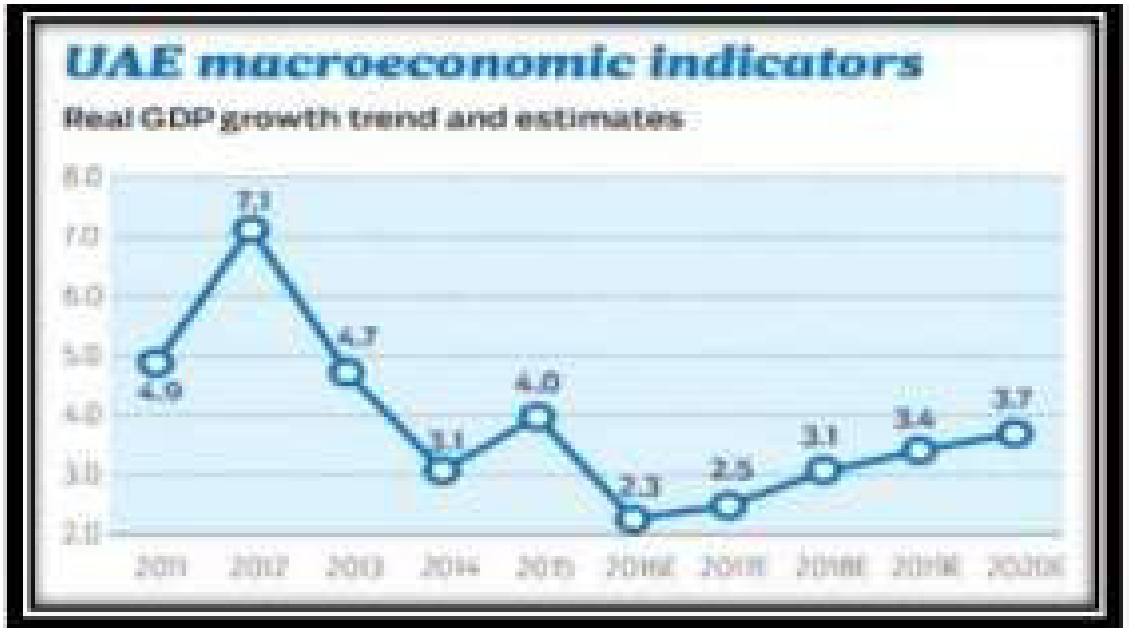

المصدر : الصندوق النقد الدولي ، مركز الإحصاء أبو ظبي ، دائرة التنمية الإقتصادية أبو ظبي .

رابعا : من الأسواق النفطية إلى غير النفطية[1] .

[1]، ندى الهاشمي ، **الإقتصاديات الرائدة في العالم** ، مرجع سابق، ص 23 .

لقد أصبح بناء إقتصاد ما بعد النفط موضوعا مكررا وذا أهمية عالية في دول مجلس التعاون الخليجي ، وتحديدا دولة الإمارات ، ويشير معهد التمويل إلى أن الإقتصاد المتنوع والبنية التحتية المتطور ، والإستقرار السياسي وتدفق الإستثمارات الأجنبية الكبيرة ، كلها عوامل ساعدت إقتصاد دولة الإمارات على مواجهة الركود في أسعار النفط .

كما قدر البنك المركزي الإمارتتي أن ينمو القطاع غير النفطي في الدولة بنسبة 3.1 % في العام 2017 ليرتفع في سنة 2018 إلى 3.5 % ويضيف مدير قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي أن جهود التنويع التي تقودها إمارتي دبي وأبو ظبي ، والسعي إلى الإصلاحات الهيكلية ، كلها عوامل تؤثر في إقتصاد الإمارات في العام الجاري وما بعدع ، ويتوسع القطاع غير النفطي في الإمارتين البارزتين في الدولة بنفس المعدل الذي يبلغ 3 %.

ويوقع البنك الدولي أن يصل نمو القطاع غير النفطي في دولة الإمارات إلى نهاية قوية في عام 2017، ضمن حدود إنتاج النفط المتاحة من أوبك. وعلى المدى المتوسط ، تتوقع المنظمة أن تزداد الحركة الإقتصادية مع إستقرار أسعار النفط ، وتكسب التجارة العالمية زحما ، وتتراجع وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة ، وينخفض هذا التفاؤل مع إحتمال إنحفاض أسعار النفط من جهة وتقييد التمويل العالمي من جهة أخرى .

وأشار التقرير إلى أن هناك العديد من المخاطر السلبية التي تشمل إنخفاض أسعار النفط وتشديد الشروط المالية العالمية ، وتشير التقديرات إلى أن النمو غير النفطي كانت مرنة في عام 2017، في حين أن تخفيضات إنتاج النفط الممنوحة من قبل أوبك تحد من نمو النفط . ومع ذلك ، وفي ظل الثبات في أسعار النفط على المدى المتوسط ، من المتوقع أن يسهم إنتعاش التجارة العالمية وتخفيف سياسات الضبط المالي في تعزيز النشاط الإقتصادي ، خاصة مع تزايد الإستثمارات قبل معرض إكسبو الدولي ، ويواجه هذا الإرتداد العديد من المخاطر السلبية بما في ذلك إنخفاض أسعار النفط ، وتشديد الشروط المالية العالمية .

وستلعب القطاعات النامية الجديدة ، والتي تشمل الصحة ، التعليم ، الرعاية الإجماعية، البنية التحتية ، التجارة ، النقل ، اللوجسيتية ، الطاقة البديلة والمتجددة، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، السياحة ، الألمنيوم ، البترو كيماويات ، التعدين ، الحديد والصلب ، والطيران ، دوراً إلى إقتصاد قائم على المعرفة والمدعوم بالإبداع والإبتكار.

المطلب الثالث : إنجازات دولة الإمارت العربية المتحدة لتعزيز الإبتكار .

مما تقدم نجد أن الإبتكار يشكل القاسم المشترك الأعظم وجوهر ومرتكز جميع سياسات التطوير والخطط الإستراتجية بمختلف القطاعات الإقتصادية بإعتباره عنصرا من محاور رؤية الإمارات 2021 ، ولم يكن الإبتكار وليد إهتمام الدولة فقد سبق أن إستحوذ على وإهتمام القيادة الرشيدة وهي في طريقها لتحويل مفهوم الإبتكار إلى أسلوب حياة ومنهاج عمل وثقافة مؤسسية ، حيث أطلقت المبادرات وحققت إنجازات

ملموسة بكافة القطاعات الإقتصادية التتي تضمنتها الإستراتجية الوطنية للإبتكار ، وهو رصيد سيضاف إليه ما تستهدفه من مبادرات لتحقيق أهدافها الإستراتجية ، وفيما يلي أهم ما حققته من إنجازات:

الفرع الأول: قطاع التعليم [1]

التعليم هو المحرك الأساسي لتطوير المجتمعات ، ونظرا للصلة الوثيقة بين التقدم بالتعليم وإرتقاء مستوى الإبتكار، بادرت الدولة إلى إطلاق المبادرات التالية :

-أعتمد مجلس الوزراء عام 2011 أجندة التربية والتعليم حتى العام 2020 متضمنة 10 أهداف ومجموعة مبادرات لتحقيقها وخطط تطبيقية لكل مبادرة ومدة زمنية لإنجازاها من بينها خطة لسد الفجوة بين التعليم العام والخاص وإعادة هيكلة وتحسين مهنية التعليم وتطوير الأنظمة التقنية بالمدارس، ومشروع ترخيص الهيئات التعليمية بالمدارس الحكومية والخاصة وربط التعليم وخرجاته بإقتصاد المعرفة وإحتياجات سوق العمل .

-أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن آل راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة عام 2012 " مبادرة محمد بن راشد للتعليم الذكي" بمدارس الدولة بتكلفة مليار درهم ، تضم صفوفا ذكية وتطوير البنية التحتية للمعلومات وتعميم الدروس الإلكترونية ونشر مايزيد عن سبعة آلاف محتوى إلكتروني وإنتاج مناهج إلكترونية .

-إطلاق برنامج " بالعلوم نفكر" تحت مظلة مؤسسة الإمارات لتمكين الشباب من الإبتكار بمجال العلوم ، وبرنامج " مهارات الإمارات " التابع لمركز أبو ظبي للتعليم والتدريب التقني .

- أعدت وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع جائزة حمدان بن آل راشد للأداء التعليمي المتميز خطة متكاملة لرعاية الموهوبين والمتميزين في الحقل التربوي بميزانية قدرها 100 مليون درهم .

- تطور عدد المدارس والفصول والطلبة والمعلمين بالدولة من 74 مدرسة تستوعب 12800 طالب وطالبة عند قيام الإتحاد .الأعداد المبينة بالجدول التالي رقم (1):

الجدول رقم (12) :عدد المدراس والفصول والطلبة والمعلمين بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة
. 2017-2012

[1]، أحمد ماجد ، ندى الهاشمي ، **آليات تعزيز الإبتكار بدولة الإمارات المتحدة** ، إدارة الدرسات والسياسات الإقتصادية ، الربع الرابع لعام17 20، وزارة الإقتصاد ،ص 9.

البيان	2013/12	2014/13	2015/14	2016/15	2017/16
عدد المدارس	1174	1182	1215	1232	1226
الفصول التعليمية	36717	36686	41406	33187	33466
عدد الطلبة	876166	969538	961607	983083	1058300
عدد المعلمين	65966	73590	74547	65422	64670
عدد مدارس التعليم الفني	7	24	33	32	32
عدد طلاب التعليم الفني	4517	8890	9734	8315	9061

المصدر : قاعدة البيانات وزارة المالية لدولة الامارات العربية المتحدة

الشكل رقم (14)المدارس والفصول والمعلمين بدولة الإمارات العربية المتحدة 2012- 2017

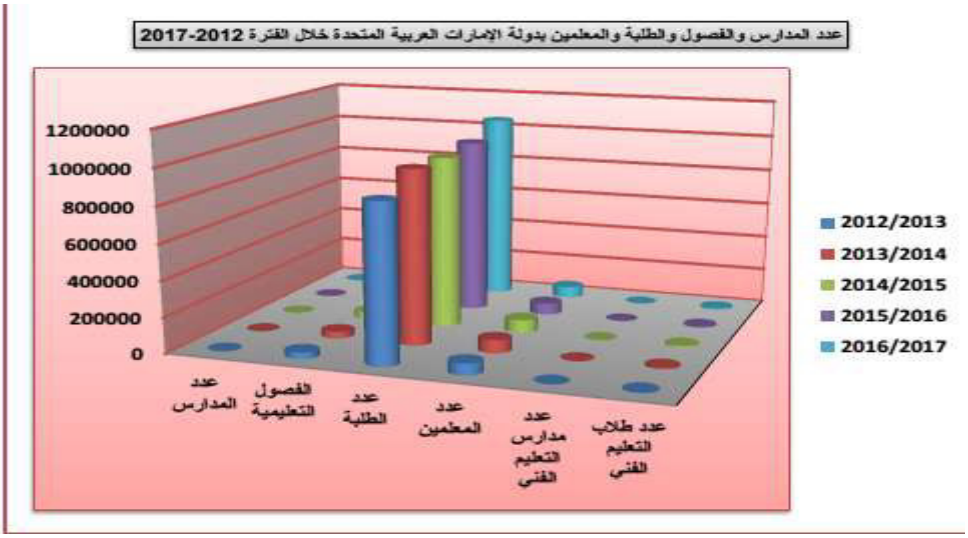

المصدر :قاعدة البيانات وزارة المالية لدولة الامارات العربية المتحدة

لم يكن يوجد حتى العام 1977 سوى جامعة الإمارات وأصبحت الدولة بنهاية عام 2016 تضم 94 جامعة وكلية ومعهد عالي تستوعب 139405 طالب وطالبة (منهم 48840 طالب وطالب بالتخصصات العلمية والهندسية) وتدرس نحو 780 برنامجا أكاديميا وبحثيا ، وتطور عدد خريجي التعليم العالي عام 2015 إلى 24667 طالب وطالبة ، كما تستقطب الدولة أرقى الجامعات العالمية في أمريكا وأوروبا لفتح فروع معتمدة لها من خلال إتفاقيات وتوأمة.

-إنشاء معهد التكنولوجيا التطبيقية لتنمية الإقتصاد المعرفي وتوفير وكوادر من العلماء والمهندسين والفنيين.

-تأسيس جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث التي تستهدف تحقيق التميز بالعلوم والتكنولوجيا وإعداد الكوادر المؤهلة علميا وعمليا.

-إنشاء "أبو ظبي بوليتكنك"لتوفير كوادر وطنية بالتكنولوجيا المتقدمة كالطاقة النووية السليمة والهندسة النووية وأمن المعلومات وهندسة الطائرات.

-إنشاء عدد من المراكز البحثية لتعزيز الإبتكار ومنها مايلي :

1) مجمع دبي للعلوم
2) مجمع محمد بن راشد للعلماء
3) معهد الشارقة للعلوم التكنولوجيا
4) مركز التفوق للأبحاث والتطبيقية والتدريب .
5) مركز البحوث والإبتكار برأس الخيمة .

-إنشاء " هيئة الإعتماد الأكاديمي" ضمانا لجودة التعليم العالي بالجامعات والكليات والمعاهد الخاصة .

-إنشاء " الهيئة الوطنية للبحث العلمي " عام 2008 لتشجيع البحث العلمي ووضع خطط للبحوث والإبتكارات وربطها بإحتياجات المجتمع .

-ثارت الجامعات والكليات والمعاهد العاليا بالدولة تحظى بسمعة عالمية طسيبة فجاءت جامعة الإمارات بالمرتبة 374 ضمن أفضل 500 جامعة بالعام ، وحثلت جامعة زايد على الإعتماد الأكاديمي العالمي من المنظمة الأمريكية المختصة .

-تطور عدد كليات التقنية العليا إلى 17 كلية تضم 20 ألف خريج وخريجة وتتمتع برامجها بالإعتماد العالمي وتعد نموذجا رائدا للتعليم الفني والتقني والعالم .

-تطور الإنفاق في مجال التعليم العام والعالي بالدولة على النحو المبين بالجدول التالي .

الجدول رقم(13):تطور الإنفاق على التعليم العام والعالي خلال الفترة 2013- 2017 .

العام	مخصصات الموازنة الاتحادية (مليار درهم)	مخصصات التعليم العام والعالي (مليار درهم)	مخصصات التعليم العام والعالي/ مخصصات الموازنة الاتحادية %
2013	44.6	9.9	%22.2
2014	46.2	9.7	%21.0
2015	49.1	9.4	%20.3
2016	48.6	6.5	%13.44
2017	48.7	10.2	%20.5
متوسط معدل النمو %	%2.2	%0.8	-

المصدر : قاعدة بيانات وزارة المالية ، دولة الإمارات العربية المتحدة .

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع في مخصصات الموازنة الاتحادية بقيمة44.6 مليار درهم عام 2013 واستمرت في الارتفاع الى أن بلغت 48.7 مليار درهم عام 2017 حيث كان متوسط معدل النمو 2.2 % كمانرى كذلك أن مخصصات التعليم العام والعالي بلغ عام 2013 بقيمة 9.9 مليار درهم واستمر بالارتفاع الى أن وصل عام 2017 بقيمة 10.2 مليار درهم بنسبة نمو متوسط 0.8.%

الفرع الثاني : قطاع الصحة.[1]

فعلت الدولة لتطبيق نظام صحي بمعايير عالمية العديد من المبادرات لتحسين الخدمات الصحية المقدمة والداعمة للإبتكار ومنها مايلي :

-تطوير الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية وعلوم الحياة تفعيلا لرؤية أبو ظبي 2030 .

-إنشاء المصنع الأول من نوعه لأدوية السرطان بأبو ظبي ، وكذا الحاضنة الأولى للإبتكار في مجال التقنية الحيوية في جامعة أبو ظبي .

-إنشاء المضنع الأول من نوعه لأدوية السرطان بأبو ظبي

-إنشاء مجمع دبي للتقنيات الحيوية والأبحاث (دييوتك) كمنطقة حرة لجذب شركات التقنية الحيوية إلى إمارة دبي .

-تاسيس مجمع محمد بن راشد الأكاديمي الطبي .

-قيام وزارة الصحة بتنظيم الحملات والتطبيقات الذكية التالية لحماية الصحة العامة .

1) الحملات المجانية للفحص المبكر عن السرطان الثدي
2) التطبيق الذكي " إطمئان e" للوقاية من الأمراض غير السارية .
3) التطبيق الذكي " أطفال الصحة" لمكافحة السمنة عند الأطفال.
4) برنامج التخصيص المبكر للسكري .

-أطلقت وزارة الصحة بوابة المريض الذكية للإطلاع على الملفات الصحية والتحاليل المخبرية والمستندات والأدوية والتطعيمات والمشاكل الصحية والحساسية ومتابعة المواعيد الطبية للمرضى وهي متاحة بالهواتف الذكية والكمبيوترات اللوحية .

-إطلاق مبادرة تعزيز الوعي بأنماط الحياة الصحية .

-وفرت وزارة الصحة الخدمة الإلكترونية " طمني " المتعلقة بالمنتجات الصحية والسلامة الدوائية .

-أدرجت وزارة الصحة الخدمة مشورات إلكترونية على البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات للتواصل مع الجمهور والتعرف على مفترحاتهم لتحسين الخدمات الصحية

-إقامة شراكات طويلة الأمد مع مراكز البحوث الطبية وأبرزها مركز إمبريال كوليدج لندن للسكري.

-توسيع مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية بجانب الحكومة، وتفعيل نظام التأمين الصحي للمواطنين والمقيمين بالدولة وبمقاييس ومعايير الجودة العالمية .

[1]، أحمد ماجد ، ندى الهاشمي المرجع السابق ، ص ص 15-16

-تطور عدد المستشفيات بالدولة عام 2014 إلى 115 مستشفى(36 مستشفى حكومي و79 مستشفى خاص) ، تضم 11657 سرير(7493 سرير بالمستشفيات الحكومية و4164 سرير بالمستشفيات الخاصة).يقوم على رعايتهم 166669 طبيب و33429 من أعضاء هيئة التمريض.

-تطوت مخصصات قطاع الصحة بالدولة من 3.83 مليار درهم (7.9 % من الموازنة الإتحادية) عام 2016، إلى 4.2 مليار درهم (8.6 % من الموازنة الإتحادية عام 2017 ، بالإظافة إلى الإنفاق الصحي المحلي .

الفرع الثالث: قطاع البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

حرصت الدولة دائما على تطوير إمكاناتها بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، وتتنت المبادرات اللازمة لتحقيق إنجازات ملموسة، ومن أهم تلك المبادرات والبرنامج الإبتكارية مايلي :

-إطلاق الدرهم الإلكتروني عام 2001 كأول خدمة إلكترونية لدفع الرسوم الحكومية وغير الحكومية

-تأسيس المناطق الحرة مثل مدينة دبي للإنترنت عام 1999، ومدينة دبي للإعلام عام 2000 ، وسلطة واحة دبي للسيليكون عام 2005 ، مناطق التي تتيح النشر عبر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحديثة ، مثل منطقة صانعي الإعلام Two four 54 ، ومدينة دبي للإستوديهات ، ودبي للإنتاج ، ودبي للتعهيد، مدينة الشارقة للإعلام ، ومدينة عجمان الإعلامية الحرة ، ومدينة الفجيرة للإبداع .

-إتخذت العديد من المبادرات نحو مجتمع المعلومات مثل : مبادرة " إنتل" التربوية للتعليم من الروضة حتى الثانوية ، ومبادرة " سيسكو" في جامعة الإمارات والجامعة الأمريكية بالشارقة ، ومبادرة " مايكروسوفت" بجامعة الشارقة .

-تعميم الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب بالقطاعات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة .

-تفعيل المناهج الإلكترونية والتعليم الإلكتروني بالمدارس والجامعات

-تدعيم الإستثمارات في قطاع المعلومات والإتصالات حيث إستثمر صندوق تطوير قطاع الإتصالات وتقنية المعلومات التابع للهيئة العامة لتنظيم قطاع الإتصالات أكثر من 1ز- مليار درهم بين عامي 2008 و2014 بمشاريع مختلفة بقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات عبر التعليم ، والبحث والتطوير والحاضنات التقنية ودعم المشاريع الوطنية .

الجدول رقم (14) مؤشرات ومتغيرات قطاع الإتصالات وتتكنولوجيا المعلومات عن الفترة 2013 – يوليو 2017.

بيان	2014	2015	2016	يوليو 2017
عدد خطوط الهاتف الثابت	2,103,036	2,258,646	2,285,809	2,288,603
الهاتف الثابت لكل 100/ نسمة	24.9	26.4	26.4	26.2
الاشتراكات الفعالة للهاتف المتحرك	16,819,024	17,942,560	19,905,093	19,752,473
الهاتف المتحرك لكل 100 نسمة	199.3	209.9	229.8	226.4
اشتراكات الانترنت	1,090,293	1,235,312	1,297,617	1,315,631,
اشتراكات الانترنت عبر خط الهاتف	380	1,254	313	249
اشتراكات انترنت النطاق العريض	1,089,913	1,234,058	1,297,304	1,315,382
اشتراكات انترنت النطاق العريض/ 100نسمة	12.91	14.43	14.98	15.1

المصدر :قاعدة بيانات الهيئة العامة لتنظيم قطاع الإتصالات.

الشكل رقم (15): مؤشرات قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2014 – يوليو 2017

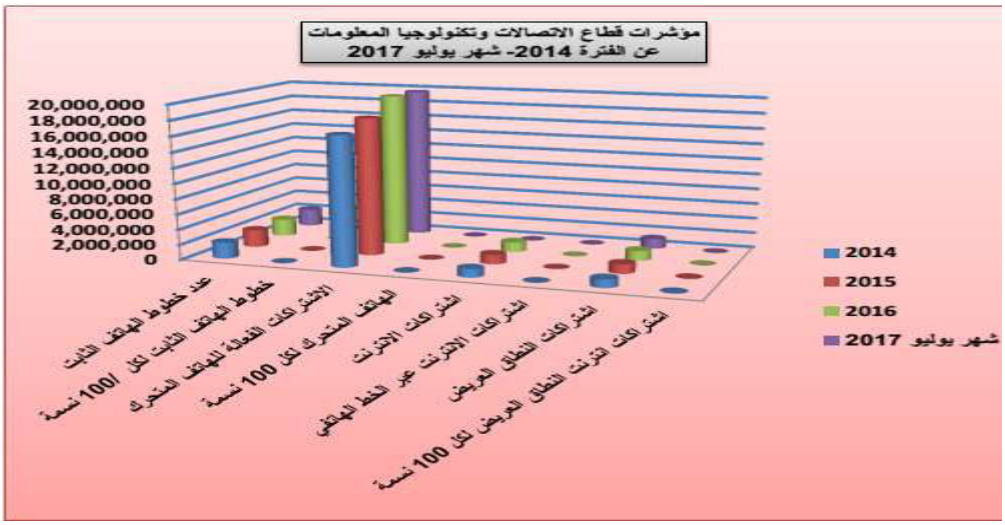

المصدر: قاعدة بيانات الهيئة العامة لتنظيم قطاع الإتصالات

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه ارتفاع في عدد خطوط الهاتف الثابت حيث كانت سنة 2014 مقدرة ب 2.103.036 مستخدم الى يوليو سنة 2017 مقدرة ب2.288.603 مستخدم كما نلاحظ ارتفاع مستمر في الاشتراكات الفعالة للهاتف المتحرك وكذا اشتراك الانترنات من 2014 الى غاية 2017.

المبحث الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للامارات العربية المتحدة

بالنظر الى حالة الامارات العربية المتحدة ،فقد عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من الاجرائات و التدابير المستهدفة لتحسين بيئة الاعمال ،بغية جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،كما حققت الامارات توازنات اقتصادية كلية التي تعتبر شرط أساسي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى جانب الاستقرار السياسي الذي تتمتع به حجم السوق و البنية التحتية وعوامل أخرى جاذبة لهذا النوع من الاستثمار.

المطلب الاول :تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للإمارات

رغم تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي خلال 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 1.6% وتراجعها في منطقة غرب آسيا بنسبة 2%، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات حققت نمواً بنسبة 2.2% لتصل إلى ما يقارب 9 مليارات دولار خلال عام 2016 مقارنة مع 8.8 مليار دولار في العام 2015، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2017 الصادر عن الأونكتاد، والذي صنف الدولة في المرتبة الـ12 عالمياً بين قائمة الاقتصادات الواعدة للاستثمار خلال الفترة من 2017 وحتى 2019.

كما ارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في دولة الإمارات إلى 117.9 مليار دولار بنهاية العام 2016 مقابل 109 مليارات في نهاية 2015 بنسبة نمو بلغت 8.2%، مدعوماً بصورة رئيسية بالاستثمارات المتزايدة في الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة الأخرى مثل الألومنيوم والبتروكيماويات إضافة إلى قطاعات أخرى كالسياحة والطيران.

كما شكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى دولة الإمارات حتى نهاية عام 2016 ما نسبته 16.9% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى دول غرب آسيا بينما استحوذت الإمارات على ما نسبته 26.5% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي حتى نهاية عام 2016.

وحلت الإمارات في المرتبة الثانية بعد تركيا في قائمة الدول الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا خلال العام الماضي بعد أن استحوذت على 32.3% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المنطقة المقدرة بنحو 27.8 مليار دولار، كما جاءت في المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن استحوذت على نحو 50.2% من الاستثمارات المتدفقة على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والمقدرة بنحو 17.9 مليار دولار عام 2016.

ومن المتوقع أن تشهد الدولة في الأعوام القادمة المزيد من النمو في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل توجه الدولة نحوتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار في ظل وجود بيئة اقتصادية آمنه ومناخ استثمار وأعمال مشجع ومشروعات عملاقة بقطاعات البنية التحتية والصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والطيران، واعتماد السياسة العليا لدولة الامارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تتضمن 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه وتخصيص حجم استثمارات متوقعة فيها باكثر من 300 مليار دولار.

جدول رقم(15): يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية السنوية والمتراكمة:

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة
2011	7.1	71
2012	8.8	79.8
2013	9.5	89.3
2014	10.8	100.1
2015	8.8	108.9
2016	9.0	117.9
متوسط النمو%	% 4.9	10.7%

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي العدد الخامس والعشرون وزارة الاقتصاد لدولة الامارات سنة 2017

الشكل رقم (16): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة لدولة لامارت من فترة 2011 الى 2016

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي العدد الخامس والعشرون وزارة الاقتصاد لدولة الامارات سنة 2017

بذالك تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية التراكمية الواردة إلى الدولة وبلغ 117.9 مليار عام 2016 بعد أن كان 108.9 مليار دولار عام 2015 ، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2016 – 2012 بلغ نحو 10.7%.

كما تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر مستثمر عربي في الخارج حيث تطور حجم استثماراتها السنوية بالخارج من 8.8 مليار دولار عام 2012 إلى 9 مليار دولار عام2016، بمتوسط معدل نمو سنوي كبير بلغ% 48.2 ، وبذا تضاعف رصيد استثماراتها التراكمية بالخارج من 57.8 مليار دولار عام 2012إلى 113.2 مليار دولار عام 2016 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ % 14.4 وذلك وفقا لتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن الأونكتاد.

واحتضنت الدولة خلال العام" 2017 ملتقى الاستثمار السنوي العالمي السابع "بدبي تحت شعار "الاستثمار العالمي والتنافسية"، الذي جمع كبار المستثمرين والخبراء والممارسين على المستوى العالمي، لمناقشة الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في تعزيز التنافسية والتنمية، وأتاح الملتقى الفرصة للتعرّف على الاستثمارات الجديدة المتاحة، والتركيز على السياسات الجديدة التي يتم تنفيذها، والتعرف على أفضل الممارسات في الصناعة في الوقت الحالي والمستقبل، وقدم الملتقى منطقة المستثمرين كمنصة آمنة لصناديق الثروة السيادية وصناديق الاستثمار للالتقاء مع ممثلي الحكومات الرسميين وخبراء الصناعة من أكثر من 140 دولة لمناقشة فرص الاستثمار، وكذا حفل كوكتيل التواصل الاستراتيجي لكبار المسؤولين لتعزيز التواصل وتبادل الأفكار، ومنطقة تواصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المخصّصة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم للقاء الشركاء والممولين المحتملين.

مطلب الثاني :أهم الدول المستثمرة في الامارات

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المستثمرة في الامارات العربية المتحدة حيث وصل عدد مشاريعها خلال الفترة 2016/2012 ب 373 مشروع بحوالي 340 شركة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(16): أهم الدول المستثمرة في الامارات خلال الفترة 2012 – 2016

الدولة	التكلفة	عدد المشاريع	عدد الشركات
الهند	12.635	137	124
الولايات المتحدة	5.861	373	340
المملكة المتحدة	3.384	259	243
الصين	3.317	34	27
السعودية	2.743	22	21
اليابان	2.585	43	43

فرنسا	2.057	90	80
ألمانيا	1.984	96	82
هولندا	1.552	34	33
كندا	1.320	26	25
اخرى	11.390	505	463
الاجمالي	48.827	1.619	1.481

المصدر :وزارة الاقتصاد، **قطاع التجارة الخارجية**.الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء–الهيئة الإتحادية للجمارك، الامارات العربية المتحدة، 2016

من الجدول يتبين انه بلغ حجم الاستثمارات إلى 1.619 مشروع من سنة 2012 إلى 2016 بتكلفة قدرها 48.827 مليون دولار حيث بلغت في الهند إلى 12.635 مليون دولار بحجم 124 شركة مستثمرة في دولة الإمارات متحسنا في عدد المشاريع الذي بلغ 137 مشروع تله الولايات المتحدة الأمريكية ب تكلفة قدرها 5.861 مليون دولار بأكبر عدد من المشاريع ب 373 مشروع حيث لاشك انها تعتزم بالاستثمار اكثر في الاعوام القادمة بتكاليف اكثر وهذا لاعطاء وجه استثماري احسن للامارات اما المملكة المتحدة فتليها ب3.384 مليون دولار وهذا لايقل حجما عن الولايات المتحدة الامريكية ب 259 مشروع بتكلفة قدرها 3.384 وتشير إحصاءات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، إلى ترجيح سبب ارتفاع نسب الاستثمار في الامارات إلى وفرة رؤوس الأموال الأوروبية الباحثة عن أسواق جديدة تتميز بقوة الطلب مما أدى إلى الأسواق العربية بالوصول إلى التشبع في العديد من القطاعات كالاتصالات والمنشآت العقارية والسياحية

المطلب الثالث:التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات العربية

تصدرت الإمارات مجموع الدول العربية، فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام الماضي، باستحواذها على ما يعادل 29% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول

العربية، مسجلة 9 مليارات دولار. كما تصدرت من حيث استقطابها للمشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة خلال الفترة من 2003 إلى 2016 حيث استقطبت 4492 مشروعاً استثمارياً أجنبياً جديداً من إجمالي 12192 مشروعاً استثمارياً جديداً خلال تلك الفترة.

جاء ذلك في دراسة تحليلية أصدرتها وزارة الاقتصاد لرصد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة الدول العربية خلال عام 2016 في ضوء واقع حركة تدفقات وأرصدة الاستثمارات التراكمية العالمية والاستثمارات العربية المباشرة الداخلة والخارجة إلى مختلف دول العالم وتناولت الدراسة رصداً تحليلياً للمشروعات الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة من 2003 حتى 2016، وإجمالي مشاريع الاستثمارات العربية البينية حسب التوزيع القطاعي، وأهم 10 قطاعات خلال الفترة 2003 و2016 وأفادت بأن الإمارات تمتلك اقتصاداً تنافسياً عالمياً، مشيرة إلى أن نحو 25% من أكبر 500 شركة عالمية من الإمارات مقر لعملياتها الإقليمية، كما زاد فوز الإمارات باستضافة معرض «إكسبو 2020» من عوامل الجذب التي تتمتع بها الدولة .

ويترجم تقدم الدولة في تقارير التنافسية العالمية المكانة المتميزة التي تتمتع بها كوجهة عالمية للاستثمار، حيث حلت في المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 16 عالمياً في تقرير التنافسية العالمي 2016/ 2017الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، كما حلت في المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 26 عالمياً في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2017 الصادر عن البنك الدولي، كما حلت أيضاً في المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 23 عالمياً في تقرير تمكين التجارة العالمي 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي[1] .
وبالحديث عن أهم القطاعات المستقطة للاستثمارات الأجنبية يعتبر قطاع الفحم والنفط ةالغاز الطبيعي أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] لم يذكر الكاتب ، الاستثمارت الأجنبية في الامارات ،جريدة الاتحاد الاماراتية ،مقال يومي نشر على موقع الكتروني www.al Ittihad .ae/aboutus، 2017

الشكل رقم (17) : تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات مابين يناير 2012 وديسمبر 2016.

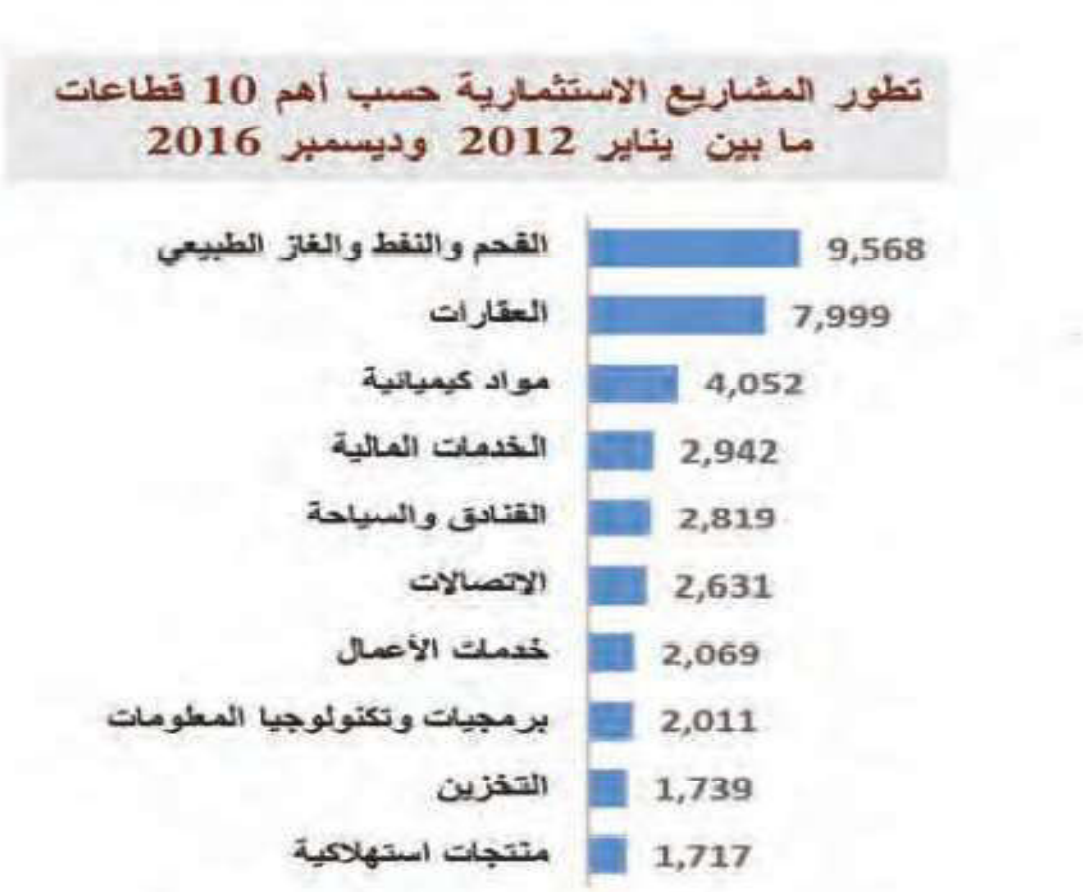

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2017**، الكويت، 2017، ص52.

تميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016/2012 بالتنوع الكبير، حيث يأتي بمقدمة القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة:قطاع النفط ، الغازالطبيعي والفحم،والذي يحتل مركز الصدارة ب 9.5 مليون دولار ليليه كل من قطاع العقارات، المواد الكيمياويةوالخدمات المالية وتحتل المنتجات الاستهلاكية المركز الأخير ب1.717 مليون دولار

المبحث الرابع :دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للإقتصاد الإمارات العربية المتحدة :

بعد إستعراضنا لتطور تدفقا الإستثمار الأجنبي المباشر ، بالإظافة إلى أهمية، ومخاطره والنظريات المفسرة له ، كما أشرنا إلى مفهوم التنافسية ، البيئة والإستراتجيات ، بالإضافة إلى سياسات دعم القدرات التنافسية للإقتصاد الإمارات ، وهو الجانب النظري من دراستنا ، والأن سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الإمارت العربية المتحدة .

مطلب الأول : إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات .

أولا: إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري .

ظهرت التبادل التجاري الدولي أو التجارة الدولية أو حركة الإستراد والتصدير على الصعيد الدولي ، مولدا حركة من النشاط الإقتصادي بين الدول، طفاءة هذه الحركة تقاس بميزان يدعى الميزان التجاري ، الذي هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع (المعاملات المنظورة أو المادية).إصصلاح " الميزان التجاري"

فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس إذا كانت قيمة الصادرات أقل من الواردات . سوف نتطرق إلى حركة التجارة الخارجية المسجلة في الميزان التجاري الإمارتي للفترة (2011-2015).كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (17): الميزان التجاري للإمارت وباقي الدول العربية خلال الفترة (2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
الامارات	103.716.8	138.488.8	140.993.9	108.454.7	76.569.1
البحرين	4.982.7	3.372.1	4.322.3	3.713.3	830.9
تونس	4.798.9-	6.105.1-	5.928.3-	6.660.5-	5.028.1-
الجزائر	25.953.0	20.237.0	9.316.0	600.0	18.000.0-
جيبوتي	427.0-	460.0-	475.0-	525.0-	615.0-
السعودية	244.737.9	246.570.4	222.557.3	183.994.9	47.277.5
السودان	1.528.1	4.056.2-	3.938.2-	3.652.2-	5.198.6-
القطر	117.518.3	102.166.6	101.861.3	95.557.1	48.798.1
الاردن	8.8317-	10.559.4-	11.664.5-	11.982.5-	10.351.5-
مجموعة دول العربية	57530.7	624.707.5	561.084.3	427.533.9	115.440.5

المصدر: **التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2015** ،ملحق إحصائي ، موازين مدفوعات الدول العربية ، 2011-2015 ، ص 517 .

من الجدول الاعلاه نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري للإمارت قد حقق فوائض متضاعدة عبر كامل سنوات الدراسة ، وإذا ما قرنا الميزان التجاري الإمارتي بالنسبة لباقي الدول العربية خلال الفترة 2011- 2015 ، الموضحة في الجدول رقم () ، نجد أن القطر والبحرين أيصا سجلت هذا الرصيد الإيجابي للفترة الدراسة ، عكس باقي الدول العربية وهي الأردن والسودان و تونس وسعودية ..الخ حققت عجزا متتاليا في موازنيها التجارية ،ويعزى هذا بالنسبة للإمارات إلى إرتفاع مداخيل الجبائية البترولية ، خاصة في السنوات الأخيرة على إثر إرتفاع أسعار البترول على مستوى الأسواق الدولية وحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات.علما أن فائض الميزان التجاري يصب في صندوق ضبط الإيرادات.

ثانيا: إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصادرات .

تتحد القدرة التنافسية لصادرات بلد ما بمقارنة نسبة مجموعة سلعية معينة من الصادرات إلى إجمالي الصادرات ، ثم مقارنة ذلك بين الدول ، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة في دولة ما مقارنة مع دول أخرى يمكن حينئذ القول أن هذه الدولة تحوز قدرة تنافسية كبيرة بالنسبة لهذا القطاع مع صادراتها ، وتتيح دراسة بينة التجارة الخارجية معرفة التغيرات التي قد تحدث في خصائص تطور هذه النسبة وأنماطها في المستقبل . وتختلف القدرة التنافسية للدول المتقدمة على الدول النامية بإعتبار الأولى تعتمد في ثادراتها على المنتجات ذات التقنية الحديثة بينما الطابع المتميز لكل صادرات الدول النامية هو إرتكازه على المنتجات الأولية سواء كانت تلك المنتجات زراعية أم إستخراجية . وبما أن مجال دراستنا هو الإمارت ، نقوم بدراسة صادرات الإمارات المحققة خلال عامين 2014 و 2015

الجدول رقم (18):صادرات الامارات محققة عام 2014-2016

	2014		2015		2016	
السلعة	القيمة (مليون دولار)	%	القيمة (مليون دولار)	%	القيمة مليون) (دولار	%
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات تقطير	138.052.238	4.5	76.232.502	52.4	61.808	45.3
اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	23.115.120	3.8	25.757.688	17.7	35.724	26.2
الألومنيوم ومصنوعته	5.546.020	3.2	5.451.584	3.8	5.170	3.8
البلاستيك ومصنوعاته	4.548.147	0.7	4.942.922	3.4	5.091	3.7
الألات والمعدات الكهربائيةو أجزاؤها	3.209.560	0.1	3.489.829	2.4	2.964	2.2
الألات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	2.080.645	0.1	3.307.477	2.3	2.740	2.0
مستلزمات من الحديدوالصلب	1.862.688	0.5	436.577.	1.8	1.897	1.4
النحاس ومصنوعته	1.701.710	1.1	2.288.449	1.6	1.853	1.4
السلع غير المحددة	16.759.291	20.8	1.248.767	1.4	1.647	1.2

الحديد والفولاذ	1.862.688	4.0	1.978.095	0.9	1.570	1.1

المصدر: إعتماد على التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد الامارات العربية ، 2016,2015، 2017 .

كما ذكرنا سابقا ومن خلال الجدول أعلاه ، نلاحظ أن حجم الصادرات الإماراتي يغلب عليه قطاع الطاقة ، إعتماد الدولة في مداخيلها على قطاع المحروقات ، إلا أن دولة إستطاعت الخروج من دائرة الإعتماد الكلي وذلك راجع سياسات التنويع الإقتصادي حيث نلاحظ تراجع في نسبة صادرات النفطية بنسبة 52.4 عام 2015 بقيمة 76.232.502إلى نسبة 45.3 عام 2016بقيمة 61.808 مليون دولار.

أما نسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات نلاحظ أنها قامت بقفزة نوعية وغير متوقعة حيث بلغت نسبة 55.5 % من إجمالي الصادرات مقارنة بالعام 2015 وهذا يرجع كما سبق وأن ذكرنا سياسات التنويع الإقتصادي الذي إعتمدته الدولة بالإضافة إلى إرتفاع أسعار النفط .

ومما سبق يمكننا القول أن أثار الإستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصادرات ، يتركز بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الذي رفع القدرات التصديرية لهذا القطاع مما جعله يحتل المرتبة الأولى .

ثالثا :إنعكاسات تدفق الإستثمار المباشر على قطاع الواردات .

الجدول رقم (19):الواردات حسب أصناف السلع خلال الفترة 2014 إلى 2016

	2014		2015		2016	
السلعة	القيمة (مليون دولار)	%	القيمة (مليون دولار)	%	القيمة مليون) (دولار	%
لؤلؤ طبيعي ، أحجار كريمة أو شبه كريمة ، معادن ثمينة	32.842.739	6.2	32.584.060	15.2	61.808	45.3
المفاعلات النووية ، والمراجل والألات والأجهزة الميكانكية وأجزاؤها .	29.593.781	1.4	26.590.086	12.4	35.724	26.2
المعدات الكهربائية	26.132.505	1.0	25.309.316	11.8	5.170	3.8

والإلكترونية						
مركبات أخرى من السكك الحديدية أو إلتزام خطوط السكك الحديدية	21.651.764	1.6	17.018.817	7.9	5.091	3.7
وقودمعدني ، زيوت معدنية تقطيرها ، شموع معدنية	15.776.039	0.5	15.385.092	7.2	2.964	2.2
الطائرات والمركبات الفضائية	12.951.159	3.5	10.177.666	4.8	2.740	2.0
مصنوعات من الحديد أو صلب	5.896.432	1.9	5.770.129	2.7	1.897	1/4
مواد الملابس والأكسسوارات متماسكة	4.708.616	2.2	5.047.556	2.4	1.853	1/4
مواد الملابس والأكسيسوارات غير متماسكة .	4.653.128	2.2	5.022.613	2.3	1.647	1.2
الحديد والصلب	4.345.018	0.1	4.361.006	2.0	1.570	1.1

المصدر : اعتماد على التقرير السنوي وزارة الاقتصاد للامارات العربية ، 2016,2015 ،2017 .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن واردات الإمارت لسنة 2016 قد إنخفظت مقارنة واردات لعام 2016 ،بحيث أن التوزيع السلعي للتجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2015 يشير إلى أن أهم 8 سلع تسهم بنحو 130,5- مليار درهم تشكل حوالي 44,4 % من العجز الصافي للدولة البالغ 293,7مليار درهم (ونحو 30%من العجز الإجمالي) بينما تتوزع باقي النسبة وقدرتها 45,6 % على السلع الأخرى المسببة للعجز.

مما بق يمكن قول أن الميزان التجاري السلعي غير النفطي مع دول العالم الخارجي سجل عجزأ متزامنا تطوور من قيمته خلال الفترة 2015-2013 ، تأتي هذا العجز كمحصلة للعجز الكبير الذي تحققه الدولة مع العديد من دول العالم وكذا الفائض الغير الكبير الذي تحققه الدولة مع العديد من

دول العالم ومذا الفائض الغير كبير الذي تحققه مع بعضها الأخر ، ساعد في حدوث هذا الن وتسارع عجز عدة عوامل منها إرتفاع المستوى المعيشي والقدرات الشرائية للمواطنين والمقيمين وتسارع وتيرة التنمية والنشاط الإقتصادي وتزايد عدد السكان مع عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على سد فجوة الإستهلاك وتوفير إحتياجات السوق المحلي من السلع والمواد الغذائية والسلع الوسيطية والإنتاجية ، وتطور المنافسة التي تلقاها منتجات الدولة بالسوق المحلي والأسواق الخارجية على السواء.

ويؤثر هذا الأمر سلبا على ميزان المدفوعات وإستنزاف رصيد الدولة من العملات الأجنبية ، وتستطيع موارد الدولة وخاصة النفطية الوفاء بتسوية فاتورة الواردات السلعية ، إلا أنه مع توجه الدولة لتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل والتخطيط لمرحلة ما بعد النفط من خلال الحول نحو إقتصاد المعرفة القائم على البحوث والإبتكارات ، فإن هذا قد يؤدي للإنكشاف الإقتصادي مع ضخامة العجز وتركزه بعدد محدود من الدول وخاصة في مجال السلع الإستراتجية والمواد الغذائية.

وبسبب إرتفاع مستوى المعيشة والرفاهة الإقتصادية الناجم عن إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الإنفاق الإستهلاكي الكبير فإن التخلص من العجز التجاري بشكل نهائي يعد أمر غير سهل المنال ،إلا أن ه يمكن السعي لتخفيضه والحد من إنعكاساته السلبية والمحافظة على نسب مقبولة من العجز تتناسب مع حجم التجارة الخارجية ، وذلك من خلال وضع إستراتيجية صناعية تنشط الجهاز الإنتاجي للدولة لتغطية أفغحتياجات السوق المحلي وتساعد في الإحلال محل الواردات وزيادة الصادرات وتعميق القاعدة التصديرية وإدراج هذا الهدف ضمن سياسة التنويع الإقتصادي الي تنتهجها الدولة وما يتطلب ذلك من تشريعات وهياكل مؤسسية وموارد مالية وبشرية وبنية تحتية وقدرات إدارية ولوجستية .[1]

المطلب الثاني : إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان رأس المال .

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدورة الأخرى ن وتذلك على خصوم العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة . وبالتالي هذا الميزان يعكس حركة تدفق رؤوس الأموال للدولة . والجدول التالي يزضح حركة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشر الوارد خلال الفترة 2012– 2015 .وكذا ميزان حركة رأس المال.

الجدول رقم (20) : يمثل تدفقات الإستتثمارات الأجنبية المباشرة وكذا ميزان حركة رأس المال

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات الواردة	/	8.828.4	9.491.0	10.823.4	10.975.8

[1]، التقرير الإقتصادي السنوي 2017 ، إصدار الخامس والعشرون ، الإمارت العربية المتحدة وزارة الإقتصاد ،ص 47

ميزان حركة رأس المال	30.251.9-	46.163.4-	40.163.4 -	38.992.5-	2.151.1-

المصدر: المعهد العربي للتخطيط http:// /www.arab-api.org/ar يوم الزيارة 2018/05/09

نلاحظ من خلال الجدول وشكل أعلاه أن التدفقات الواردة إلى الإمارات من الإستثمارت الأجنبية المباشرة سجلت إرتفاعا مستمر ومتواصلا من سنة إلى أخرى ، وهذا لإعتبارات عديدة ذكرت مسبقا ،فرصيد ميزان حركة رأس المال سجل خلال الفترة 2012 -2015 عجزا متتاليا من سنة إلى أخرى وبقيم متصاعدة عكسيا ، وحسب التعريف الذي قدماه سابقا لهذا الحساب . فإن هذا العجز والمتمثل في دخوج العملة الصعبة يعزى إلى تسديد المسبق للمديونية ، إذا لاحظنا التدفقات الواردة الإمارات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2015 نلاحظ أنها سجلت 11 مليار دولار ، تمثل ما نسبته 27, %من الإجمالي العربي لنفس العام .

كما بلغت أرصدة الإستثمارت الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارت بنهاية عام 2015 نحو 111,1 مليار دولار تمثل 13,6% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة ، وهذا رصيد يؤثر بالإيجاب على حساب العمليات الرأسمالية ، ومنه نقول أن تدفق الإستثمارات الأجنبية له أثر إيجابي على حسابٍ اس المال والعكس صحيح .

" في حدود هذه المعطيات نقول أن الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد أحدث أثر إيجلبيا على الميزان رأس المال حيث ساهم في التخفيض من عجزه ، وقد يرجع ذلك عدم إستخدام هذا الإستثمار القروض الخارجية وبالتالي لم تكن هنالك مدفوعات ر أسمالية إلى الخارج نتيجة تسديد هذه القروض عند تواريخ إستحقاقها ، ويبقى الأثر الصافي لهذا الإستثمار على ميزان رأس المال إيجابيا، أو أن إستخدم هذا الإستثمار القروض الخارجية ولكن بمبالغ صغيرة لا تحدث أثر معتبرا على الميزان ، والنتيجة النهائية هي إيجابية الأثر على هذا الاخير .

المطلب الثالث : إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي.

أولا: إنعكاسات تدقق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي .

قد يأتي النمو الإقتصادي من خلال إتباع أساليب فنية وتكنولوجية متطورة أو نتيجة نمو ملحوظ في عناصر الإنتاج المختلفة مثل النمو في عنصر العمل أو رأس المال البشري . لذا يتطلب نمو قطاعات النشاط الإقتصادي لأية دولة وجود رؤوس الأموال تستثمر فيها، لخلق قيمة مضافة تدعم بها الدولة الدورة الإقتصادية لأية دولة وجود رؤوس الأموال تستثمر فيها ، خلق قيمة مظافة تدعم بها الدولة الدورة الإقتصادية ، كما يجب أن ترافق رؤوس الأموال المستثمرة هذه وجود رؤوس الأموال المستثمرة هذه وجود تقنيات تكنولوجية دقيقة في الإنتاج ، وإطارات تسييرية كفوة ، وأيدي عاملة المؤهلة ، بالإظافة إلى أساليب تسويق حديثة ، كلها عوامل تؤدي إلى منتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية مما ينعكس على الصادرات والواردات ، بالتالي الميزان التجاري وهو ما يعطي التوازن لميزان المدفوعات ، الذي يؤدي إلى النمو

السريع للناتج المحلي في الدولة ، الذي ينعكس بدوره على متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج ونمه خلق الرفاهية الإقتصادية وبالتالي الوصول إلى التنمية الإقتصادية المتكاملة بشرط تكامل هذه القطاعات الإقتصادية ، كما أن هذا التمويل يتم بتعبئة المدخرا ت المحلية وجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق توفير مناخ إستثماري ملائم ، الذي سيحفز تدفق رؤوس الأموال بسبب وجود مستوى عال من المتطلبات رأس المال الذي يسد فجوة موارد الدولة المضيفة .

تعكس نسبة حجم الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الإستثمار في النمو الإقتصادي وبالتالي مدى الأثر يحققه على إ'قتصاد البلد المضيف لهذا الإستثمار ، والجدول والشكل أعلاه يبينان أن الإمارات حققت أكبر نسبة من حجم التدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد إلى دول العربية مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي ، بنسبة تقدر ب 32.6% لسنة 2015 تليها السعودية 19.5% ، والكويت 19.1 % ، القطر 14.2 %، ويعزى هذا إلى كون الإمارت وكذا السعودية تستقطبان نسبة كبيرة من حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرلوتفر المناخ المناسب للإستثمار في هذين الدولتين ، بينما ناتجها المحلي مشكل بنسبة كبيررة من عوائد هده الإستثمارا ، عكس الجزائر ، تونس ، الاردن لم تستقطب رؤوس أموال أجنبية كبيرة في تلك الفقترة .

ومما سبق نلاحظ أن الإستثمارت الأجنبية المباشرة تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس بدوره على التنمية الإقتصادية ، وبالتالي التأثير على القدرة التنافسية لإقتصاد البلد .[1]

ثانيا: إنعكاسات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل .

تعتبر البطالة تهميشا إجتماعيا وهدرا إقتصاديا وظاهرة مرضية في الإقتصاديات الوطنية ويرتبط تحقيق معدلات منخفظة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على إمتصاص القوى العاطلة عن العمل ، ولا تتحقق معدلات النمو إلا بتكامل المدخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى تمويل الازم للمشاريع الإستثمارية التي توفر مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية.لتوضيح تأثير الإستثمارت الأجنبية المباشرة على سوق العمل نأخذ الجدولين.

[1] ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2016** ، الكويت،2016 ، ص 79

جدول رقم(21):تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على سوق العمل

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	2.7	3.2	4.1	.3.4	3.7	4.4
المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة المشتغلين إلى سكان	80.5	79.8	79.9	77.2	78.2	78.0
معدل العمالة	93.3	96.8	95.9	96.6	96.3	95.6

مصدر : من اعداد الطالب بإعتماد على بوابة الرئيسية للحكومة الإمارتتية .

من خلال الجدولين وبناء على تقديرات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي بلغ إجمالي القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016 نحو 6330.54 من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، ويصل معدل المشاركة في القوة العاملة ، ويصل معدل المشاركة في القوة العاملة الذكور نحو 91 % من إجمالي عدد السكان الذكور في سن 15 فما فوقها, كما يصل معدل المشاركة في القوة العاملة الإناث نحو 42% من إجمالي عدد السكان الإناث في سن 15فم فوقها ، وبلغ معدل المشتغلين نحو 77% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، وتراجع معدل البطالة الإجمالي بدولة الإمارت العربية المتحدة إلى نحو 3.7 % من إجمالي القوة العاملة عام 2016 عن مستواه البالغ 3.8 % عام 2013 وطبقا للنفس التقديرات فقد بلغت نسبة الذكور 2.8 % من الذكور في القوى العاملة الذكور ، ونسبة بطالة الإناث 9.6% من الإناث في القوى العاملة.[1]

[1]، وزارة الإقتصاد ،**التقرير الإقتصادي السنوي 2016** ، إصدار الرابع والعشرون ، الإمارت العربية المتحدة ،2016، ص 42

الشكل رقم (17):التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2014

بالنظر إلى التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الإقتصادية عام 2014 جاء قطاع التشيد والبناء في المقدمة القطاعات الإقتصادية من حيث نسبة إستعياب المشتغلين بالدولة التي بلغت 19,5 % ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بنسبة 19.1% ، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 11.6% ،وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 11.5% وقطاع الخدمات المنزلية ينسبة 9,5 % وبلغ إجمالي نسبة ما إستوعبته القطاعات الخمسة نحو 71,2 % من إجمالي العد المقدر للمشتغلين جاء قطاع الخدمات الحكومية في مقدمة القطاعات الإقتصادية التي تتقاضى أجور بالدولة وبنسبة 19,4%

من إجمالي تعويضات المشتغلين ، تليه قطاع تجارة الجملة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح وقطاع التشييد والبناء بنسبة 13,4% و 11,8% على الترتيب ، ثم قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 11,0 %، ثم قطاع الضناعات التحويلية بنسبة9,9 .

نستنتج مما سبق أن الإستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا مهما في القضاء على ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها من خلال مناصب الشغل التي وفرها للعمالة المحلية ، حيث بلغ عدد مشتغلين نسبة 78% عام 2016 ، لاحظ أيضا إرتفاع المستمر الذي شهده معدل العمالة حيث سجل 93,3 % عام 2011 إلى أن وصل إلى 95.6 عام 2016 ، وهذا ما يؤكد أهمية الدور الذي يلعبه في القضاء البطالة التي لم يتعد معدلها مجال من 2 إلى 4 كأقصى حد .

خلاصة الفصل .

انحصر إهتمام هذا الفصل في دراسة تطور حركة الإستثمارت الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارت وأهم الأثار الإقتصادية التي نتجت عنه خلال الفترة من 2011 –2016، وإختص المبحث الأول منه بتحليل واقع المناخ الإستثماري الأجنبي لدولة الإمارت حيث قمنا دراسة مجموعة من مكوناته كناتج المحلي الإجمالي . الإنفاق الإستهلاكي ، معدل التضخم وكذا التجارة الخارجية...الخ ، ثم إنتقلنا معرفة البيئة التشريعية لدولة ، حيث رأينا أنها تسعى لسن مجموعة من القوانين والتشريعات والإصلاحات الهيكلية لجذب هذه الإستثمارت بهدف رفع الرفع من التنافسية الإقتصاد الوطني وفي أخر مطلب من المبحث رأينا به موقع الإمارت العربية المتحدة ضمن مؤشرات التنافسية العربية والعالمية حيث إحتلت المركز الأول إقليميا ومركز العاشر عالميا . أما المبحث الثاني فيه تطرقنا بعض السياسات التي إنتهجتها الإمارات العربية المتحدة لرفع من تنافسية الإقتصاد وذلك من خلال إعادة هيكلة الإقتصاد بخروج من دائرة الإعتماد الكلي على عائد النفطي وذلك قطاعات أخرى بحث عن تنويع الإقتصادي ، بالإضافة غلى مجهودات الدولة في تعزيز الإبتكار ودفع بعجلة التعليم والتكنولوجيا .

وأفرد المبحث الثالث بتحليل حجم التدفقات ومدى أهميتها بالنسبة الإقتصاد الإماراتي ومقارنتها ذلك مع بعض الدول التي تعتمدها المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في تقاريرها السنوية عن مناخ الإستثمار في الدول العربية وخلصنا إلى ان الحجم المتدفق إلى الإمارت من الإستثمار المدروس مرتفع من حيث قيمة المطلقة ولكنه مقبول من قياسا بنسبته في تكوين الإجمالي للرأسمال الثابت ،مقارنة ببقي الدول العربية و أن القطاع الخدماتي يستقطب الجزء الأكبر من الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات ويتميز بنوع من التدفقات المزايدة وإستمراريتها في أغلب السنوات المدروسة .أما من حيث توزيع الجغرافي لهذه التدفقات فقد الهند على رأس قائمة المستثمرين وتليها الولايات المتحدة الأمريكية .

أما المبحث الأخير فتم فيه تحليل أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم مراكز ميزان المدفوعات الإماراتي الذي كان أثر سلبي على هذا الميزان ، ومذا أثره على النمو الإقتصادي والتشغيل وبعص الجوانب الأخرى من الإقتصاد

، وخلصت الدراسة في وحدود المعطيات المتاحة ، إلى محدودية أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي .

في إطار السياسات التي تتبعها دول العالم لمواجهة مختلف أوجه التغير العالمي غير المسبوق ،وفقت دولة الإمارت العربية المتحدة مجهزة تجهيزا جيدا قوامه الإلتزام ببذل جهود متواصلة من أجل خلق فرص ومحركات جديدة للنمو. والعمل على تحقيق الإستجابة السريعة للتحديات والمتغيرات وإيجاد الحلول الملائمة بصورة فورية. وبإعتبارها جزءا من الإقتصاد المعلوم، أدركت الإمارت أثر ودور التحديات الإقتصادية للإقتصاديات الكبرى في العالم ومع ذلك ، فقد بذلت جهوداً إستباقية لتعزز مكانتها المتقدمة بين دول العالم من خلال تطوير آليات رئيسية تضمن إستقرار إقتصادها في ظل حالة عدم اليقين التي تحيط بأفاق الإقتصاد العالمي.
وتواصل حكومة دولة الإمارت دراسة وتقييم المشهد الإجتماعي والإقتصادي والسياسي المتغير بإستمرار، لتعزيز قدرتها على الإستجابة بسرعة غير مسبوقة لأي تحديات من خلال وضع وتنفيذ سياسات ولوائح إقتصادية جديدة.

I. نتائج إختبار الفرضيات :

إنطلاقاً من الفرضيات يمكننا حصر نتائج إختبارها في العناصر التالية.
الفرضية الأولى : في الحقيقة لا يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر حركة تدفق الاموال فقط بل أيضا يعتبر معبرا رشيسيا لنقل التكنولوجيا المتطورة الملائمة للمناخ الإستثماري للدول النامية وكذلك جذب النقد الأجنبي وزيادة تنافسية الصادرات.
الفرضية الثانية : وهي مؤكدة ، التنافسية هي قدرة الدول على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في إقليمها النفاذ بمنتجاتها غلى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو معدل الناتج الداخلي الخام ، ولقياس التنافسية هنالك مجموعة من المؤشرات المعروفة، والتي تحاول بعض الهيئات والمنظمات الدولية نشرها دوريا عن كل دولة.
الفرضية الثالثة: وهي مؤكدة ، إذ تتميز البيئة الإستثمارية في الإمارات العربية المتحدة بحالة جيدة جعلتها تصنف من بين الدول التي تحتل المراتب الأولى حسب المناخ الإستثماري .
الفرضية الرابعة : وهي مؤكدة ، من خلال دراستنا لحالة الإمارت العربية المتحدة عن طريق دراسة مجموعة من المتغيرات الإقتصادية ، ثبت لنا الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على الإقتصاد الوطني .

II. نتائج الدراسة.

- الإستثمار الأجنبي المباشر معبرا رئيسيا ليس فقط لتدفقات رؤوس الأموال بل تكنولوجيا المتطورة الملائمة للبيئة الإستثمارية للدول النامية، إظافة إلى كون أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في عمليات التدريب للعمال المحليين ومنه تحسين العمل.
- يلعب الإستثمار الأجنبي دورا هاما في رفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية من خلال محاكاة وإكتساب الخبرات من الإستثمار الأجنبي.
- يعطي الإستثمار الأجنبي المباشر التوازن إلى الميزان التجاري للبلاد ومنه إلى توازن في ميزان المدفوعات من خلال العملة الصعبة التي يجلبها للبلاد عن طريق الصادرات أو عن طريق التحويل المباشر للعملة الصعبة لتمويل مشاريعه الإستثمارية داخل البلد المضيف.
- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي ، من الأمور الهامة وفي هذا الصدد ، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة ، وتطبيق سياسات إقتصادية ومالية وإجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية ، وسياسات الإستثمار وتهيئة المناخ الإستثماري .
- نجاح سياسة التنويع مصادر الدخل في تحقيق ضق كبير من أهدافها وتوليد موارد بخلاف النفط حيث أصبحت غير النفطية تمثل 68.8 من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة في العام 2015 (بعد أن كانت تمثل 41.7 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 1975) ، ما أدى إلى تراجع إعتماد الدولة حاليا على النفط وأصبح يشكل 31.2 % من ناتجها الإجمالي بالأسعار الثابتة فقط ، والباقي يتأتى من قطاعات حيوية أخرى كالتجارة والخدمات والعقارات والسياحة والصناعات التحويلية .

- وجود قطاعات إقتصادية حيوية بالدولة ذات قيمة مضافة عالية وإمكانيات عالية و إمكانات عالية للنمو مثل الصناعة والتجارة والسياحة والإتصالات وتكنولوجيات المعلومات والطاقة الجديدة والمتجددة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي والإنشاءات ، وتصاعد نسب ومعدلات مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- التطور الهائل في الحركة التنمية بالدولة وإنعكاساتها الإيجابية على المؤشرات والمتغيرات الإقتصادية إنعكست إيجابيا وحققت تقدما لافتا بمستوى تصنيف وترتيب الدولة ومكانتها عالميا بكافة تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنظمات والمؤسسات العالمية المرموقة.

III. التوصيات.

دعم وتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ومواجهة العقبات التي تعترض سبيل تفعيلها يعد خيارا إستراتيجيا للدولة ، وفي سبيل ذلك نوصي بما يلي :

- حتمية تركيز الخطط التنموية على تنمية الإمكانيات الوطنية الذاتية البشرية والمادية المختلفة لتحقيق نمو إقتصادي ذاتي ومستدام دون إعتماد أو بإعتماد ضئيل على موارد مستوردة وخاصة البشرية .
- تحسين وتكامل مخرجات التعليم مع برامج التدريب والتأهيل لتكوين كوادر فنية وطنية ماهرة ، وتسهيل إلتحاق الخرجين المواطنين بسوق العمل ولاسيما في القطاع الخاص على القيام بدوره لتوفير فرص العمل للمواطنين.
- تقديم مزيد من الدعم للقطاعات الإقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة للإقتصاد مثل الصناعة والسياحة والنقل والإتصالات والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والطاقو والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة ، مع التوسع في الإستثمار الزراعي الخارجي وتكوين شراكات زراعية مع الدول التي تتمتع بوفرة في مواردها الزراعية ، بهدف جلب مزيد من الموارد وتحقيق الإكتفاء الذاتي الكامل وزيادة الصادرات والحد من الواردات
- العمل على النقل وتطوين التكنولوجيا والتركيز على المشروعات الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة من خلال الإستفادة من الإستثمارت الخارجية للصناديق السيادية وبناء شراكات دولية في هذا الشأن ، بما يحمله ذلك من مميزات تساعد في تحقيق أهداف الدولية في التنويع والوصول إلى الإقتصاد المعرفي التنافسي القائم على البحث والإبداع والإبتكار.
- ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة الأجهزة الحكومية وتحقيق الإنضباط والتنظيم والمضي بتطبيق موازنة الأداء بالأجهزة الحكومية.
- التطبيق الفعال لبنود إتفاقية الإتحاد الجمركي ومنطقة التجارة العربية الكبرى لتوسعة الأسواق أمام منتجات الدول الأعضاء وزيادة الطاقات الإنتاجية وخاصة الصناعية .
- سرعة الإنتهاء للبينة القانونية والتشريعية بالدولة والتنسيق بين الخطط التنموية والسياسات الإقتصادية .

IV. أفاق البحث

يعد عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والمقترحات ذات الصلة بموضوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات العربية المتحدة وأثارها الإقتصادية خلال عقد من الزمن ،برزت تساؤلات جديدة حول الموضوع نفسه لم تسمح ظروف البحث الحالي بطرقها ، نوردها أدناه علها تكون محل بحوث مستقبلية.

- الأثار المباشرة و غير المباشرة للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الميزان المدفوعات الإماراتي

- الأثار المالية ، للحوافز الجبائية الممنوحة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، على كل المشروع الإستثماري والخزينة العمومية.
- آليات وأساليب تعزيز القدرة التنافسية للدول .

وفي الأخير هذه محاولتي ، فإن أصبت فبفضل الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

قائمة المراجع:

الكتب :

1- ، لطيفة كلاخي ،**أثر السياسة المالية في إستقطاب الأجنبي المباشر المباشر**،مكتبة الوفاء القانونية ،الإسكندرية، مصر ، 2017.

2- أحمد سيد لطفي ، **التنافسية في القرن الحادي والعشرون** ، مدخل إنتاجي ، دار الكتب ، مصر ، 2000.

3- أميرة حسب الله محمد ، **محددا ت الإستثمار الأجنبي لمباشر في البيئة الإقتصادية العربية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .

4- حاتم القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ،2006.

5- حسن علي الزغبي ، **نظم المعلومات الإستراتجية ـ مدخل الإستراتجي-** ، دار واشل ، الأردن ، 2005.

6- دريد محمد السمرائي ، **الإستثمار الأجنبي ، المعوقات والضمانات القانونية** ،مركز الدراسات العربية ، لبنان ، 2006.

7- سمير عبد العزيز، **التمويل العام ،المدخل الإدخاري والضريبي**،مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر / ط2 ،1998.

8- طلعت أسعد عبد الحميد ، **التسويق الفعال** ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر ، 2002.

9- عبد الحميد عبد المطلب ، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي** ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003.

10-عبد السلام أبو قحف ،**إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**،مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ،مصر ،2006 .

11-عبد السلام رضا ، **محددات الإستثمار الأجنبي في عصر العولمة ، مكتبة العصرية** ، القاهرة ، 2003.

12-عبد السلام قحف، **نظريات التمويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة،مصر،1989.

13-عبد الكريم كاكي ،**الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية** ،مكتبة حسن العصرية ،بيروت، لبنان، 2013.

14-عز الدين علي سويسي ، نعمة عباس الخفاجي ، **الميزة التنافسية -وفق منظور إستراتجيات التغيير التنظيمي-** ، دار الأيام للنشر ، الأردن، 2014.

15-فريد البخر، **المنافسة والترويج التطبيقي (آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية)**، مؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ،2000

16-فليح حسن خلف ، **التمويل الدولي** ،مؤسسة الوراق ،الأردن ، عمان.

17-ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الإستثمار** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000.

18-محمد عبد العزيز ، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

19-مصطفى أحمد حامد رضوان ، **التنافسية الجامعية كآلية العولمة الإقتصادية** ، دار الجامعية للنشر ، مصر ، 2011.
20-مصطفى محمود أبو بكر ، **الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية** ،دار الجامعية ، مصر ،2004.
21-موسى سعيد مطر وآخرين ، **التمويل الدولي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن، 2008.
22-موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء، 2008.

23-نبيل مرسي خليل ، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 1998.
24-نعيمة أوعيل، واقع **الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر 1998-2005**،دار الناشر مكتبة الوفاء القانونية،الإسكندرية ،مصر ، 2016.

25-نيفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.
26-هشام حريز ، بوشمال عبد الرحمان ، **التسويق كمدخل إستراتيجي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة** ، مكتبة الوفاء القانونية ، 2014.

مذكرات:

1- إبتسام غزال ، **دور اليقظة الإستراتجية في رفع تنافسية المؤسسة الإقتصادية** ،مذكرة ماستر –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2013-2014.
2- سمية سكاك ، سفيان شهرزاد ، **دور التدريب في بناء الميزة التنافسية** ، مذكرة ليسانس ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر ، 2013-2014.
3- سمية مروك ،**دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرات التنافسية للإقتصادي الجزائري للفترة 2006-2012** ، مذكرة ماستر –غير منشورة- ،جامعة محمد خيضر، الجزائر ،2013-2014.
4- شيقارة هجيرة، **الإستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة ENCG** ، مذكرة ماجستير-غير منشورة-،جامعة بسكرة، الجزائر،2005.
5- صورية مساني ، **الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والإستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاساتها على الدول النامية** ، مذكرة ماجستر-غير منشورة- ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ، 2012
6- عبد الحفيظي إبراهيم ،**دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الإقتصادية**، مذكرة ماجستر -غير منشورة-، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ،2008.
7- قريشي محمد. **الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الوطنية**. مذكرة ماجستير –غير منشورة-، جامعة محمد خبضر، بسكرة ، الجزائر، 2005.
8- مياح عادل ، **هيكل السوق ودوره تحديد الإستراتجية التنافسية للمؤسسة الصناعية** ، مذكرة الماجستير –غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2010.
9- هلالي الوليد، الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبليس، مذكرة نيل شهادة الماجستر في الاستراتجية جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر،2008

مداخلات و ملتقيات:

قائمة المراجع

1- تواتي بن علي فاطمة ، نادي مفيدة ، **فعالية الرأس الفكري في تعزيز الميزة التنافسية للمنظمة ،** الملتقى الدولي الخامس حول:، رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف، الجزائر.

2- عطية صلاح سلطان ،**تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الإستراتجي،** ورقة عمل مقدمة في ندوة تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الإستراتجي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، جوان ، 2007.

3- كمال رزيق, بو زعرور عمار, **التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** , ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الأول حول :الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة , جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر,21-2002/05/22.

مجلات:

1- أحمد راهي، **امكانية تطبيق بطاقة الاداء المتوازن لتحقيق الميزة التنافسية،** مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد1، جامعة القادسية، 2016.

2- حكيم بن جرورة ، **أثر إستخدام أبعاد تسويق العلاقات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة إتصالات الجزائر** ائر ،مجلة الباحث ، العدد 11، ورقلة، الجزائر، 2012.

3- خالد عبد الله إبراهيم ، طه علي نايل ، **دور الخيارات الإستراتجية في الشركة العامة لصناعة الحراريات،** مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد 7، العدد 13، جامعة الفلوجة ، العراق، 2015.

4- زغدار أحمد ، **الإستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتجية لمواجهة المنافسة ،** مجلة الباحث ، العدد 3،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر، 2004،.

5- شنشونة محمد، **مساهمة الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة،** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13،جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

6- عندان مناني صالح ،**دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية ،** مجلة كلية بغداد العلوم الإقتصادية ، العدد خاص بمؤتمر الكلية ،العراق،2013.

7- موفق أحمد وحلا سامي خضير،**الإستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الإقتصادية " نظرة تقويمة لقانون الإستثمار العراقي** ، مجلة الإدارة الإقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، العدد الثمانون ، جانفي ، 2010.

8- موفق سهام، **مساهمة القيادة الاستراتجية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة،** مجلة أبحاث اقتصادية وإداريه، العدد14، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

9- وهيبة داسي، **دور ادارة المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية السورية،** ، مجلة الباحث، عدد 11،ورقلة، الجزائر، 2012.

قائمة المراجع

التقارير:

1- أحمد ماجد ، ندى الهاشمي ، آليات تعزيز الإبتكار بدولة الإمارات المتحدة ، إدارة الدرسات والسياسات الإقتصادية ، الربع الرابع لعام17 20، وزارة الإقتصاد.
2- أحمد ماجد ،دراسة الميزان التجاري غير نفطي لدولة الامارات العربية ، الربع الثاني 2017.
3- أحمد ماجد، ندى الهاشمي ، تقريروكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، دراسة إقتصاد الإمارات ، مؤشرات إيجابية وريادة عالمية ودعم القرار ، إدارة والتخطيط، مبادرات الربع الثالث ،أوت 2016.
4- التقرير الإقتصادي السنوي 2016 ، إصدار الرابع والعشرون ، الإمارت العربية المتحدة وزارة الإقتصاد.
5- التقرير الإقتصادي السنوي 2017 ، إصدار الخامس والعشرون ، الإمارت العربية المتحدة وزارة الإقتصاد.
6- التقرير الاقتصادي السنوي ،العدد الخامس والعشرون ، وزارة الاقتصاد ، سنة 2017.
7- التقرير السنوي 2017 ،الإصدار الخامس والعشرون ،، وزارة الإقتصاد الإمارات العربية المتحدة.
8- مصرف الإمارت العربية، التطورات في ميزان المدفوعات ، 01 /2018/05.
9- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2016 ، الكويت.
10- ندى الهاشمي ، الإقتصاديات الرائدة في العالم ،إدارة الدراسات والسياسات الإقتصادية ، وزارة الإقتصاد ،2018.
11- نيفين حسين ، ندى الهاشمي ، الإمارت والتنافسية العالمية 2017 ،إدارة الدراسات والسياسات الإقتصادية ، الربع الثالث لعام 2017 ، وزارة الإقتصاد الإمارت العربية المتحدة.
12- وزارة الإقتصاد، **التقرير السنوي 2017** ،الإصدار الخامس والعشرون ، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة
13- وزارة الاقتصاد، **قطاع التجارة الخارجية**.الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء-الهيئة الإتحادية للجمارك، الامارات العربية المتحدة، 2016

مواقع إلكترونية.

1. مصرف الإمارت العربية المتحدة، **التطورات في ميزان المدفوعات**.
https://www.centralbank.aeيوم 2018/05/01
2. الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء،**الإحصاءات الاقتصادية**، الامارات العربية المتحدة، HTTP://FCSA.GOV.AE/AR-AE/PAGES/STATISTICS/ECONOMIC-STATISTICS.ASPX ، أطلع عليه يوم 2018/06/15، على الساعة 10:00.

3. لم يذكر الكاتب ، الاستثمارت الأجنبية في الامارات ،جريدة الاتحاد الاماراتية ،مقال يومي نشر على موقع الكتروني Ittihad .ae/aboutus www.al ،2017

4. البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، **الاقتصاد**،
https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy أطلع عليه يوم 2018/06/15، على الساعة09.00

مراجع باللغة الاجنبية :

1- Michael Port,L Avantage concurrentiel des nation , comment devancer ses concurrents et maintenir son avance ,paris dunor,1999.
2- M PORTOR ,**Avantage concuventIel des nteations inter**، ER edition ،1993 .